صندوق النقد العربي

تقرير
تنافسية الاقتصادات العربية

يناير 2016

تقـديــم

يسعد صندوق النقد العربي بإصدار العدد الأول عن تنافسية الاقتصادات العربية ومُقارنتها مع عدة دول من أقاليم مُختلفة خلال الفترة 2010-2013. إن زيادة مُستويات الإنتاجية، وتوظيف التقنيات الحديثة في الإنتاج، والتنظيم العالي لإدارة الإنتاج، والتخزين المُناسب للمُنتجات والسلع الوسيطة تساهم في تحسين الجودة الشاملة بالتالي زيادة القدرة التنافسية للدول.

أظهر التقرير، أن مؤشرات بيئة الأعمال والمؤسسات والحوكمة الرشيدة في الدول العربية شهدت بعض التحسن مستفيدة في ذلك من الاستقرار الذي شهدته بعض الدول التي واجهت تطورات داخلية. إضافة إلى جهود الإصلاح الاقتصادي الملموسة التي بذلتها مُعظم الدول العربية، بفضل البيئة الاقتصادية الدولية المواتية التي تمثلت في ارتفاع أسعار النفط والمواد الخام وانخفاض تكلفة التمويل للسنوات التي غطاها التقرير، الأمر الذي ساهم في تحقيق تلك الدول فوائض بموازين الحسابات الجارية والمالية العامة وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. وكمحصلة للتطورات المذكورة فقد تحسـن الموقف التنافســي لمعظم الدول العربيــة خلال الفترة 2010-2013، فترة التقرير.

يشمل التقرير تحليلاً لقياس القدرة التنافسية للقطاعات التالية: القطاع الحقيقي، وقطاع مالية الحكومة، وقطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة، وقطاع بيئة الأعمال، والقطاع النقدي والمصرفي، والقطاع الخارجي. ينقسم التقرير إلى ثلاثة فصول، إضافة إلى فصل يحتوى على البيانات الإحصائية والملاحق والأشكال.

عبد الرحمـن بن عبد الله الحميـدي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

فهرس المحتويات

ملخص تنفيذي 3

المقدمة 6

1. مفهوم التنافسية 7

2. تقارير التنافسية العالمية 8

الفصل الأول : منهجية تقرير تنافسية الاقتصادات العربية..... 11

1. منهجية حساب مؤشرات التنافسية 11

2. الإطار الكمي والتحليلي لتقرير تنافسية الاقتصادات العربية 12

الفصل الثاني : تحليل تنافسية أداء التجارة الخارجية السلعية في الدول العربية..... 14

1. أداء التجارة الخارجية للدول العربية 15

2. تحليل مصفوفة تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية..... 17

الفصل الثالث : تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصادات العربية..... 20

1. تنافسية القطاع الحقيقي..... 20

2. تنافسية قطاع مالية الحكومة..... 23

3. تنافسية قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة..... 26

4. تنافسية قطاع بيئة الأعمال التجارية..... 29

5. تنافسية القطاع النقدي والمصرفي..... 33

6. تنافسية القطاع الخارجي..... 35

البيانات الإحصائية والملاحق والأشكال 37

المصادر..... 71

مُلخص تنفيذي

يركز تقرير تنافسية الاقتصادات العربية لعام 2015 على محورين أساسين خلال الفترة 2010-2013، الأول يهدف إلى تحليل أداء التجارة الخارجية السلعية والمحور الثاني إلى قياس القُدرة التنافسية في الدول العربية ومقارنتها مع اقتصادات عدة دول من أقاليم مختلفة هي تايلند وماليزيا وسنغافورة وجنوب أفريقيا. السبب من اختيار هذه الدول أنها تتشابه في عدد من الخصائص الاقتصادية والديمغرافية مع الدول العربية خاصةً في بداية مسيرتها الاقتصادية، الا أنها تحولت بعد ذلك إلى دول حديثة التصنيع وسعت إلى تطوير بيئتها التنافسية فتحسنت مؤشراتها الاقتصادية الكلية وتبوء البعض منها مراكز متقدمة في تقارير التنافسية العالمية.

تم التركيز في التقرير على متغيرات الاقتصاد الكلي للدول العربية، باعتبار أن استقرار الاقتصاد الكلي يعتبر عنصراً أساسياً في قياس قدرة الأنظمة الاقتصادية على تحقيق الرخاء والرفاهية والأهداف الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة بالنمو المطّرد، كاستقرار الأسعار، تخفيض معدلات البطالة وخلق فرص العمل وتحقيق فائض في موازين الحساب الجاري والمالية العامة واستقطاب الاستثمارات الاجنبية. إن أهمية ازدهار الاقتصاد الكلي يعتبر من الأساسيات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو الحقيقي، فالدول تسعى بالمحافظة على استقرار اقتصاداتها لتفادي الأزمات الاقتصادية.

بذَلت معظم الدول العربية جُهوداً ملموسة في الإصلاحات الاقتصادية منها المالية والنقدية خاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مستفيدة من إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بالتالي تحقيقها فوائض بِموازين الحساب الجاري والمالية العامة. انعكس ذلك بدوره على مُعدّلات التضخّم والبطالة ومؤشرات بيئة الأعمال التجارية والحوكمة الرشيدة.

القطاع الحقيقي، ملحق (3): حققت العديد من الدول العربية تحسناً في مؤشراتها الفرعية بهذا القطاع. تصدرت دولة قطر المركز الأول على مستوى مجموعة الدول ككل، مُستفيدة من مؤشر معدل النمو الحقيقي ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر معدل البطالة، فقد حلت في المركز الأول في هذه المؤشرات. جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني بهذا القطاع، مستفيدة من تحسن أدائها في المؤشرين: التضخم حيث حلّت بالمركز الأول بهذا المؤشر، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. أما المركز الثالث فكان من نصيب المملكة العربية السعودية، نتيجة تحسن مؤشرات معدل النمو الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. استحوذت دولة الكويت على المركز الرابع، مستفيدة من مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر معدل البطالة. حلت مملكة البحرين في المركز الخامس، مستفيدة من المؤشرات الفرعية التالية: معدل التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، شكل رقم (1).

شكل (1) : القطاع الحقيقي

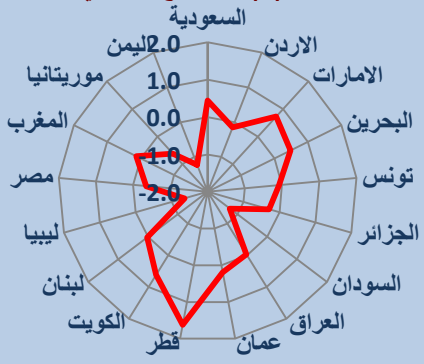

قطاع مالية الحكومة، ملحق (4): جاء في المركز الأول المملكة العربية السعودية، مستفيدة من مؤشر

الفائض المالي ومؤشر الإيرادات العامة وحلت دولة الكويت في المركز الثاني، نتيجة تحسن أدائها بمؤشر الفائض المالي ومؤشر الإيرادات العامة. أما المركز الثالث فكان من نصيب دولة قطر، مستفيدة من تحسن أدائها بمؤشر الفائض المالي ومؤشر الإيرادات العامة. استحوذت جمهورية العراق على المركز الرابع، نتيجة تحسن أدائها في مؤشرين الفائض المالي والايرادات العامة. أما المركز الخامس فكان من نصيب دولة الإمارات العربيـــة المتحدة، نتيجة تحسن مؤشر المالية العامة ومؤشر الفائض المالي، شكل رقم (2).

شكل (2) : قطاع مالية الحكومة

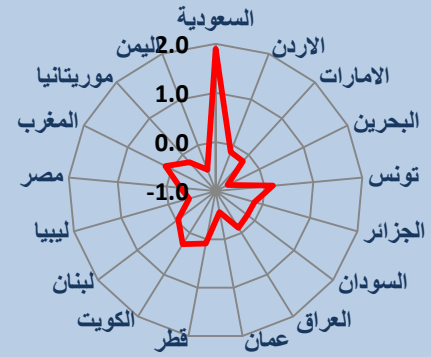

قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة، ملحق (5): حلت دولة قطر في المركز الأول، مستفيدة من المؤشرات الفرعية الثلاثة سيادة القانون ومكافحة الفساد وفعالية الحكومة على التوالي. أما المركز الثاني فكان من نصيب دولة الإمارات العربية المُتحدة، مستفيدة من مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر مكافحة الفساد إضافة إلى تحسن مؤشر سيادة القانون. جاء في المركز الثالث مملكة البحرين، نتيجة تحسن أدائها بمؤشر مكافحة الفساد وفعالية الحكومة. فيما استحوذت سلطنة عُمان على المركز الرابع، نتيجة تحسن أداء مؤشر سيادة القانون ومؤشر مكافحة الفساد. حلّت المملكة الأردنية الهاشمية بالمركز الخامس في هذا المؤشر، مستفيدة من مؤشر مكافحة الفساد ومؤشر سيادة القانون، شكل رقم (3).

شكل (3) : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة

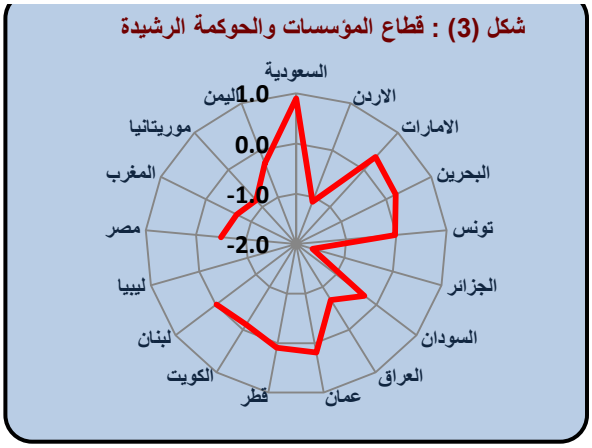

قطاع بيئة الأعمال، ملحق (6): تم اختيار أربعة مؤشرات فرعية تعكس طبيعة هذا القطاع وحلت المملكة العربية السعودية في المركز الأول، مستفيدة من المؤشرات التالية: تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين وبدء النشاط التجاري على التوالي. المركز الثاني كان من نصيب دولة الإمارات العربية المُتحدة، نتيجة تحسن مؤشر تسجيل الملكية فقد استحوذت على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في هذا المؤشر، كما تحسن أدائها في مؤشر الحصول على الائتمان. فيما استحوذت مملكة البحرين على المركز الثالث، نتيجة تحسن أدائها في مؤشر تسجيل الملكية ومؤشر بدء النشاط التجاري. جاء في المركز الرابع سلطنة عُمان، مستفيدة من مؤشر تسجيل الملكية ومؤشر حماية المستثمرين. المركز الخامس كان من نصيب دولة قطر، نتيجة تحسن أدائها بمؤشر بدء النشاط التجاري ومؤشر تسجيل الملكية، شكل رقم (4).

شكل (4) : قطاع بيئة الاعمال

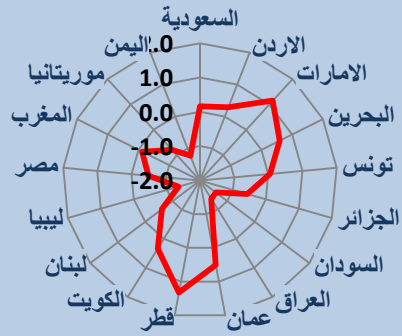

شكل (5) : القطاع النقدي والمصرفي

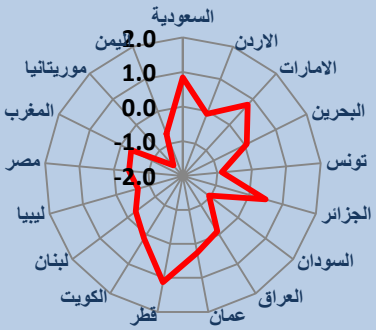

القطاع النقدي والمصرفي، ملحق (7): جاءت دولة قطر في المركز الأول، مستفيدة من مؤشر العائد على الأصول ومؤشر نمو الأصول الاجنبية ومؤشر القروض المتعثرة. أما المركز الثاني فكان من نصيب المملكة العربية السعودية، نتيجة تحسن أدائها بالمؤشرات التالية: القروض المتعثرة، العائد على الأصول وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. استحوذت دولة الإمارات العربية المُتحدة على المركز الثالث، مُستفيدة من مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر نمو الأصول الاجنبية. أما المركز الرابع فكان من نصيب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مستفيدة من مؤشر كفاية رأس المال فقد استحوذت على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في هذا المؤشر وتحسن أدائها في مؤشر العائد على الأصول. حلت سلطنة عُمان في المركز الخامس، نتيجة تحسن مؤشر القروض المتعثرة والعائد على الأصول، شكل رقم (5).

القطاع الخارجي، ملحق (8): جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الأول، نتيجة تبوؤها المركز الأول بجميع المؤشر الفرعية الثلاثة. أما المركز الثاني فكان من نصيب دولة ليبيا، مستفيدة من مؤشر الاحتياطيات الرسمية ومؤشر تغطية الاحتياطيات الرسمية في شهور من الواردات. جاء في المركز الثالث الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نتيجة تحسن أداء مؤشر الاحتياطيات الرسمية ومؤشر تغطية الاحتياطيات الرسمية. فيما استحوذت دولة الكويت على المركز الرابع، مستفيدة من مؤشر الحساب الجاري ومؤشر تغطية الاحتياطيات الرسمية. جاء في المركز الخامس دولة قطر، نتيجة تحسن مؤشر الحساب الجاري ومؤشر تغطية الاحتياطيات الرسمية، شكل رقم (6).

شكل (6) : القطاع الخارجي

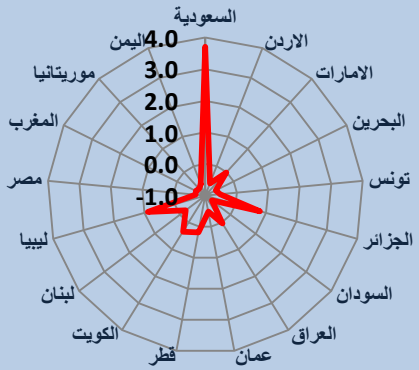

المقدمـــــة

تُشير القدُرة التنافسية إلى زيادة مُستويات إنتاجية الدول ووعيها للتحديات والقيود التي تُفرض على مُنتجاتها وخدماتها من المنافسة العالمية. لذلك تسعى إلى تطوير وتحسين إنتاجيتها في جميع القطاعات الاقتصادية لمُواجهة الحواجز التي تُعرقل من قُدراتها التنافسية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق التوازن في التجارة العالمية وتسويق مُنتجاتها في الأسواق المحلية والدولية وتنمية اقتصاداتها للارتقاء بمستويات معيشية تعود بالنفع على المجتمع.

إن رفع الكفاءة الإنتاجية وتطوير البرامج الوطنية للتنافسية وتحسين المُنتجات السلعية في الأسواق العالمية وتنمية الخدمات اللازمة لذلك، أصبحت حاجة مُلحة من أجل تطوير قُدرة الدول التنافسية.

يفترض أن يؤدي القطاع العام دوراً هاماً في صياغة الاستراتيجيات وتطوير السياسات الاستثمارية والإشراف على تنفيذ البرامج الوطنية الخاصة بالتنافسية وتقويتها لجعلها أكثر فعّالية بما يخَدم المصلحة العامة للدولة والمجتمع. كما يفترض أن يقوم بِتشخيص المُعوقات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني وتبني الرؤية الملائمة لبرنامج وطني يُعزز القدرة التنافسية ويجسد الطاقات وتأييد جميع الجهات المعنية الفعالة بالدولة للتعاون من أجل نجاح تنفيذ البرنامج الوطني.

أزداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع التنافسية لأسباب عديدة ليس أقلها دخول العديد من الدول في التنافسية بالأسواق العالمية مما حذى بالدول إلى وضع استراتيجيات وطنية للمحافظة على تنافسيتها. في عام 2007، عقد المجلس الدولي للتنمية الاقتصادية (IEDC) في واشنطن منتدى حول **"الإبداع: سياسة القدرة التنافسية الأمريكية"**[1]. صدر عن المُنتدى عدد من أوراق العمل والأفكار والتوصيات التي هدفت إلى ضمان بقاء الولايات المتحدة الأمريكية بالصدارة في ضوء التحديات المحلية والدولية التي كانت قائمة.

في عام 2009، عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقية بين دول الاتحاد لتعزيز البُحوث الصناعية والتنمية التكنولوجية من أجل أن تُصبح دولها ذات قُدرة عالية على المنافسة في الأسواق العالمية[2]. رصد لهذا الغرض ميزانية تُقدر بحوالي 12 مليار يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي لدعم المشاريع التي تُعزز القدرة التنافسية في أوروبا، شملت التعليم والبُحوث والابتكار والبُنية التحتية التكنولوجية. كذلك قامت العديد من الدول الأوروبية في الآونة الأخيرة بإنشاء هيئات ووكالات حُكومية مُستقلة تتناول قضايا التنافسية بشكل أوسع.

عملت الدول العربية كذلك على تنمية قدراتها التنافسية حيث قامت عدة دول بإنشاء هيئات حُكومية مُستقله هدفها تعزيز وتطوير قدراتها التنافسية. أسست دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2008 مجلس الإمارات للتنافسية[3]، يهدف المجلس إلى تعزيز التعاون بين جميع القطاعات الاقتصادية والجهات المعنية في الدولة لزيادة الوعي التنافسي في المجتمع، من أجل تحسين القُدرة التنافسية في المحافل الدولية والأسواق العالمية لجعلها بين طليعة البلدان وبما يعود بالنفع على الدولة لضمان التنمية المُستدامة .

[1] "Innovation Agenda: A Policy Statement on American Competitiveness", 2008.

[2] EU Budget 2009: gearing up for economic recovery, Brussels, December 2008.

[3] http://www.ecc.ae

أنشأت المملكة العربية السعودية في عام 2000 الهيئة العامة للاستثمار التي انبثق عنها لاحقاً مركز التنافسية الوطني[4] في عام 2006. يهدف المركز إلى دعم جُهود التنافسية بتنظيم برامج وطنية تعزز من القدرة التنافسية وتقديم الأبحاث والدراسات لتعزيز مُمارسة الأعمال، إضافة إلى تنظيم المُنتديات والمؤتمرات حول أهمية القدرة التنافسية لجميع القطاعات الاقتصادية بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار لنشر ثقافة التنافسية.

المجلس الوطني المصري للتنافسية مؤسسة مستقلة تسعي لدعم تنافسية الاقتصاد المصري. "يعد المجلس الوطني المصري للتنافسية أول منظمة غير حكومية غير هادفة للربح تضطلع بمسئولية تناول قضايا التنافسية في مصر والشرق الأوسط. وقد أصدر المجلس أول تقرير عن القدرة التنافسية لمصر في صيف 2004".[5]

أسست الحكومة التونسية المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية. يرتكز مهام المعهد على إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وانعكاسات السياسات والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية على تحقيق الأهداف، وكذلك في متابعة وتحليل القُدرة التنافسية للاقتصاد التونسي وإعداد مؤشرات التنافسية والعناصر المحدّدة لها.

أسست المملكة المغربية الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات وهي "مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مكلفة بتنمية الاستثمارات بالمغرب. وتكمن مهمة الوكالة في إقامة فضاء لاستقبال المستثمرين وتوجيههم، والتعاون وتنسيق الأنشطة الترويجية داخل المغرب وخارجه"[6]. وكذلك إلى رفع كفاءة المملكة في مجال بيئة الأعمال والتنافسية.

1. مفهوم التنافسية

أصبحت التنافسية ضرورية لضمان استمرارية التنمية الاقتصادية وتحسين مُستويات المعيشة لأفراد المجتمع. إن مفهوم التنافسية مازال غير مُعرّف تعريفاً دقيقاً، ويتعلق بِقُدرة وأداء الشركات والدولة على بيع وتوريد السِلع والخدمات التي يُنتجها بجودة ويُقدمها بالأسعار التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية. لقد عّرف بعض الاقتصاديين تنافسية الشركات[7] بقُدرتها على تزويد المُستهلكين بالمنتجات والخدمات بكفاءة وفعالية عالية في الأسواق المحلية والدولية في ظل المنافسة القوية لضمان استمرار الشركات. في حين أن مفهوم التنافسية على مستوى الدول يُشير إلى قدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومكافحة البطالة وتحسين مستويات المعيشة ومكافحة الفقر واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لخلق نمو مُستدام ودفع عجلة التنمية.

التنافسية من وجهة نظر المنتدى الاقتصادي العالمي، ترتكز على قدرات المدن على الإنتاج التنافسي. التقرير لعام 2014-2015 للمنتدى يركّز على قدرة المُدن في خلق البيئة التنافسية باعتبارها شريان الحياة ومحددات ثروات الأمم، لهذا السبب قام برنامج الأعمال العالمي[8] للمنتدى الاقتصادي العالمي بنشر دراسة حول قُدرة المُدن التنافسية.

[4] http://www.saudincc.org.sa

[5] http://www.encc.org.eg/

[6] http://www.invest.gov.ma

[7] Paul R. Krugman, “Making Sense of the Competitiveness Debate”, Oxford review of Economic Policy, Massachusetts Institute of Technology, 1996.

طارق نوير اقتصادي ، " دور الحكومة الداعم للتنافسية" مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، 2003.

[8] Global Agenda Councils

تعتمد "التنافسية" من وجهة نظر المنتدى الاقتصادي على إنتاجية المدن من خلال استخدامها للمُدخلات الوسيطة بكفاءة عالية لدفع عجلة النمو الاقتصادي المُستدام. جاء التركيز على المدن باعتبار أنه ومنذ عام 2010 يقطُنها أكثر من نصف سُكان العالم ويشكلون نسبة تصل إلى أكثر من 80 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي. أما على مستوى العالم، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، فانه سينتقل إلى المدن الرئيسية إضافة إلى سُكانها الحاليين حوالي 2.5 مليار شخص من المناطق الريفية بحلول عام 2050. مما يعني توافد مُستهلكين جُدد لهذه المدن، بالتالي مُساهمتهم في القيم المُضافة لجميع القطاعات الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة مُعدلات النمو.

التنافسية من وجهة نظر معهد التنافسية الدولية يرتكز على آليات الإنتاج الحديثة. يرى المعهد قدرة الدول على الإنتاج بكفاءة أعلى من خلال تحسين الإنتاجية واستعمال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في الإنتاج والتنظيم العالي لإدارة الإنتاج والتخزين المُناسب للمُنتجات والسلع الوسيطة لرفع جودة المُنتج من أجل طرحه في الأسواق العالمية والمحلية بمرونة عالية، والتركيز على بيع مُنتجات عالية التصنيع لضمان الحصول على عوائد أكبر مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات الاجنبية.

التنافسية من وجهة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[9] لا تختلف كثيراً عن وجهة نظر معهد التنافسية الدولية إذ تُعرف التنافسية على أنها قُدرة الدول على زيادة حصتها في الأسواق العالمية من السلع التي تنتجها بكفاءة عالية، والخدمات التي تقدمها في ظل المنافسة العالمية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى دخل الفرد الحقيقي.

[9] OECD Territorial Reviews: Competitive Cities in the Global Economy, 2006

2. تقارير التنافسية العالمية

يصدر العديد من الجهات الإقليمية والدولية تقارير عن التنافسية العالمية. اصدرت بعض المُؤسسات الاقليمية تقارير عن التنافسية في الدول العربية، كما اصدرت بعض الدول العربية تقارير خاصة بمؤشراتها التنافسية والإجراءات التي تتخذها من أجل تحسين بيئتها التنافسية.

- **تقرير التنافسية العالمية "The Global Competitiveness Report"[10]**

تقرير سنوي يَصُدر عن المُنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 2004. يُركز التقرير على دمج مُتغيرات الاقتصاد الكُلي والجزئي وجوانب من بيئة الأعمال في مؤشر واحد. كما يُقدم التقرير تقييم قدرة الدول على توفير مُستويات عالية من الرخاء لمواطنيها، الذي بدوره يعتمد على إنتاجية الدول باستخدام مواردها المتاحة.

يُقيس مؤشر التنافسية العالمية مجموعة من المُؤسسات والسياسات والعوامل التي تُحدد مستويات الاستدامة الحالية. حيث حدد التقرير القُدرة التنافسية بأنها "مجموعة من المُؤسسات والسياسات والعوامل" التي تساهم مُجتمعةً في رفع مستويات إنتاجية الدول .

يُصنف التقرير الدول وفقاً لمؤشر التنافسية العالمية منذ عام 2004، يستند على نحو 110 من المُتغيرات يُشكل ثُلثيها مُسوحات الرأي للمدراء التنفيذيين الذين يُمثلون قادة الأعمال في بلدانهم، والثلث المُتبقي يُستمد من المصادر المُتاحة للجميع كالأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين، يتم ترتيب

[10] www.weforum.org/reports

المُتغيرات في اثنى عشر دعامة رئيسية تمثل أهم العوامل في قياس القدرة التنافسية[11].

يُشير التقرير إلى أنه مع تطور اقتصادات الأمم فإن أجور العمالة تميل إلى الزيادة، ومن أجل تحسين إنتاجية العمل لابد من الحفاظ على مستوى الدخل الأمثل لكي تكون الدول قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. لذلك فالتقرير يُميز بين الدول بناءً على ثلاثة أُسس وهي: العامل والكفاءة والابتكار[12]، حيث تكون التنافسية مدفوعة بشكل متزايد من قبل التعليم العالي والتدريب المستمر للعمالة وتطوير قدراتها لتكون عمالة ماهرة، إضافة إلى تسخير التكنولوجيا التي تُساهم بدرجة كبيرة في تحسن جودة المنتج، يوضح البيان التالي ترتيب الدول العربية.

ترتيب الدول العربية في تقرير التنافسية العالمية

الدول	الترتيب	
	عربياً	دولياً 2014-2013
قطر	1	13
الإمارات	2	19
السعودية	3	20
عُمان	4	33
الكويت	5	36
البحرين	6	43
الأردن	7	68
المغرب	8	77
تونس	9	83
الجزائر	10	100
لبنان	11	103
ليبيا	12	108
مصر	13	118
اليمن	14	145

المصدر : المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، 2014-2015

[11] أداء المؤسسات العامة والخاصة (الدعامة 1) والبنية التحتية المناسبة (الدعامة 2) واستقرار الاقتصادي الكلي (الدعامة 3) والصحة والتعليم الابتدائي (الدعامة 4) والتعليم العالي والتدريب (الدعامة 5) وكفاءة أسواق البضائع (الدعامة 6) وأسواق العمل الفعالة (الدعامة 7) والأسواق المالية (الدعامة 8) والقدرة على تسخير التكنولوجيا القائمة (الدعامة 9) وحجم السوق على الصعيدين المحلي والدولي (الدعامة 10)واستخدام العمليات الأكثر تطورا في الإنتاج (الدعامة 11) والابتكار (الدعامة12).

[12] Factor, efficiency and innovation.

- **الكتاب السنوي للتنافسية " World Competitiveness Yearbook"[13]**

يصدر الكتاب السنوي للتنافسية العالمية عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD، يُظهر الكتاب قدرة الدول على خلق البيئة لشركاتها الوطنية من أجل تعزيز قُدرتها مما يُمكنها على المنافسة في الأسواق العالمية. يُقسم الكتاب التنافسية إلى أربعة عوامل رئيسية هي:

- ✓ الأداء الاقتصادي.
- ✓ كفاءة الحكومة.
- ✓ كفاءة الاعمال.
- ✓ البنية التحتية.

ينقسم كل من العوامل الرئيسية إلى خمسة عوامل فرعية، حيث يتم تسليط الضوء عليها وتحليلها بشكل مفصل. يضُم الكتاب 20 فُرعاً وتشمل العوامل الفرعية أكثر من 300 معيار، يتم استخدام بعض المعايير في أكثر من مؤشر(على سبيل المثال عند تقييم الأسعار في الدول يُستخدم مؤشر التعليم ضمن معيار تقييم الأسعار ويمكن استخدامهِ في معيار آخر). في حين أن كل عامل، بصرف النظر عن عدد المعايير التي يتضمنها له نفس الوزن في الإجمالي. يستخدم الكتاب بعض البيانات الأساسية كالناتج المحلي الإجمالي في تحليل القدرة التنافسية، ويعطي لها وزناً يمثل ثلثي من الوزن العام ويمكن الحصول عليها بسهولة من المواقع الدوليــة كمؤشر معدل النمو الحقيقي. بينما توجد بعض المتغيرات تدخل في تحليل القدرة التنافسية وتعتمد على مُسوحات الرأي (على سبيل المثال توافر المديرين الأكفاء)، تُمثل قيمتها الثُلث في الوزن العام. إضافة إلى ذلك، تُستخدم بعض المتغيرات للعرض فقط ولا

[13] http://www.imd.org/wcc/wcy-world-competitiveness-yearbook

تدخل في حساب أي من المؤشرات (الأفراد تحت سن 15).

- **تقرير التنافسية العربية" Arab Competiveness Report"** [14]

يُصدر المعهد العربي للتخطيط تقارير منذ عام 2003 عن التنافسية في الدول العربية ومقارنتها مع بعض الدول من عدة أقاليم في العالم. آخر تقرير صدر في العام 2012. ينقسم التقرير إلى مؤشرين رئيسيين مركبين هما: مؤشر التنافسية الجارية ويشمل 4 مؤشرات فرعية ومؤشر التنافسية الكامنة ويشمل 3 مؤشرات فرعية.

- **تقرير ممارسة انشطة الاعمال " Doing Business Report"** [15]

يَصدُر التقرير عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2003، يبرز التقرير دور الُحكومات والإجراءات العامة والتشريعات التي انتهجتها من أجل تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الاجنبية وتسهيل الأعمال المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة. كما يُصنف التقرير اقتصادات العالم في 10 مجالات رئيسية، مثل بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المُستثمرين ودفع الضرائب وانفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار والتجارة عبر الحدود. يُشير تقرير بيئة الأعمال الصادر في عام 2014 أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد حلّت بالمركز الأول عربياً والثالث والعشرون عالمياً، وجاءت المملكة العربية السعودية في المركز الثاني عربياً والسادس والعشرون عالمياً، يُوضح البيان التالي ترتيب الدول العربية في تقرير بيئة الأعمال 2014.

ترتيب الدول العربية في تقرير بيئة الأعمال

الدول	الترتيب	
	عربياً	دولياً 2014
الإمارات	1	23
السعودية	2	26
البحرين	3	46
عُمان	4	47
قطر	5	48
تونس	6	51
المغرب	7	87
الكويت	8	104
لبنان	9	111
الأردن	10	119
مصر	11	128
اليمن	12	133
السودان	13	149
العراق	14	151
الجزائر	15	153
القمر	16	158
جيبوتي	17	160
سورية	18	165
ليبيا	19	187

المصدر : تقرير بيئة الأعمال 2014 ، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية

[14] http://www.arab-api.org/ar/

[15] http://www.doingbusiness.org/reports , 2014

الفَصل الأول : منهجية تقرير تنافسية الاقتصادات العربية

أرتؤي أن ينصب الاهتمام بإصدار العدد الأول من هذا التقرير لقياس تنافسية الاقتصاد الكُلي وتحليل أداء التجارة الخارجية في الدول العربية باستثناء الصُومال وسورية والقُمر وجيبوتي، لعدم توفر بيانات كافية حولها، ثم مُقارنتها مع دول مرجعية من عدة أقاليم مُختلفة مثل ماليزيا وسنغافورة وتايلند وجنوب أفريقيا خلال الفترة 2010-2013. يستعرض التقرير مؤشرات التنافسية والتطورات الاقتصادية لكُل دولة خلال فترة المُقارنة، إضافة إلى تحليل مُؤشرات التنافسية لجميع الدول العربية داخل نفس المجموعة ومُقارنتها بالدُول المرجعية، إضافة إلى تحليل أداء التجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة 2007 إلى 2013.

1. منهجية حساب مُؤشرات التنافسية

اعتمدت العديد من المُؤسسات المعنية[1] عند قياس التنافسية بتقدير المُؤشرات وفقاً للمنهجيات المُعتمدة لذلك، ثم ترتيبها تنازلياً من الأفضل ضمن المجموعة، (الإطار رقم 1) .

يعتمد تقرير "تنافسية الاقتصادات العربية" على طريقة المنهجية المعيارية (z-) Standardization score في تقدير المُؤشرات وترتيب الُدول ترتيباً تنازلياً إبتداءً من الأفضل ضمن المُجموعة إستناداً على قيمتها المِعيارية المُقدرة، (الإطار رقم 2).

الإطار (1)

منهجيات قياس مُؤشرات التنافسية

1. طريقة ترتيب الأكبر-الأصغر Max-Min

المؤشر : $I_{qc}^{t} = \frac{x_{qc}^{t} - \min(x_{nc}^{t})}{\max(x_{nc}^{t}) - \min(x_{nc}^{t})}$ ، تشير I_{qc}^{t} إلى قيمة المؤشر خلال الفترة t، بينما تشير x_{qc}^{t} للمتغير q للدولة c خلال الفترة t، وتدل x_{nc}^{t} على قيم الدول، وتشير max إلى أكبر قيمة و min إلى أصغر قيمة في مجموعة الدول.

عند تطبيق طريقة الأكبر–الأصغر على المتغيرات الدول نتحصل على مجموعة متطابقة للقيم بين (1،0) وذلك بطرح قيمة الدولة من الحد الادنى في المجموعة مقسومة على الحد الاكبر من الحد الاصغر خلال الفترة الزمنية، وتكون قيمة المؤشر 1 من نصيب الدول ذات القيمة الكبيرة، والعكس بالنسبة للقيمة الصغيرة حيث تكون قيمة مؤشر الدولة (0). بعض المؤشرات يدل ارتفاعها على الأسوء للدولة كالتضخم فيتم عكس القيمة في البسط إلى (Min-x).

2. طريقة البعد عن القيمة المرجعية Distance to reference point

المؤشر : $I_{qc}^{t} = \frac{x_{qc}^{t}}{x_{qc=\bar{c}}^{t0}}$ ، تشير I_{qc}^{t} إلى قيمة المؤشر خلال الفترة t، بينما تشير x_{qc}^{t} إلى المتغير q للدولة c خلال الفترة وتشير $x_{qc=\bar{c}}^{t}$ إلى القيمة المتوسطة "الوسط الحسابي " للدول كقيمة مرجعية.

تقيس طريقة البعد الفرق بين الدولة c والدولة المرجعية $\bar{c}$، ويمثل المتوسط الحسابي الدولة المرجعية لمجموعة الدول، وستحصل الدول على أعلى ترتيب كلما ابتعدت قيمتها عن الدولة المرجعية "المتوسط الحسابي"، بالتالي يكون ترتيبها الاول أما الدول ذات القيم القريبة من الدول المرجعية يكون ترتيبها متأخر .

[1] OECD, Handbook on Constructing Composite Indicators, METHODOLOGY AND USER GUIDE, 2008.

الإطار (2)

المنهجية المعيارية (Standardization (z-score

تُقدر مؤشرات القطاعات الاقتصادية بطريقة المنهجية المعيارية بطرح قيمة المتغير من المتوسط الحسابي لمُجمل الدول المدرجة في التقرير وقسمتها على انحرافها المعياري. كما يلي :

قيمة المؤشر $$I_{qc}^{t} = \frac{x_{qc}^{t} - x_{qc=\bar{c}}^{t}}{\sigma_{qc=\bar{c}}^{t}}$$

تشير I_{qc}^{t} إلى قيمة المُؤشر خلال الفترة t ، بينما x_{qc}^{t} إلى المتغير "q" للدولة "c" خلال الفترة t و تدل $x_{qc=\bar{c}}^{t}$ على المتوسط الحسابي للدول المُدرجة في التقرير. أما σ فتشير إلى الانحراف المعياري لقيم المُتغير "q" خلال الفترة . يتم تحويل المتغيرات إلى قيم معيارية بمتوسط صفري وانحراف معياري واحد، ويكون تأثير القيم الكبيرة أعلى على المُؤشر المركب، حيث أن قيمة I تكون أفضل عند القيم الكبيرة. أما في حالة المُتغيرات كالتضخم ومُعدل البطالة التي يدل ارتفاعها بانها لا تصُب في صالح الدول، فإن المُؤشر يُقاس كما يلي:

$$I_{qc}^{t} = \frac{x_{qc=\bar{c}}^{t} - x_{qc}^{t}}{\sigma_{qc=\bar{c}}^{t}}$$

2. الإطار الكمي والتحليلي لتقرير تنافسية الاقتصادات العربية

يهدف تقرير تنافسية الاقتصادات العربية إلى تحليل أداء التجارة الخارجية والقُدرة التنافسية للدول العربية في ظل تطورات الأوضاع الاقتصادية التي مرت عليها خاصة بعد الأزمة المالية العالمية. لقد سعت العديد من الدول العربية إلى تحسين بيئتها المُؤسسية والإنتاجية وتطوير مُنتجاتها السلعية باستخدام التقنيات العالية من أجل زيادة حّصتها واندماجها في الأسواق الدولية.

كما حقّق بعضها نتائج إيجابية في السنوات ما بعد الأزمة المالية العالمية كانخفاض مُعدلات التضخم وارتفاع مُعدلات النُمو الحقيقي وتحقيق الانتعاش والاستقرار الاقتصادي وتراجع عجز الحساب الجاري والمُوازنة العامة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. إضافة إلى الحِفاظ على مُستويات جيدة من احتياطيات العُملات الأجنبية.

لقد أصبحت الدُول على قناعة تامة أن تنوع الصادرات السلعية وتطوير بيئة الأعمال وتحسين مُؤشرات الحوكمة الرشيدة وتحرير الأسواق وتطوير التعليم وتدعيم البُنية التحتية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار والبحث العلمي وزيادة إنتاجيتها وتعظيمها، ستُؤدي إلى تطوير قُدرتها على المُنافسة بالتالي تبوئُها المراكز المُتقدمة بين اقتصادات الأمم.

يتضمن الفصل الثاني تحليلاً لأداء التجارة الخارجية السلعية في الدول العربية منسوبة لسنة الأساس 2007، يستعرض الفصل أيضاً عرضاً تحليلياً لمصفوفة تنافسية التجارة الخارجية في الدول العربية وقياس حالة المُنتجات السلعية بالأسواق العالمية ومدى استفادة الدول العربية من وضعيات السلع الحيوية والراكدة. يُركز الفصل الثالث على قياس تنافسية الاقتصادات العربية باستخدام المنهجية المِعيارية.

يتكون الإطار القياسي الكمي لتنافسية الاقتصادات العربية من 6 قطاعات رئيسية. إن سياسة الاقتصادات الكلية الفّعالة ينتج عنها نمو اقتصادي مستدام، بالتالي تحقيق الرخاء والرفاهية والأهداف الاجتماعية والاقتصادية المرجوة المتمثلة في المحافظة على استقرار الأسعار، وخلق فرص العمل، وتحقيق فائض في موازين الحساب الجاري والمالية العامة وجذب الاستثمارات الأجنبية.

يتفرع من كل قطاع رئيسي عدداً من المُؤشرات الفرعية التي يبلغ عددها 26 مؤشر موزعة على القطاعات الستة الرئيسية ويتم قياسها بطريقة المنهجية المعيارية. إضافة إلى ذلك فإن بعض المُتغيرات لا تدخل في حساب مُؤشر التنافسية القطاعات وتستخدم للعرض فقط كمُساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري والميزان الكُلي. بعد ذلك تُحسب قيمة مُؤشر القطاع الرئيسي بتقدير مُتوسط حسابي للمُؤشرات الفرعية بأوزانها استناداً على أهميتها في مؤشر القطاع المُدرجة به، جدول رقم (1).

تشمل القطاعات الرئيسية على القطاع الحقيقي وقطاع مالية الحكومة والقطاع النقدي والمصرفي والقطاع الخارجي وقطاع المُؤسسات والحوكمة الرشيدة وقطاع بيئة الأعمال التجارية. أما قيمة المؤشر العام فيُحسب من خلال تقدير مُتوسط حسابي للقطاعات الرئيسية.

جدول رقم (1)
القطاعات الرئيسية
مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية

أولا : القطاع الحقيقي
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية).
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.
معدل التضخم.
معدل البطالة.
ثانيا : قطاع مالية الحكومة
العجز / الفائض كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
الايرادات غير النفطية كنسبة من اجمالي الإيرادات.
الايرادات العامة (بدون المنح) مليون دولار أمريكي.
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة
فعالية الحكومة.
سيادة القانون.
الفساد الاداري.
رابعا : قطاع بيئة الاعمال
بدء النشاط التجاري.
الحصول على الائتمان.
حماية المستثمرين.
تسجيل الملكية.
خامسا: القطاع النقدي والمصرفي
معدل نمو الاصول الاجنبية.
الكتلة النقدية (% من الناتج المحلي الإجمالي).
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك.
رأس مال البنوك إلى الأصول (%).
احتياطيات البنك السائلة إلى أصول البنك (%).
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).
سادسا : القطاع الخارجي
درجة الانفتاح التجاري.
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).
الميزان الكلي (مليون دولار امريكي).
إجمالي الاحتياطيات في شهور من الواردات
الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار أمريكي).

الفصل الثاني: تحليل أداء التجارة الخارجية السلعية فى الدول العربية

تُعتبر التجارة الخارجية أحد مُحركات القطاعات الاقتصادية ومصدر للنقد الأجنبي الذي يتم من خلاله تمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية. تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في قياس قُدرة الدول التنافسية، مما يُحفزها على تطوير مُنتجاتها بالمواصفات العالمية، من أجل الحُصول على حصص كبيرة في الأسواق المُستهدفة. إنّ تركّز الصادرات السلعية وعدم قُدرة الدول على تنوع تجارتها السلعية والاعتماد على عدد مُحدّد من المُنتجات التي تُمثل نسبة عالية من إجمالي صادراتها أحد الأسباب الأساسية لمُعوقات التنافسية وانخفاض الميِّزة النسبية للصادرات السلعية.

تعتبر الميزة النسبية للصادرات السلعية (RCA)[1] من مُقومات تنافسية مُنتجات الدول في الأسواق العالمية، حيث تُشير إلى ميزة الدول في منتج يُميزها عن غيرها من الدول المُنتجة للسلع المُنافسة.

تتصف التجارة الخارجية السلعية لمُجمل الدول العربية بتركّز صادراتها[2]، نتيجة استحواذ الوقود المعدني على أكثر من 70.0 في المائة من إجمالي صادراتها خلال الأعوام 2010-2013. جاءت تجارة الأحجار الكريمة في المركز الثاني بنسبة بلغت 2.8 في المائة عام 2013 مقابل 3.8 في عام 2010، فيما حلّت صناعة البلاستيك في المركز الثالث بنسبة بلغت 2.6 في المائة عام 2013 مقابل 2.3 عام 2010. استحوذت صادرات مواد الكيماويات العضوية على المركز الرابع بنسبة بلغت 1.9 في المائة عام 2013 مقابل 1.5 عام 2010. أما المركز الخامس فكان من نصيب صادرات الإلكترونيات ومعدات الكهرباء. بالمقابل، تراجعت تجارة الأسمدة إلى المركز السابع بنسبة بلغت حوالي 0.9 في المائة عام 2013 مقابل 1.0 في المائة في عام 2010، جدول رقم (2).

جدول رقم (2)
حصة أهم الصادرات السلعية لمجمل الدول العربية

رمز السلعة	أسم المنتج	2010 (%)	2011 (%)	2012 (%)	2013 (%)
27	الوقود المعدني	71.9	73.6	76.5	73.7
71	الأحجار الكريمة	3.8	3.2	3.0	2.8
39	صناعة البلاستيك ومشابه	2.3	2.3	2.3	2.6
29	الكيماويات العضوية	1.5	1.7	1.8	1.9
85	الإلكترونيات ومعدات الكهرباء	1.6	1.4	1.2	1.2
76	الألمنيوم ومنتجاتها	0.9	1.0	1.1	1.1
31	الأسمدة	1.0	0.9	0.9	0.9

المصدر : محسوبة من قبل صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات Trade map الخاص بـ WTO و UNCTAD

يُعتبر الوقود المعدني أحد أهم **واردات العالم السلعية**، فقد استحوذ على حوالي 17.6 في المائة من إجمالي واردات العالم خلال الفترة 2010-2013. أما المركز الثاني فكان من نصيب تجارة الآلات والتجهيزات الكهربائية بنسبة بلغت 13.3 في المائة لمتوسط نفس الفترة. حلّت واردات المفاعلات النووية والقطع المصنوعة منها على المركز الثالث بنسبة بلغت 11.6 في المائة، فيما استحوذت واردات العربات والقطارات ووسائل

[1] Revealed Comparative Advantage

[2] التصنيف المنسق 2007 المستوى الثاني، قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " UNCTAD"

النقل الأُخـرى على المركز الرابع بنسبــة بلغت 7.0 في المائة خلال الفترة 2010-2013، جدول رقم (3).

جدول رقم (3)
نسبة أهم السلع في واردات العالم
(2013-2010)

رمز	السلعة	2010 مليار دولار أمريكي	2011 مليار دولار أمريكي	2012 مليار دولار أمريكي	2013 مليار دولار أمريكي	2010 (%)	2011 (%)	2012 (%)	2013 (%)	متوسط 2013-2010
'27	الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها وتصفيتها والثروات البرية والشمع المعدني.	2,401	3,288	3,417	3,334	15.7	18.0	18.7	17.8	17.6
'85	الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها.	2,138	2,327	2,343	2,524	14.0	12.7	12.8	13.5	13.3
'84	المفاعلات النووية، والمراجل، الآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها.	1,831	2,108	2,104	2,116	12.0	11.5	11.5	11.3	11.6
'87	العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها.	1,073	1,259	1,290	1,340	7.0	6.9	7.1	7.2	7.0
'39	البلاستيك والمواد المصنوعة منه.	498	575	566	597	3.3	3.1	3.1	3.2	3.2
'71	اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة من ما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية.	411	566	574	551	2.7	3.1	3.1	2.9	3.0
'90	أدوات التصوير البصري والسينمائي والقياس والفحص والتدقيق والآلات الطبية والجراحية والأجزاء والإكسسوار التابعة لها.	462	519	537	567	3.0	2.8	2.9	3.0	3.0

المصدر : قاعدة بيانات Trademap.org الخاص بمنظمة التجارة العالمية WTO ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

1. أداء التجارة الخارجية للدول العربية.

تُشير الإحصاءات أن واردات العالم السلعية نمت بمُعدّل أعلى من إجمالي صادرات مُجمل الدول العربية عام 2013. أدى ذلك إلى تراجع مُؤشر أداء التجارة الخارجية السلعية للدول العربية مُجتمعة إلى 0.98 عام 2013 مقارنة 1.11 و 1.10 في الأعوام 2011 و 2012 على التوالي، يُعزى ذلك إلى إنكماش صادراتها بنحو 0.2 في المائة عام 2013 نتيجة تراجع قيمة صادرات الوقود المعدني الذي يُعتبر أهم مُنتجاتها السلعية، حيث يستحوذ على أكثر من 70.0 في المائة من إجمالي صادراتها، جدول رقم (4).

جدول رقم (4)
أداء التجارة العربية
(2013-2007)

	إجمالي الصادرات السلعية (فوب) مليار دولار امريكي							أداء التجارة العربية				
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2009-2008	2010-2009	2011-2010	2012-2011	2013-2012
إجمالي الدول العربية	796	1,076	736	912	1,198	1,322	1,319	1.04	1.02	1.11	1.10	0.98
صادرات مُجمل الدول العربية من الوقود المعدني	612	840	521	656	881	1,011	972	-	-	-	-	-
واردات العالم السلعية	14,311	16,376	12,733	15,457	18,487	18,608	18,874	-	-	-	-	-

المصادر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، ومصادر وطنية أخرى ودولية.

فيما يتعلق بمؤشر أداء التجارة منسوباً لسنة الأساس 2007، تراجع المؤشر من 127.5 إلى 125.7 في المائة برغم من ارتفاعه عن المتوسط (100)، مُتأثراً بتراجع أداء التجارة في خمسة دُول عربية كانت أقل نشاطاً في تنافسية صادراتها السلعية خلال سنوات المقارنة 2007 و2013. بينما حققت اثني عشر دولة عربية ارتفاعاً في قيمة المؤشر عن المتوسط (100) بالرغم من تباين القيمة في العديد منها.

حققت دولة قطر المركز الأول في مؤشر أداء التجارة الخارجية بين الدول العربية، بسبب زيادة صادراتها من الغاز الطبيعي المُسال الذي يُعتبر من أحد السلع الحيوية المطلوبة في الأسواق العالمية. كما أرتفع مؤشر الأداء في جمهورية العراق منذ عام 2009، مُستفيدة من زيادة إنتاجها من الوقود المعدني. كما تحسن مُؤشر أداء التجارة الخارجية في سلطنة عُمان إلى 169.6 عام 2013 مقابل 151.07 عام 2012، نتيجة ارتفاع إنتاجها من الوقود المعدني بمُعدل 4.0 في المائة[3]، يوضح جدول رقم (5) أداء التجارة للدول العربية فرادى.

الإطار 3

أداء التجارة ومؤشر أداء التجارة لسنة الأساس

يتم قياس أداء التجارة الخارجية كما يلي :

$$ExpPerf_t = \frac{X_t^c / X_{t-1}^c}{\sum i_t^m / \sum i_{t-1}^m}$$

حيث تشير قيمة x(t) إلى الصادرات الاجمالية للدولة c في السنة الحالية، بينما تشير x(t-1) إلى قيمة الصادرات في السنة السابقة، وتشير i إلى إجمالي الواردات في السوق المُستهدف (m). إذا كانت قيمة الأداء أكبر من 1 فيشير أن صادرات الدولة x قد نمت بمعدل أكبر من واردات السوق المستهدف والعكس في حالة القيمة أصغر من 1.

مؤشر أداء التجارة لسنة الأساس

$$EPI_t = \frac{X_t^c / X_{tbasis}^c}{\sum i_t^m / \sum i_{tbasis}^m}$$ ، يشير

إلى قيمة المؤشر لسنة أساس معينة، إن ارتفاع القيمة عن 100 يدل على أن التجارة الخارجية للدولة المعنية قد نمت في تلك السنة بمعدل أكبر من واردات السوق المُستهدف.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014

جدول رقم (5)
مؤشر أداء صادرات الدول العربية الإجمالية
(2007= سنة الأساس)

الدول	مؤشر أداء التجارة					
	2007	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الدول العربية	100	103.9	106	116.5	127.7	125.7
الأردن	100	126.4	122	116.9	114.8	114.4
الإمارات	100	120.7	110	122.1	129.2	138.1
البحرين	100	98.2	91.6	110.3	110.2	115.1
تونس	100	106.9	100	91.0	86.2	85.2
الجزائر	100	83.2	87.0	92.6	90.4	80.9
السعودية	100	92.7	99.7	121.1	128.1	122.2
السودان	100	104.5	118	83.7	35.2	60.5
العراق	100	116.3	126	162.4	190.6	178.7
عُمان	100	125.9	131	137.5	151.1	169.6
قطر	100	121.4	156	199.0	230.1	233.6
الكويت	100	98.2	89.6	126.5	146.6	141.2
لبنان	100	139.2	129	117.3	122.5	106.1
ليبيا	100	85.0	92.5	23.6	80.1	54.0
مصر	100	111.9	106	102.4	97.8	94.9
المغرب	100	102.5	108	103.1	107.8	108.6
موريتانيا	100	104.9	132	146.5	139.6	140.2
اليمن	100	95.6	99.2	111.5	127.0	120.4

المصادر : محسوبة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، ومصادر وطنية أخرى ودولية .

2. تحليل مصفوفة تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية

تُستخدم مصفوفة التجارة السلعية في تحليل الوضع التنافسي للصادرات السلعية في الدول العربية خلال فترتين زمنيتين. تم تحديد عام 2007 سنة الأساس وعام 2013 سنة الاستهداف.

إن التغيّر في واردات السوق المُستهدف للمُنتجات السلعية (بين سنة الأساس والاستهداف) قد يكون له تأثيراً إيجابياً أو سلبياً على الدول، بالتالي فان السلع التي تتغيّر إيجابياً مع مرور الوقت يُطلق عليها سِلع حيوية حيث يزداد الطلب عليها، بينما تُسمى السلع التي ينخفض الطلب عليها وتُشكل تغيراً سلبيًا مع مرور الوقت بانها سِلع راكدة.

مصفوفة تنافسية التجارة الخارجية السلعية، تُستخدم لقياس ديناميكية الصادرات السلعية في الأسواق العالمية، تُشير المصفوفة إلى أربع وضعيات لسوق السلعة في الأسواق العالمية، هي:

- ✓ **سلع بازغة،** تُشير إلى السلع الحيوية التي يزداد الطلب عليها مما يُحفز الدول على تصديرها.

- ✓ **سلع آفلة،** سلع راكدة غير مطلوبة في الأسواق، وضع غير تنافسي عند تصديرها نتيجة انخفاض الطلب عليها.

- ✓ **تفويت فرصة،** سلع حيوية مطلوبة في الأسواق وفقدان فُرصة تصديرها.

- ✓ **الانسحاب من الأسواق،** يُشير إلى السلع الراكّدة التي قل الطلب عليها، بالتالي فإن الانسحاب من السوق يعتبر أقل ضرراً، شكل رقم (7).

شكل رقم (7)

حصة السوق (الصادرات السلعية في الأسواق)		الواردات السلعية في الأسواق العالمية	
		السلع الحيوية (+)	السلع الراكدة (-)
(+)		سلع بازغة	سلع آفلة
(-)		تفويت فرصة تصدير سلعة حيوية	الانسحاب من السوق
		(+)	(-)

تحليل مصفوفة التنافسية السلعية، تُشير إحصاءات التجارة العالمية السلعية استناداً إلى التصنيف المنسق لعام 2007 للمستوى الثاني خلال الأعوام 2007 و2013[4] أن عدد السلع الحيوية في الأسواق العالمية بلغ 48 سلعة، بينما بلغ عدد السلع الراكدة 49 سلعة، يوضح جدول رقم (6) السلع الحيوية التي أرتفع الطلب عليها في الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للوضع التنافسي للصادرات السلعية العربية، فقد تباينت الدول العربية في الاستفادة من حالة سُوق السلع، فقد تراجعت صادرات كل من البحرين وقطر والجزائر والكويت والسعودية وعُمان من الوقود المعدني أحد أهم السلع الحيوية إلى الأسواق العالمية عام 2013، بالتالي فُقدانها فُرصة تنافسية. بينما استفادت كُل من الإمارات وليبيا والعراق الطلب على الوقود المعدني فزادت صادراتها إلى الأسواق العالمية. بالمقابل، انسحبت بعض الدول العربية من الأسواق العالمية بسبب ركود بعض السلع. يوضح ملحق رقم (1) السلع البازغة والآفلة، كما تُشير الأرقام في الملحق إلى رمز السلعة التي يمكن متابعتها مع ملحق رقم (9) في مرفقات البيانات والملاحق الإحصائية والأشكال[5].

استفادت بعض الدول العربية من الوضع العام لسُوق السلع الحيوية في الأسواق العالمية فقامت بزيادة صادراتها من تلك السلع. في حين أن بعض الدول قامت بتصدير سلع راكدة إلى أسواق قلّ الطلب عليها. يوضح ملحق رقم (2) السلع التي انسحبت الدول العربية من تصديرها بسبب تراجع الطلب عليها "الانسحاب من السوق" وكذلك السلع التي خسرتها الدول جراء عدم تصديرها "تفويت الفرصة"، يُشير ملحق رقم (9) إلى أسماء السلع حسب التصنيف المنسق لعام 2007.

[4] نتيجة ارتفاع حصة السلعة من اجمالي الواردات العالمية بين سنة الاساس والاستهداف

[5] ملحق رقم (9) في المرفقات يوضح أسماء السلع حسب التصنيف السلعي المنسق لعام 2007 .

جدول رقم (6)
وضعية السلع في الأسواق العالمية حسب التصنيف السلعي المُنسق 2007

السلع التي زاد الطلب عليها في الأسواق العالمية بين الاعوام 2007 و 2013	
الحيوانات الحية.	المنتجات الصيدلانية.
اللحوم وبقايا اللحوم الصالحة للأكل.	المخصبات.
الأسماك والقشريات، الرخويات والحيوانات اللافقارية المائية الأخرى.	الزيوت العطرية، الراتينجينات، العطور، مستحضرات التجميل والزينة.
منتجات الألبان، بيض الطيور، العسل الطبيعي،	الصابون ومستحضرات التنظيف العضوية، مستحضرات الغسيل،
المنتجات ذات المنشأ الحيواني غير المصنفة في مكان آخر	المستحضرات البروتينية، النشا المعدل، الصمغ، الأنزيمات.
النباتات الصالحة للأكل وبعض الجذور والأدران.	الألعاب النارية، الكبريت والفتيل، الأحجار والمعادن الخليطة
الفواكه الصالحة للأكل والمكسرات، الحمضيات والبطيخ.	سلع كيميائية متنوعة.
القهوة والشاي والمتة والبهارات.	البلاستيك والمواد المصنوعة منه.
الحبوب	المطاط والمواد المطاطية.
منتجات صناعة المطاحن، النشا، الشعير، الأنسولين، غراء القمح.	المواد الجلدية، السروج وأجهزة الخيل، سلع السفر، حقائب اليد وحقائب السفر
البذور الزيتية، والفواكه الزيتية، الحبوب المتنوعة، البذور	الفراء والفرو الاصطناعي، والمصنوعات المصنوعة منه
الصمغ، العلك، الراتينجات والمستخلصات والمصول النباتية الأخرى.	القطن .
الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومشتقاتها والدهون المعدة للأكل	الألياف المحبوكة أو الكر وشبه.
تحضير اللحوم والأسماك والقشريات والرخويات المائية الأخرى.	مواد نسيجية أخرى، ملابس دافئة ومواد نسيجية للتدفئة، الخرق والستائر
السكر والحلويات.	الأحذية، واقيات الساق وما شابه، أجزاء تلك المواد.
الكاكاو والمستحضرات منه.	الريش المحضر والمواد المصنوعة منها، الزهور الصناعية،
مستحضرات الحبوب، الأزهار، النشاء والحليب ومنتجات	اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة
مستحضرات الخضروات والفواكه والمكسرات	القصدير.
المستحضرات الصالحة للأكل الأخرى.	عربات الترام والقاطرات، والمعدات الدارجة
المشروبات والكحوليات والخل.	الطائرات، مركبات الفضاء والأجزاء المصنوعة لها.
المخلفات والعوادم من الصناعات الغذائية، العلف الحيواني المحضر.	البواخر والمراكب والهياكل الطافية
التبغ وبدائل التبغ المصنعة	أدوات التصوير البصري والسينمائي والقياس
المعادن النفيسة، صهارة المعادن، الرماد البركاني.	الساعات والبندولات والأجزاء الخاصة بها.
الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها وتصفيتها والشمع المعدني	الدمى والألعاب وأدوات الألعاب الرياضية

المصدر: محسوبة من الموقع الخاص بمنظمة التجارة العالمية، والانكتاد www.trademap.com

الفصل الثالث: تحليل مُؤشرات تنافسية الاقتصادات العربية

أولاً : تنافسية القطاع الحقيقي

يتكوّن القطاع الحقيقي من 4 مُتغيرات فرعية تعكُس أهم التطورات الاقتصادية في الدول العربية خلال فترة المقارنة، وهي: معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدّل التضخُّم، والبطالة.

يُشير معدل النمو الحقيقي إلى التغيّر في إجمالي مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال عام بالأسعار الثابتة. تستوعب اقتصادات السوق الكبيرة المُنتجات السلعية التي يتم تسويقها واستهلاكها في الأسواق المحلية وبعضها يُوجه إلى الأسواق العالمية، بالتالي توفّر فرصاً للبيع والأرباح من خلال تصريف المُنتجات محلياً ودولياً. إن كُبر حجم السوق يُمكنه استيعاب المزيد من السلع والخدمات، مما يُساهم في استقطاب المُستثمرين لإقامة المشاريع الاقتصادية والصناعية والخدمية.

1.مؤشر معدل النمو الحقيقي، أُحتسب مؤشر مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمُتوسط الفترة 2010-2013 . تُشير الإحصاءات أن بعض الدول العربية حقّقت تقدماً ملمُوسا بعد الأزمة المالية العالمية خاصة الدول العربية المُصدّرة للنفط[1] في معدلات النمو الحقيقي، مُستفيدة من ارتفاع أسعار النفط العالمية منذ 2010.

تجدُر الإشارة إلى أن القطاعات غير النفطية في بعض الدول المُصدرة للنفط كالإمارات والجزائر والبحرين والسعودية ساهمت أيضاً في زيادة وتيرة النمو وتوسع دورة النشاط الاقتصادي. كما ساهم استقرار إنتاج النفط وارتفاع الأسعار خلال الفترة 2011-2013 في دفع عجلة التنمية والاستثمار في المشاريع الصناعية والبنية التحتية فارتفع بذلك الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للدول العربية المصدّرة للنفط[2] باستثناء ليبيا إلى 2063 مليار دولار أمريكي عام 2013 مُقارنة بحوالي 1967 و 1796 مليار دولار أمريكي في الأعوام 2011 و 2012 على التوالي.

شكّلت الدول المُصّدرة للنفط حوالي 77.0 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية، وشهِد عام **2013** تراجعاً في مُعدل النمو الحقيقي لبعض الدول العربية المُصّدرة للنفط، نتيجة تراجع أسعار النفط وانخفاض الإنتاج. بالمقابل، شهدت بعض الدول العربية المُستوردة للنفط استقراراً في معدل النمو الحقيقي عام 2013 مقارنة بعام 2012.

فيما يتعلق بترتيب الدول العربية في مؤشر معدل النمو الحقيقي، حققت دولة قطر المركز الأول بقيمة معيارية بلغت حوالي **(1.214)**، مُستفيدة من زيادة طاقتها الإنتاجية في قطاع الغاز الطبيعي، نتيجة توجهها خلال العقدين الماضيين بالتوسع والاستثمار في هذا القطاع، جدير بالذكر أن قطر تعتبر من أحد أكبر الدول المُصدرة للغاز الطبيعي المُسال في العالم. أما المركز الثاني فكان من نصيب المملكة العربية السعودية بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.568)**، فيما حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.332)**. أما على صعيد دول المُقارنة فُيلاحظ أن سنغافورة وماليزيا الأفضل، بينما استحوذت جنوب أفريقيا على المركز السادس عشر على مستوى المجموعة ككل، جدول رقم (7) وملحق رقم (3) .

[1] دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجزائر والعراق باستثناء ليبيا بسبب التطورات المحلية التي تمر بها .

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014

2.مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أُستخدم متوسط السنوات 2010-2013 عند تقدير قيمة المؤشر. يُعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات التي تُستخدم في قياس مستوى المعيشة وتحسّن رفاهية السكان. لقد شهدت مُعظم الدول العربية المُصدرة للنفط تراجعاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013، يُعزى ذلك إلى انخفاض إنتاج النفط في بعض الدول وتراجع أسعار النفط بالأسواق العالمية[3] مقارنة بعام 2012، فقد بلغ سعر البرميل لسلة أوبك المرجعي حوالي 105.9 دولار أمريكي في عام 2013 مقارنة بحوالي 109.6 دولار أمريكي في عام 2012. بينما تحسن نصيب الفرد في معظم الدول العربية المُستوردة للنفط في عام 2013 مُقارنة بعام 2012 نتيجة تراجع أسعار النفط. بينما شهد عام 2012 تراجعاً في مُعظمها مُقارنة بعام 2011، كمحصلة لارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية التي كان لها الأثر السلبي على مُوازنات العديد من الدول العربية المُستوردة للنفط.

فيما يتعلق بترتيب الدول العربية في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تُشير البيانات أن دولة قطر استحوذت على المركز الأول بقيمة معيارية قُدرت بحوالي **(3.337)** فقد بلغ متوسط نصيب الفرد حوالي 94,562 دولار أمريكي عن الفترة 2010-2013، بالرغم من تراجعه في عام 2013 الا أن متوسط الأربع سنوات مازال الأعلى بين الدول العربية ودول المقارنة، بينما حلّت دولة الكويت في المركز الثاني بِمُتوسط بلغ 41,315 دولار أمريكي وبقيمة معيارية قُدرت بحوالي **(1.025)**، فيما حلّت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت **(0.994)**. أما بالنسبة لدول المُقارنة، حققت سنغافورة المركز الأول والمركز الثاني على مُستوى مجموعة الدول ككل بقيمة معيارية بلغت **(1.495)**، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد حوالي 52,158 دولار أمريكي عن نفس الفترة، جدول رقم (7) وملحق رقم (3).

3.مؤشر معدل التضخم (متوسط الفترة)، أُستخدم متوسط السنوات 2010-2013. لقد شهّدت بعض الدول العربية خاصةً المُستوردة للنفط ارتفاعاً في أسعار المُستهلكين خلال الفترة 2010-2012، نتيجة ارتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية في الأسواق العالمية مُقارنة بفترات ما قبل الأزمة المالية العالمية. بالمقابل، شهد عام 2013 تراجعاً في معدل التضخم في معظم الدول العربية[4]، متأثرةً بتراجع أسعار النفط والسلع الغذائية مُقارنة بعام 2012، فقد ساهم هذا التراجع إلى كبح حدة التضخم. بينما وصل التضخم إلى أرقام قياسية في السودان فارتفع إلى حوالي 36.5 في المائة عام 2013، نتيجة انفصال الجنوب وفقدانه أكثر من 60.0 في المائة من مورد النفط، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع في الأسواق المحلية. كما أرتفع مُعدل التضّخم في اليمن إلى 11.0 في المائة في عام 2013 مقابل 9.0 في المائة في عام 2012، كمحصلة للتطورات المحلية والتعطل في إنتاج النفط، نتيجة تأثر خط مأرب النفطي مما زاد من حدة التحديات الاقتصادية.

أرتفع معدل التضخم في الإمارات لأول مرة فوق معدل 1.0 في المائة منذ عام 2009 ليُسجل تقريباً 1.1 في المائة عام 2013، كذلك الحال في قطر فقد أرتفع مُعدل التضخم إلى 3.9 في المائة في عام 2013 مقابل 1.9 في المائة عام 2012، مُتأثرين بارتفاع أسعار المُستهلكين في قطاع التعليم والمطاعم والفنادق والإسكان. بينما أرتفع مُعدل

[3] قاعدة بيانات منظمة الأوبك الخاصة بأسعار النفط

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014

التضّخم في البحرين إلى تقريباً 3 في المائة مقارنة بـانكماش بلغ 0.4 في المائة عام 2011.

فيما يتعلق بترتيب الدول العربية في مؤشر التضخم، لقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.836)**، وحلت دولة قطر في المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت **(0.792)**. بينما حلت المملكة المغربية في المركز الثالث عربياً والمركز الرابع على مستوى مجموعة الدول ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.765)**.

أما بالنسبة لدول المُقارنة، فتُشير البيانات أن ماليزيا أفضلها فقد سجل مُعدل التضخم حوالي 2.11 في المائة وحلّت بالمركز الأول والسادس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.600)**، جدول رقم (7) وملحق رقم (3) .

4.مؤشر معدل البطالة، تُشير الإحصاءات[5] إلى ارتفاع مُعدلات البطالة في الدول العربية المُستوردة للنفط إلى فوق 9.0 في المائة عام 2013، فقد أدى تطور الأوضاع المحلية في بعض الدول العربية بالإضافة إلى تدفق اللاجئين السوريين على أسواق العمل المحلية في دُول الجوار إلى تأثر مُستويات الأُجور وظروف العمل وارتفاع مُعدلات البطالة. كما ساهمت أيضاً تطورات الأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية إلى تأثر أسواق العمل.

بالمقابل، سجلّت الدول العربية المُصّدرة للنفط باستثناء العراق والجزائر مُعدلات بطالة أقل من 5.6 في المائة، فقد بلغ في دولة قطر حوالي 0.3 في المائة عام 2013 مقابل 0.5 في المائة في عام 2012 وحلت في المركز الأول بقيمة معيارية بلغت حوالي **(1.14)**، أما المركز الثاني فكان من نصيب دولة الكويت بقيمة معيارية بلغت **(0.97)**، فيما حلّت مملكة البحرين في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت **(0.77)**.

فيما يتعلق بدول المقارنة، استحوذت تايلند على المركز الأول بين دول المقارنة فقد بلغ مُعدل البطالة حوالي0.7 في المائة وحلّت ثانياً على مستوى المجموعة ككل، جدول رقم (7) وملحق رقم (3).

جدول رقم (7)
مؤشرات القطاع الحقيقي

الدول	معدل النمو الحقيقي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	معدل البطالة
الأردن	-0.028	-0.564	0.095	-0.113
الإمارات	0.332	0.994	0.836	0.746
البحرين	0.154	0.354	0.645	0.776
الجزائر	0.054	-0.541	0.053	0.124
تونس	-0.173	-0.585	0.097	-0.485
السعودية	0.568	0.238	0.359	0.609
السودان	-0.340	-0.688	-3.739	-0.259
العراق	0.324	-0.519	0.262	-0.192
عُمان	0.324	0.172	0.471	-0.207
قطر	1.214	3.337	0.792	1.145
الكويت	0.177	1.025	0.295	0.974
لبنان	0.110	-0.361	0.018	0.332
ليبيا	-4.097	-0.308	-0.243	-0.783
مصر	0.003	-0.637	-0.763	0.013
المغرب	0.176	-0.639	0.765	0.243
موريتانيا	0.213	-0.722	0.034	-1.993
اليمن	-0.349	-0.710	-1.370	-2.475
ماليزيا	0.461	-0.342	0.600	0.864
سنغافورة	0.642	1.495	0.309	0.980
جنوب أفريقيا	-0.003	-0.455	0.049	-1.408
تايلند	0.238	-0.543	0.434	1.109

المصدر : محسوبة من بيانات الدول في الملاحق الإحصائية

- مؤشر القطاع الحقيقي، تم قياس مؤشر هذا القطاع من خلال إعطاء أوزان للمؤشرات الفرعية. نظراً لأهمية مؤشر مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقط أُعطي وزناً يُقدر بحوالي 50 في

[5] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، ابريل 2015

المائة[6]. أما مُؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد أُعطي وزناً بلغ 12.5 في المائة باعتبار أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات التي تُستخدم في قياس تحسن مُستوى دخل الفرد.

يلعب الاستقرار الاقتصادي دوراً هاماً ومميزاً لقُدرة الدول التنافسية في الأسواق العالمية، لذلك فالدول التي تعاني من اختلالات في الاقتصاد وارتفاع في مُعدلات التضخم والبطالة فإنه ينعكس سلباً على المُستثمرين والمُستهلكين. لذلك، فقد أُعطى مُؤشر التضخم وزناً يُقدر بحوالي 25 في المائة، بينما أُعطي مؤشر البطالة وزناً يُقدر بحوالي 12.5 في المائة.

فيما يتعلق بترتيب مجموعة الدول العربية في مؤشر القطاع الحقيقي، استحوذت دولة قطر على المركز الأول بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.341)**، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.148)**، ثم المملكة العربية السعودية في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.120)**، ملحق رقم (3).

ثانياً : تنافسية قطاع مالية الحكومة

حَققت الدول العربية المُصّدرة للنفط ارتفاعاً في إجمالي إيراداتها العامة، مُستفيدة من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، فقد بلغ الفائض المالي السنوي لمُجمل الدول العربية المُصّدرة للنفط[7] حوالي 525.2 مليار دولار أمريكي عن الفترة 2010-2013. كما ارتفعت احتياطاتها الدولية بحوالي 454 مليار دولار أمريكي عام 2013 لتصل إلى 1.64 تريليون دولار أمريكي مقابل 1.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2012، مما دفع العديد من الدول العربية المُصدرة للنفط نتيجة الفائض المالي إلى زيادة الانفاق العام على المشاريع التنموية والاستثمارية والبنية التحتية.

بالمقابل، أنعكس ارتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية في الأسواق العالمية إضافة إلى تدفق اللاجئين السوريين على دول الجوار والتطورات المحلية في بعض الدول العربية المُستوردة للنفط على الانفاق العام، فارتفع العجز المالي بحوالي 10.3 مليار دولار أمريكي عن عام 2012، ليبلغ إجمالي العجز المالي حوالي 57 مليار دولار أمريكي لمُجمل الدول العربية المُستوردة للنفط في عام 2013. جدير بالذكر أن إجمالي العجز المالي للدول العربية المستوردة للنفط بلغ حوالي 174 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2010-2013. أما العجز المالي السنوي فقد تم تمويله من الاحتياطيات الرسمية أو من الاقتراض الداخلي والخارجي، فارتفع بذلك الدين العام بحوالي 22.4 مليار دولار أمريكي ليبلغ 196.3 مليار دولار أمريكي عام 2013. لذلك حَذت بعض الدول نتيجة ارتفاع العجز المالي السنوي إلى اتخاذ بعض التدابير كتقليص دعم الطاقة وزيادة توسّعة الوعاء الضريبي.

1.مؤشر الفائض/العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

فيما يتعلق بترتيب الدول العربية في مؤشر الفائض/العجز المالي، استحوذت المملكة العربية السعودية على المركز الأول بقيمة معيارية بلغت حوالي **(3.164)**، فقد بلغ الفائض المالي السنوي حوالي 64.8 مليار دولار أمريكي ليرتفع إجمالي

[6]تقدر الأوزان حسب أهمية المُؤشر الفرعي، حيث تعتمد بعض التقارير العالمية مثل WEF و IMD بإعطاء أوزان للمؤشرات استناداً على اهميتها في التقرير.

[7]التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014

الفائض المالي إلى 259 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2010-2013. بينما حلت دولة الكويت في المركز الثاني بقيمة معيارية قُدرت بحوالي **(1.548)**، مُستفيدة من ارتفاع الفائض المالي السنوي إلى 33.5 مليار دولار أمريكي ليصل إجمالي الفائض المالي إلى 134.2 مليار دولار أمريكي عن نفس الفترة. أما دولة قطر فحلت في المركز الثالث بقيمة معيار بلغت حوالي **(0.905)**، فقد حققت فائضاً مالياً بلغ حوالي 21.1 مليار دولار أمريكي عن نفس الفترة.

أما بالنسبة لدول المقارنة، استحوذت سنغافورة على المركز الأول بين دول المقارنة والمركز الثالث على مُستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي **(1.04)**، وحققت فائضاً مالياً بلغ حوالي 23.7 مليار دولار أمريكي ليرتفع إجمالي الفائض المالي إلى 95 مليار دولار أمريكي عن الفترة 2010-2013، جدول رقم (8) و ملحق (4) .

2.مؤشر الإيرادات العامة[8]، شّهدت الدول العربية المُصّدرة للنفط ارتفاعاً في الإيرادات العامة بنحو 15.3 في المائة خلال الفترة 2010-2013، فقد بلغ إجمالي الإيرادات العامة حوالي 3,108 مليار دولار أمريكي.

تُعتبر الإيرادات النفطية المُحرك الرئيسي لنمو الإيرادات العامة بالنسبة للدول العربية المُصّدرة للنفط، فقد شكلت ما نسبته 84.2 في المائة من إجمالي الإيرادات بينما بلغ رصيد الإيرادات الضريبية حوالي 254.2 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة، ما نسبته 8.0 في المائة. جدير بالذكر أن نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الضريبية في الدول العربية المصدرة للنفط بلغت حوالي 10 أضعاف. لقد شهد عام 2012 أعلى قيمة للإيرادات العامة لمُجمل الدول العربية المُصدّرة للنفط، فقد سجلت حوالي 922 مليار دولار أمريكي، وشكلّت الإيرادات النفطية منها حوالي 85.0 في المائة أي ما يعادل حوالي 782 مليار دولار أمريكي نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى 109.6 دولار للبرميل في الأسواق العالمية.

فيما بلغ مُعدل نمو الإيرادات العامة في الدول العربية المُستوردة للنفط حوالي 4.7 في المائة لترتفع إلى 501 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة. تُعتبر الإيرادات الضريبية المُحرك الرئيسي لنمو الإيرادات العامة في الدول العربية المُستوردة للنفط، فقد بلغت إجمالي الإيرادات الضريبية حوالي 356 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 71.0 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2010-2013.

أما بخصوص ترتيب الدول العربية في مؤشر الإيرادات العامة، فقد استحوذت المملكة العربية السعودية على المركز الأول بقيمة معيارية بلغت حوالي **(3.620)**، وقدرت قيمة متوسط الإيرادات العامة حوالي 283.8 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2010-2013. أما المركز الثاني على مستوى الدول العربية فكان من نصيب دولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة معيارية بلغت **(0.626)**. تلتها دولة الكويت في المركز الثالث عربياً بقيمة معيارية بلغت **(0.510)**.

فيما يتعلق بدول المُقارنة، استحوذت جنوب أفريقيا على المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية قدرت بحوالي **(0.757)**، فقد قدرت قيمة متوسط الإيرادات العامة حوالي 105.5 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2010-2013، جدول رقم (8) و ملحق (4).

[8] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014

3.مؤشر الضرائب كنسبة من إجمـالي الإيرادات العامـة. شهدت بعض الدول العربية المُستوردة للنفط ارتفاعاً في الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة عام 2013، مقارنة مع السنوات 2011 و2012. يُعزى ذلك إلى توسيع الوعاء الضريبي عام 2013، كإجراء انتهجته بعض الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والتطورات المحلية التي مّرت بها بعض الدول. لقد ارتفعت قيمة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة فوق 60.0 في المائة في 6 دول عربية هي تونس والمغرب ولبنان ومصر والأردن والسودان. أحتلت الجمهورية التونسية المركز الأول بقيمة معيارية قُدرت حوالي **(1.49)** فقد بلغت نسبة إيرادات الضرائب للإيرادات العامة حوالي 89.5 في المائة عن الفترة 2010-2013.

حلّت المملكة المغربية في المركز الثاني بقيمة معيارية قدرت بحوالي **(1.42)** وبلغت قيمة متوسط الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات حوالي 87.2 في المائة، فيما حلت جمهورية مصر العربية على المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت **(0.85)** خلال الفترة 2010-2013.

أما بالنسبة لدول المقارنة، استحوذت جنوب أفريقيا على المركز الأول بين دول المقارنة والثاني على مستوى المجموعة ككل، فقد بلغ متوسط نسبة الضرائب حوالي 88.8 في المائة خلال الفترة 2010-2013 وبلغت القيمة المعيارية حوالي **(1.46)**، جدول رقم (8) و ملحق (4).

- مؤشر قطاع مالية الحكومة، تم احتساب الأوزان على المؤشرات الفرعية. أُعطي مؤشر الفائض/العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وزناً يُقدر بحوالي 55 في المائة، أما بقية المتغيرات الأُخرى كمؤشر الإيرادات العامة ومؤشر الإيرادات الضريبية فأعطيت لها الأوزان 25 و 12.5 في المائة على التوالي.

فيما يتعلق بترتيب الدول في مؤشر مالية الحكومة، حققت المملكة العربية السعودية المركز الأول بقيمة معيارية بلغت **(0.89)**، وحلّت دولة الكويت في المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت **(0.27)**، بينما حلت دولة قطر في المركز الثالث عربياً بقيمة معيارية بلغت **(0.14)**،ملحق رقم (4).

جدول رقم (8)
مؤشرات قطاع مالية الحكومة

الدول	مؤشر الفائض/العجز المالي	مؤشر الايرادات العامة	مؤشر الايرادات الضريبية
الأردن	-0.290	-0.821	0.67
الإمـارات	-0.115	0.626	-1.04
البحريـن	-0.226	-0.821	-1.13
تونـس	-0.257	-0.711	1.49
الجزائـر	-0.431	0.250	-0.35
السعودية	3.164	3.620	-1.10
السـودان	-0.327	-0.803	0.56
العـراق	0.384	0.480	-1.21
عُمـان	-0.183	-0.457	-1.05
قطـر	0.905	0.170	-0.81
الكويـت	1.548	0.510	-1.23
لبنـان	-0.368	-0.793	1.01
ليبيـا	0.059	-0.258	-1.12
مصـر	-1.556	-0.140	0.85
المغـرب	-0.468	-0.524	1.42
موريتانيـا	-0.188	-0.918	0.48
اليمـن	-0.301	-0.790	-0.50
ماليزيا	-0.898	0.200	0.45
سنغافورة	1.041	0.046	0.40
جنوب أفريقيا	-1.043	0.757	1.46
تايلند	-0.449	0.377	0.77

المصدر : محسوبة من بيانات الدول في الملاحق الإحصائية

ثالثا :تنافسية المؤسسات والحوكمة الرشيدة

يَصدُر عن البنك الدولي مُؤشرات عن دور مؤسسات الدولة في عدالة المحاكم والسياسات التي تمارسها تجاه المواطنين ومدى فعاليتها في التصدي للمحسوبيات وقُدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات الفّعالة والسليمة واحترام حقوق المواطنين، ودور القضاء في التصدي للفساد الاداري والرشاوي. إضافة إلى جميع العمليات التي يتم تحديدها ومراقبتها من قِبل الحكومة والتي تصب في خدمة المواطن.

تنقسم مُؤشرات المؤسسات والحوكمة الرشيدة إلى 6 مؤشرات رئيسية، يتم تقديرها حسب منهجية معتمدة[9]، تبلغ قيمة المؤشر بين (-2.5 و 2.5) يشير ارتفاع قيمة المؤشر إلى الأفضل، حيث يدل على أن الدولة قامت بإجراءات فعالة ساهمت في تحسين وضعيتها في مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة. تم اختيار 3 مؤشرات هامة تعكُس فعالية ودور الدول في مكافحة الفساد والرشاوي والمحسوبيات وسيادة القانون.

1.فعالية الحُكومة، يُركز المؤشر على نوعية الخدمات العامة والمدنية وكفاءة موظفيها ودرجة استقلاليتهم بعيداً عن الضغوطات السياسية والبيروقراطية، إضافة إلى نوعية السياسات وكيفية تنفيذها من قبل الحكومة ومدى مصداقيتها والتزامها بهذه السياسات .

تباينت الدول العربية في مُؤشر فعالية الحكومة ونوعية الخدمات التي تُقدمها للمجتمع المدني. فقد تبّين أن 6 دول عربية كانت قيمة مُؤشراتها فوق المتوسط العام وهي الإمارات والبحرين وعُمان وقطر والسعودية وتونس في عام 2013.

فيما يتعلق بترتيب الدول العربية في مؤشر فعالية الحكومة، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عربياً بقيمة معيارية بلغت **(1.221)** وبلغ متوسط مؤشر الأربع سنوات حوالي 1.17، لقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً في مُستوى كفاءة موظفي الجهاز الحُكومي وتطوير الخدمات العامة، فقد قامت الدولة لغرض تحسين الأداء في الدوائر الحكومية بإنشاء جوائز "أبوظبي ودبي للأداء الحكومي المُتميز"، ليُمكّن كافة موظفي الجهات الحكومية في المُشاركة بتطوير الجودة الشاملة.

حلّت دولة قطر في المركز الثاني عربياً والمركز الرابع على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي **(1.059)** وبلغ متوسط مؤشر الأربع سنوات حوالي 1.07، فقد قامت وزارة التنمية الإدارية في دولة قطر بإصدار قانون إدارة الموارد البشرية عام 2009 يُنظم عمل الموارد البشرية في الدوائر الحكومية، إضافة إلى وضع السياسات العامة للموارد البشرية بما في ذلك سياسات الترقية والحوافز. أما مملكة البحرين فاستحوذت على المركز الثالث عربياً بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.640)** وبلغ متوسط المؤشر0.54 .

فيما يتعلق بدول المقارنة، تُعتبر سنغافورة الأفضل في مجموعة الدول ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي **(2.422)**، فقد بلغ مُتوسط الأربع سنوات حوالي 2.16، جدول (9) و ملحق (5).

2.مؤشر سيادة القانون، يُركز المؤشر على ثقة المُواطنين ومدى التزامهم وفقاً لقواعد المجتمع المدني والدولة وكذلك فعالية القضاء والمحاكم وكيفية تنفيذ العقود وحقوق الملكية، فضلا عن مدى انتشار الجريمة والعنف.

[9] http://info.worldbank.org/governance/wgi

لقد شهدت كل من البحرين والأردن والكويت وعُمان وقطر والسعودية والإمارات تحسنًا ملحوظاً في مؤشر سيادة القانون عام 2013 مقارنة بالأعوام السابقة.

استحوذت دولة قطر على المركز الأول عربياً بقيمة معيارية قُدرت حوالي **(1.310)** والثاني على مستوى المجموعة ككل، وجاءت سلطنة عُمان في المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.845)** وفي المركز الثالث على مستوى المجموعة ككل. فيما حلت الإمارات بالمركز الثالث عربياً والرابع على مستوى المجموعة بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.778)**.

أما بالنسبة لدول المقارنة، استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل وتصّدرت القائمة بقيمة معيارية بلغت **(2.23)**، جدول رقم(9) وملحق رقم (5) .

3.مؤشر مكافحة الفساد الإداري، يُركّز على مدى مُمارسة الأفراد في السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، ومدى تفشي الفساد الإداري داخل السلطة القضائية وكذلك كل أنواع أشكال الفساد الذي يُعيق من تنفيذ الأعمال. إضافة إلى درجة جِدية الدولة في مكافحة الفساد. حققت 7 دول عربية هي قطر والإمارات والكويت والسعودية والبحرين والأردن وعُمان تقدماً ملموساً في مكافحة الفساد الإداري واتخاذ الإجراءات القضائية لمكافحة الفساد في مؤسسات الدولة بما فيها الشرطة بتطبيق عقوبات صارمة على الأفراد المُرتشين، وكذلك تطهير قطاع الأعمال من الفساد وإعطاء الشركات الأجنبية درجة عالية من الأمان والثقة.

تُعتبر دولة قطر أفضل الدول العربية في مؤشر مكافحة الفساد الإداري فحلت في المركز الأول عربياً والثاني على مستوى المجموعة بقيمة معيارية بلغت حوالي **(1.608)**، فقد قامت الحكومة بتأسيس مركز حُكم القانون ومُكافحة الفساد، "يقوم المركز على أساس التعاون المشترك وبناء الشراكات للإسهام في نشر الوعي والمعرفة والتوعية بسياسات وأدوات منع الفساد ومكافحته وعرض أحدث الطرق والوسائل وأفضل الممارسات للتصدي لهذه الظاهرة وتقويضها واستئصالها"[10]، مما ساهم في تحسن قيمة مؤشر مكافحة الفساد[11] إلى 1.27 عام 2013 مقابل 1.24 في عام 2012. حلّت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمركز الثاني عربياً والمركز الثالث على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت **(1.348)**. حققت الإمارات تقدماً ملموساً في مؤشر مكافحة الفساد الإداري، فقامت الدولة بمُحاسبة المسؤولين الذين ثبت أنهم استخدموا مناصبهم في تحقيق مكاسب شخصية، ومُحاسبة أفراد الشرطة المُدانين في الإساءة للمواطنين والوافدين.

تحسن المؤشر في دولة الكويت فـأرتفع إلى -0.15 في عام 2013 مقابل -0.16 عام 2012، فقد أسست الكويت الهيئة العامة لمُكافحة الفساد والأحكام الخاصة للكشف عن الذمة المالية للمسؤولين في عام 2012، وتحسن أيضاً المؤشر في المملكة العربية السعودية فارتفع إلى -0.01 عام 2013، فقد أسست السعودية الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد[12] هدفها التنسيق بين القطاعات العامة والخاصة في مُراقبة الفساد في جميع الهيئات والمؤسسات ومكافحته، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة. إضافة إلى جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالفساد، وتصنيفها،

[10] www.rolacc.qa

[11] يشير ارتفاع المؤشر ان الدولة قامت بإصلاحات ساهمت في تحسين المؤشر، بالتالي فإن الارتفاع يدل على الافضل.

[12] http://www.nazaha.gov.sa

وتحليلها[13]. فيما يتعلق بدول المقارنة، تعتبر سنغافورة الأفضل على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي **(2.590)**، جدول رقم (9) وملحق رقم (5).

جدول رقم (9)
مؤشر قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة

الدول	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر سيادة القانون	مؤشر الفساد الاداري
الاردن	0.0702	0.5139	0.2697
الامارات	1.2212	0.7781	1.4378
البحرين	0.6402	0.5975	0.5552
تونس	0.1256	0.0387	0.0051
الجزائر	-0.5580	-0.7565	-0.3708
السعودية	-0.0072	0.4173	0.0717
السودان	-1.5288	-1.3558	-1.3599
العراق	-1.2039	-1.6934	-1.2228
عمان	0.3670	0.8454	0.3048
قطر	1.0599	1.3103	1.6081
الكويت	0.0624	0.7246	0.2413
لبنان	-0.2987	-0.7238	-0.8138
ليبيا	-1.4453	-1.2496	-1.3561
مصر	-0.6582	-0.3294	-0.4921
المغرب	-0.0438	-0.1035	-0.2030
موريتانيا	-0.9741	-0.9242	-0.4936
اليمن	-1.2229	-1.2891	-1.1632
ماليزيا	1.2201	0.7569	0.4313
سنغافورة	2.4225	2.2332	2.5902
جنوب أفريقيا	0.4780	0.2787	0.1382
تايلند	0.2736	-0.0694	-0.1783

المصدر : محسوبة من بيانات الدول في الملاحق الإحصائية

- مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة، حققّت دولة قطر المركز الأول على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت **(1.326)**، بينما استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت **(1.145)**. أما مملكة البحرين فحلت في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.598)**، ملحق رقم (5).

[13] من أهداف الهيئة على الموقع الإلكتروني

رابعاً : تنافسية بيئة الأعمال[14]

يصدر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية تقرير حول مُمارسة أنشطة الأعمال. تختلف طبيعة المتغيرات المدرجة بالتقرير بين متغيرات كمية ومُسوحات الرأي حول الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، إضافة إلى الإجراءات والتشريعات التي انتهجتها الدول من أجل تحسين بيئة الاعمال التجارية وزيادة كفاءتها لجذب الاستثمارات الأجنبية.

يحتوي التقرير على 10 مؤشرات رئيسية، تم اختيار منها 4 مؤشرات رئيسية من أجل استخدامها في تقرير تنافسية اقتصادات الدول العربية.

- **بدء النشاط التجاري**، يُشير إلى الإجراءات المطلوبة من المُستثمرين قبل مزاولة نشاطهم التجاري، كاستخراج التراخيص اللازمة واستكمال المُتطلبات الضرورية حول طبيعة نشاط الشركة وموظفيها والحد الأدنى من رأس المال. إضافة إلى المُدة المطلوبة لإنجاز تلك الإجراءات. يحتوى مؤشر بدء النشاط التجاري على المؤشرات الفرعية التالية:

  - عدد الإجراءات المطلوبة.
  - الفترة بالأيام لإنهاء استخراج التراخيص.
  - التكلفة (% من نصيب الفرد من الدخل القومي).
  - الحد الأدنى المدفوع من رأس المال(% من نصيب الفرد من الدخل القومي).

[14] يصدر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية

حققّت العديد من الدول العربية تقدماً ملموساً في تسهيل إجراءات مُزاولة الأعمال التجارية وشهد البعض الآخر تطوراً ايجابياً في تقليص عدد الإجراءات القانونية والوقت اللازم للانتهاء من المُعاملات الخاصة واستخراج التراخيص. كما قامت بعض الدول بتخفيض كُلفة البدء في المشروع التجاري، فتراوحت إجراءات التراخيص التجارية المطلوب إصدارها من 5 إلى 13 يتم استخراجها خلال 5 أيام إلى 40 يوم عام 2013، وانخفضت أيضا تكلفة البدء في المشروع التجاري بين 0.8 و76.2 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي. إضافة إلى تخفيض نسبة رأس المال الأدنى المطلوب من نصيب الفرد من الدخل القومي إلى **صفر** في المائة لمُختلف الدول العربية.

استحوذت المملكة العربية السعودية على المركز الأول في مؤشر بدء النشاط التجاري، فقد بلغت القيمة المعيارية حوالي **(0.798)**، بسبب انخفاض نسبة رأس المال الأدنى إلى **صفر** في المائة، كذلك انخفاض تكلفة المشروع التجاري إلى 5 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي في عام 2013. كما قامت أيضاً بتسهيل إجراءات تسجيل الشركات الجديدة ذلك بجمع مُمثلين من مصلحة الزّكاة والدخل والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مكان واحد لتسهيل إجراءات التسجيل.

حلّت دولة قطر في المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت **(0.786)**، واستحوذت الجمهورية اللبنانية على المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت **(0.629)**.

أما بالنسبة للدول المقارنة، حلت سنغافورة في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل[15]، وبلغت القيمة المعيارية حوالي **(1.922)**، جدول رقم (10) وملحق رقم (6).

- **تسجيل الملكية**، يُركز المُؤشر على إجراء تسجيل نقل سند مُلكية عقار تجاري إلى المشتري. تعتبر سُهولة اجراءات نقل الملكية من المُميزات التي تُهم المستثمرين بالدرجة الأولي، ذلك لرغبتهم في الحصول على سند الملكية في وقت قصير. يُفيد سند مُلكية العقار التجاري بالنسبة للمُستثمر باستخدامه لأغراض بنكية إذا رغب في توسيع نطاق أعماله وتقديمه كسند ضمان للحصول على قروض جديدة. يشمل تسجيل الملكية ثلاثة مؤشرات فرعية:

  - عدد الإجراءات الضرورية لنقل الملكية.
  - الوقت بالأيام لتغطية إجراءات نقل الملكية.
  - التكلفة من قيمة العقار، وتشمل رسوم وضرائب نقل الملكية ورسوم الأدمغة وأي مبالغ تدفع للتوثيق ومصلحة العقار . . الخ.

وضع البنك الدولي لهذا المؤشر بعض الأساسيات التي لابد أن تنطبق عليها شروط نقل الملكية :

- أن تكون الشركة ذات مسؤولية محدودة وتقوم بمزاولة نشاطها التجاري.
- أن تكون مملوكة بالكامل للمواطنين في القطاع الخاص ويعمل فيها 50 موظفاً على الأقل.
- أن تكون قيمة العقار ما يُعادل 50 ضعف نصيب الفرد من الدخل القومي.
- أن يكون مملوك بالكامل للبائع وفي منطقة تجارية بمساحة محددة ولا يوجد فيها مصادر للمياه الطبيعية أو أشجار أو محمية طبيعية أو آثار تاريخية.

[15] المركز الأول على مستوى العالم أيضاً في تقرير بيئة الاعمال.

تُعتبر الإمارات وعُمان والسعودية والبحرين من أقل الدول العربية في عدد الإجراءات المطلوبة لنقل مُلكية عقار إلى المشتري الجديد، فقد وصل عددها إجراءين لنقل الملكية إلى المُشتري وفي حدود 10 أيام برُسوم تبلغ من 0 إلى 2.3 في المائة من قيمة العقار، تتضمن على ضرائب نقل المُلكية ورسوم الأدمغة. استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز الأول بقيمة معيارية بلغت حوالي **(1.489)**، تلتها سلطنة عُمان في المركز الثاني بقيمة معيارية **(1.257)**، ثم المملكة العربية السعودية في المركز الثالث بقيمة معيارية **(1.224)**. أما المركز الرابع فكان من نصيب مملكة البحرين بقيمة معيارية بلغت **(1.195)**.

فيما يتعلق بدول المقارنة، استحوذت تايلند على المركز الأول والمركز الخامس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية **(0.672)**، جدول رقم (10) وملحق رقم (6).

- **حماية المستثمرين**، يركز المؤشر على كيفية حماية الأقلية المُساهمة بأصول الشركة بمجلس الإدارة، في حالة حدوث إساءة استخدام المناصب من أجل تحقيق مكاسب شخصية. يتم قياس المؤشر بناءً على استقصاء يشمل محامين الشركات والأوراق المالية. كما يستند المؤشر إلى قوانين الأوراق المالية وقوانين الشركات، إضافة إلى قوانين الإجراءات المدنية وقواعد المحاكم في تبيان الأدلّة المُقدمة لديها. تبلغ قيمة المؤشر من 0 إلى 10 لمتوسط 4 مؤشرات فرعية هي :

  - مؤشر الإفصاح، يقيس قُدرة المُساهمين على مقاضاة المديرين لعدم تحّمل المسئولية والتربُّح الشخصي.
  - مؤشر نطاق مسئولية أعضاء الإدارة، يقيس قدرة المُساهمين على مقاضاة مجلس الإدارة والمدراء على سوء استخدام إجراءات الادارة والسلوك الذي ينتهجه أعضاء المجلس.
  - مؤشر سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى.
  - حماية الأقلية المساهمة في مجلس الإدارة.

أستحوذت المملكة العربية السعودية والجمهورية التونسية على المركزين الأول والثاني عربياً والخامس والسادس على مستوى المجموعة ككل بقيم معيارية بلغت حوالي **(0.772)** و**(0.453)** على التوالي، نتيجة قيامهُما بإصلاحات جوهرية وجهوداً كبيرة ساهمت في زيادة حماية المستثمرين. لقد عززت السعودية حماية المستثمرين بإصدار قانون يُحظّر الأطراف المعنية للتصويت بالموافقة على المعاملات مع الأطراف ذات الصلة بها وزيادة العقوبات ضد إدارة الشركة عند إصدار مُخالفات تضر بسياسة الشركة. بينما قامت تونس بتعزيز حماية المستثمرين عن طريق السماح للأقلية باللجوء إلى المحاكم لإلغاء الصفقات مع الأطراف ذات الصلة. جاءت الكويت وعُمان ولبنان في المركز الثالث عربياً والمركز السابع على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت **(-0.026)**.

أما بالنسبة للدول المقارنة، تصدرت سنغافورة المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت **(2.048)**، جدول رقم (10) وملحق رقم (6) .

- **الحصـول على الائتمان**، تبلغ قيمـة المُؤشر بين (0-8) ويشير ارتفاع القيمة على الأفضل. يُقيس المؤشر الحقوق القانونية للمقترضين والمُقرضين فيما يتعلق بالمعاملات والإجراءات التي تُسهل عملية الإقراض والضمانات المطلوبة عند حالات إشهار الإفلاس والحقوق القانونية المترتبة عليها، إضافة إلى تبادل المعلومات الائتمانية من حيث

تغطيتها ونطاقها وسهولة الحصول عليها من مكاتب الائتمان أو سجلات الائتمان في الدولة. يتكون مؤشر الحصول على الائتمان من 4 مؤشرات فرعية، هي:

- مؤشر قوة الحقوق القانونية.
- مؤشر عمق المعلومات الائتمانية.
- تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين).
- تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين).

أستحوذت المملكة العربية السعودية على المركز الأول عربياً والمركز الرابع على مُستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (**0.797**)، مستفيدة من تحسن مؤشر قوة الحقوق القانونية فقد أرتفع من 3 عام 2010 إلى 5 عام 2013، كما ارتفعت قيمة تغطية المراكز الخاصة والمعلومات الائتمانية من 17.9 في المائة عام 2010 إلى 33.3 في المائة في عام 2013.

حلّت دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز الثاني عربياً والسادس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (**0.423**)، نتيجة ارتفاع نسبة تغطية المراكز الخاصة بالمعلومات الائتمانية من 12.6 في المائة عام 2010 إلى 31.7 في المائة عام 2013 وبلغ مؤشر قوة الحُقوق القانونية (4 من 8).

تُعتبر دول المقارنة أفضل من الدول العربية بهذا المُؤشر فقد استحوذت على المراكز الثلاثة الأولى، وحلت ماليزيا في المركز الأول بقيمة معيارية بلغت حوالي (**2.166**)، جدول رقم (10) و ملحق رقم (6).

جدول رقم (10)
مؤشرات بيئة الأعمال

الدول	بدء النشاط التجاري	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين
الأردن	-1.213	-0.866	-1.320	-0.983
الإمارات	-0.044	1.490	0.423	-0.505
البحرين	0.167	1.195	-0.324	-0.185
تونس	-0.355	-0.129	-0.075	0.453
الجزائر	-1.665	-1.968	-1.071	-1.940
السعودية	0.799	1.224	0.797	0.772
قطر	0.786	0.631	-0.697	-0.345
السودان	0.038	0.411	-0.822	-0.824
الكويت	-0.183	-0.180	-0.075	-0.026
مصر	-1.239	-0.536	0.423	-0.664
المغرب	-0.870	-1.392	0.174	-0.624
عُمان	-0.448	1.258	-0.012	-0.026
لبنان	0.629	-0.836	0.174	-0.026
العراق	-0.642	-0.726	-1.071	-0.345
موريتانيا	-1.501	-0.043	-1.071	-0.664
اليمن	0.426	0.293	-1.320	-0.505
ماليزيا	1.197	-0.911	2.167	1.729
سنغافورة	1.922	0.775	1.606	2.048
جنوب أفريقيا	1.235	-0.849	1.420	1.410
تايلند	0.962	1.159	0.672	1.250

المصدر : محسوبة من بيانات الدول في الملاحق الإحصائية

- مؤشر بيئة الاعمال، حققت المملكة العربية السعودية المركز الأول عربياً والمركز الرابع على مستوى المجموعة ككل بقيمة بلغت حوالي **(0.898)** لمتوسط المؤشرات الأربعة المدرجة في هذا المؤشر. فيما حلت دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز الثاني عربياً والمركز السادس على مستوى المجموعة بقيمة معيارية بلغت **(0.341)**، وحلّت مملكة البحرين في المركز الثالث عربياً بقيمة معيارية بلغت **(0.213)**، ملحق رقم (6).

خامساً: تنافسية القطاع النقدي والمصرفي

يتكون القطاع النقدي والمصرفي من 6 مؤشرات فرعية، هي مُعدل نمو الأُصول الأجنبية، والكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك، وكفاية رأس المال، والعائد على الاصول والقُروض المُتعثرة من إجمالي القُروض.

1.مُؤشر معدل نمو الأُصول الأجنبية، يُقيم صافي الأصول الأجنبية بالعملة المحلية وهو عبارة عن مجموع الأصول الأجنبية لدى السُلطات النقدية والبُنوك التجارية من الودائع النقدية مخصوماً منها الالتزامات الأجنبية. تشير النتائج أن دولة قطر استحوذت على المركز الأول بقيمة معيارية بلغت حوالي **(2.398)**. فقد حققت أعلى مُعدلات نمو للأصول الأجنبية خلال الفترة 2010-2013، فقد بلغ حوالي 93.5 في المائة لمتوسط الفترة نتيجة ارتفاعها عامي 2012 و2013، مُستفيدة من ارتفاع الودائع بالنقد الأجنبي لدى السُلطات النقدية بحوالي 12.1 و92.4 في المائة عامي 2012 و2013 على التوالي، ليبلغ مجموع الزّيادة في الأصول الأجنبية خلال العامين حوالي 25.3 مليار دولار أمريكي، وتركزت الأصول الأجنبية في السندات وأُذونات الخزينة الأجنبية. كما ارتفعت أيضا الأُصول الأجنبية لدى المصارف التجارية بمعدل 27.1 في المائة ليصل إجمالي الزيادة حوالي 12 مليار دولار أمريكي خلال عامي 2012 و2103.

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت **(1.355)**، فقد بلغ متوسط مُعدل نمو صافي الأُصول الأجنبية حوالي 53.0 في المائة خلال السنوات 2010-2013، مستفيدة من ارتفاع الأُصول الأجنبية في المصارف التجارية بحوالي 23.2 و 34.4 في المائة عامي 2012 و 2013 على التوالي، كما ارتفعت أيضاً السندات الأجنبية لدى السُلطات النقدية بحوالي 9 مليار دولار أمريكي وبمعدل نُمو بلغ حوالي 35.4 في المائة في عام 2013. فيما حلت جمهورية العراق في المركز الثالث عربياً بقيمة معيارية بلغت **(0.448)**.

أما بالنسبة لدول المُقارنة، فقد استحوذت جنوب أفريقيا على المركز الثالث على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.491)**، جدول رقم (11) وملحق رقم (7).

2.مؤشر حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (بمليون دولار أمريكي)، للائتمان المحلي دوراً هاماً في تحريك عجلة التنمية والدورة الاقتصادية من خلال تشغيل الأموال المُقترضة بمختلف المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية أو في توسعة المشاريع القائمة أو في زيادة رأس مال الشركات وتحريك جميع المشاريع التي تُؤدي إلى زيادة الإنتاجية، مما يُساهم ذلك في رفع مُعدلات النمو وتنشيط الدورة الاقتصادية بالتالي استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

أستخدم حجم الائتمان المحلي مُقوماً بالدولار الأمريكي كمعيار بدلاً من نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تبين أن بعض الدول العربية يُمثّل حجم قِطاعها المصرفي نسبة كبير من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من انخفاضه نسبياً.

استحوذت المملكة العربية السعودية على المركز الأول عربياً والمركز الخامس على مُستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية قدرت بحوالي **(1.116)**، فقد بلغ حجم الائتمان المحلي حوالي 251.2 مليار دولار أمريكي لمتوسط السنوات 2010-2013. حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني عربياً بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.865)** وبمتوسط حجم الائتمان المحلي قُدر بنحو

219 مليار دولار أمريكي. بينما استحوذت دولة الكويت على المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت حوالـي **(-0.156)** وبمتوسط حجم الائتمان المحلي بلغ حوالي 88 مليار دولار أمريكي.

فيما يتعلق بدول المُقارنة، استحوذت تايلند على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل فقد بلغ مُتوسط حجم الائتمـان المحـلي للسـنوات 2010-2013 حوالي 394.3 مليار دولار أمريكي. بينما استحوذت ماليزيا على المركز الثاني بمتوسط بلغ حوالي 335.8 مليار دولار أمريكي، تلتها سنغافورة في المركز الثالث بمتوسط بلغ حوالي 309.4 مليار دولار أمريكي، جدول رقم (11) وملحق رقم (7).

3.مؤشر القُروض المُتعثّرة من إجمالي القروض، تُعّرف القُروض المُتعثرة بعدم قُدرة العميل على تسديد أصل المبلغ والفوائد لمدة تزيد عن 180 يوم. يعتبر ارتفاع نسبة القُروض المُتعثرة من أحد التحديات التي تواجه البُنوك والتي تؤدي إلى زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي.

من المتعارف عليه أنه إذا تجاوزت النسبة عن 10.0 في المائة فإنه يتوقع حدوث أزمة في الجهاز المصرفي .

حققت دولة قطر المركز الأول عربياً بقيمة معيارية قدرت بحوالي **(0.927)**، فقد بلغت نسبة القروض المتعثرة حوالي 1.8 في المائة لمتوسـط السنوات 2010-2013، وحلّت المملكة العربية السعودية في المركز الثاني على مستوى الدول العربية والمركز الثالث على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية قدرت بحوالي **(0.898)**، فقد بلغت نسبة القروض المتعثرة حوالي 2.0 في المائة من إجمالي القروض. تلتها سلطنة عُمان في المركز الثالث عربيا بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.866)**، فقد بلغت نسبة القُروض المُتعثرة حوالي 2.3 في المائة.

فيما يتعلق بدول المقارنة، تُعتبر سنغافورة الأفضل على مُستوى المجموعة ككل، فقد بلغت نسبة القُروض المُتعثّرة حوالي 1.1 في المائة من إجمالي القروض، جدول رقم (11) وملحق (7).

4.مؤشر كفاية رأس المال، هي النسبة التي تحدد من قدرة البنوك على الوفاء بالالتزامات من المخاطر الائتمانية. إن تطبيق نسبة الحد الادنى لكفاية رأس المال يعمل على حماية المُودعين ويعزز من الاستقرار وكفاءة النظام المصرفي. تُعتبر نسبة 8.0 في المائة النسبة المُحددة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية.

استحوذت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على المركز الأول بقيمة معيارية بلغت حوالي **(2.068)**، فقد ارتفعت نسبة كفاية رأس المال في الجزائر إلى 23.7 في المائة عن السنوات 2010 و2011. بينما حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني بقيمة معيارية قُدرت بحوالي **(1.161)** وبمتوسط كفاية رأس المال بلغ حوالي 20.3 في المائة. أما المركز الثالث فكان من نصيب مملكة البحرين بنسبة بلغت حوالي 19.6 في المائة، ثم المملكة الأردنية الهاشمية في المركز الرابع بنسبة بلغت حوالي 19.3 في المائة، جدول رقم (11) وملحق رقم (7).

5.مؤشر العائد على الأُصول، يُحسب العائد على الأصول بقِسمة صافي الربح على متوسط إجمالي الأصول، ويُمثل كيفية استخدام الأصول في تحقيق الأرباح.

حلت دولة قطر في المركز الأول بقيمة معيارية بلغت حوالي **(2.13)**، فقد بلغت نسبة العائد على الأصول حوالي 2.5 في المائة عن متوسط السنوات 2010-2013. بينما استحوذت كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة العربية

السعودية على المركزين الثاني والثالث بقيم المعيارية بلغت **(1.44)** و**(1.32)** وبمُتوسط عائد على الأصول بلغ 2.12 و2.11 في المائة على التوالي. حلّت جمهورية العراق في المركز الرابع بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.808)**، جدول رقم (11) وملحق رقم (7).

- مؤشر القطاع النقدي والمصرفي، تعتبر دولة قطر أفضل الدول العربية في هذا المؤشر فقد استحوذت على المركز الأول بقيمة معيارية بلغت حوالي **(1.131)**. وحلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني عربياً والمركز الخامس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.789)**، تلتها المملكة العربية السعودية في المركز الثالث عربياً والمركز السادس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.842)**، ملحق رقم (7).

جدول (11)
مؤشر القطاع النقدي والمصرفي

الدول	نمو الأصول الاجنبية	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	القروض المتعثرة	كفاية رأس المال	العائد على الأصول
الأردن	-0.14	-0.68	0.12	0.88	-0.56
الإمارات	1.36	0.87	0.21	1.16	0.35
البحرين	-0.18	-0.69	0.45	0.97	-0.26
تونس	-0.37	-0.59	-0.61	-1.32	-1.43
الجزائر	0.22	-0.62	-0.67	2.07	1.45
السعودية	0.39	1.12	0.90	0.49	1.32
السودان	-2.18	-0.79	-0.40	-0.82	..
العراق	0.45	-0.76	-0.22	-0.84	0.81
عُمان	0.29	-0.62	0.87	0.00	0.76
قطر	2.40	-0.32	0.93	0.52	2.13
الكويت	0.33	-0.16	0.33	0.70	-0.56
لبنان	0.01	-0.57	0.64	-0.88	-0.66
ليبيا	0.11	-0.78	-1.46	0.15	-1.27
مصر	-0.40	-0.26	-0.29	-0.22	-1.02
المغرب	-0.19	-0.31	0.48	-1.04	-0.61
موريتانيا	-2.53	-0.84	-2.76	-1.60	-0.24
اليمن	-0.17	-0.83	-1.72	..	-0.05
جنوب أفريقيا	0.49	1.23	0.56	-0.21	-0.14
ماليزيا	0.09	1.78	0.84	..	..
سنغافورة	-0.03	1.57	1.03	..	..
تايلند	0.06	2.24	0.79	..	..

المصدر : محسوبة من بيانات الدول في الملاحق الإحصائية

سادساً : تنافسية القطاع الخارجي

يتكون مُؤشر القطاع الخارجي من 5 مؤشرات فرعية تعكس أهم التطورات الاقتصادية والمالية في هذا القطاع ومدى قابليتها للتكيف مع التغيرات في الاقتصاد الدولي وهي: الانفتاح التجاري والحساب الجاري والميزان الكلي، وتغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية في الدول العربية للواردات السلعية بالأشهر.

يُقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات فرعية، ويحتوي كُل حساب فرعي على مجموعة من المُعاملات الاقتصادية والمالية، وتظهر الحسابات الفرعية إما في حالة العجز أو في حالة الفائض.

تتكون الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات من الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والمالي وحساب صافي السهو والخطأ والميزان الكلي.

1.مؤشر الحساب الجاري، يُعرّف رصيد الحساب الجاري بِجمع صافي التجارة السلعية ويسمى ميزان التجارة المنظورة "ميزان التبادُل السلعي" وصافي الخدمات "ميزان تبادل الخدمات كالسياحة والسفر والتأمين والشحن والنقل والخدمات الحكومية والمالية والخدمات الأخرى"، وصافي الدخل "صافي تعويضات العاملين والاستثمار"، إضافة إلى صافي التحويلات الجارية.

حققّت الدول العربية المُصدرة للنفط زيادة في الاحتياطيات الرسمية الناجمة عن الفوائض في الميزان الكلي، نتيجة ارتفاع كل من الإنتاج وأسعار النفط في الأسواق العالمية. فحققت بذلك فائضاً في الميزان التجاري وحساب السلع والخدمات والدخل بلغ حوالي 2322.5 و1715.2 مليار دولار أمريكي عن الفترة 2010-2013 على التوالي، وانعكست هذه التطورات على حساب الميزان

الجاري لمجموعة الدول العربية المُصدرة للنفط لتحققّ بذلك فائضاً بلغ حوالي 1.4 تريليون دولار أمريكي خلال الفترة 2010-2013.

بالمقابل، بلغ عجز الميزان التجاري في الدول العربية المُستوردة للنفط حوالي 294.5 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة نتيجة ارتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية في الأسواق العالمية. لقد سجل حساب السلع والخدمات والدخل لمجموعة الدول العربية المُستوردة للنفط عجزاً بلغ حوالي 282.5 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة، وانعكست جميع التغيرات في الحسابات الفرعية على الحساب الجاري لتسجل عجزاً بحوالي 123 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2010-2013 [16].

حلت المملكة العربية السعودية في المركز الأول بقيمة معيارية بلغت حوالي **(3.275)**، فقد حققّت فائضاً مالياً بلغ حوالي 523 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2010-2013، كما تشير البيانات أن أعلى فائضاً مالياً لميزان الحساب الجاري بلغ حوالي 165 مليار دولار أمريكي عام 2012. وحلت دولة الكويت في المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت **(1.300)** وبمتوسط فائض للحساب الجاري بلغ حوالي 63 مليار دولار أمريكي. فيما حلّت دولة قطر في المركز الثالث عربياً والمركز الرابع على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية قدرت بحوالي **(0.934)** وبمتوسط فائض مالي بلغ حوالي 50 مليار دولار أمريكي.

فيما يتعلق بدول المقارنة، استحوذت سنغافورة على المركز الثالث على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي **(1.099)** بمتوسط فائض مالي بلغ حوالي 56 مليار دولار أمريكي عن نفس الفترة، جدول رقم (12) وملحق رقم (8) .

2.مؤشر الاحتياطيات الرسمية، تُعتبر الاحتياطيات الرسمية أُصولاً للدولة تشمل صافي العُملات الأجنبية إضافة إلى ما تملِكه الدولة من رصيد الذهب والمسكوكات الذهبية ووحدات حُقوق السحب الخاصة وصافي الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، بحيث تكون مُتاحة عند الضرورة لتمويل العجز الطارئ في حالة حدوث اختلالات في ميزان المدفوعات.

حققت المملكة العربية السعودية المركز الأول في مؤشر الاحتياطيات الرسمية بقيمة معيارية بلغت حوالي **(3.753)**، نتيجة ارتفاع الاحتياطيات بنحو 69 مليار دولار أمريكي لتسجل 725.3 مليار دولار أمريكي عام 2013، بينما بلغ متوسط السنوات 2010-2013 حوالي 592.4 مليار دولار أمريكي. تلتها الجزائر في المركز الثاني على مستوى مجموعة الدول العربية بقيمة معيارية قدرت بحوالي **(0.729)** وبمتوسط بلغ حوالي 182.9 مليار دولار أمريكي.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلّت سنغافورة في المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية قدرت بحوالي **(1.216)** وبمتوسط الاحتياطيات الرسمية بلغ حوالي 249 مليار دولار أمريكي عن نفس الفترة، جدول رقم (12) وملحق رقم (8) .

[16] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 الفصل التاسع

3.مؤشر تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات الشهرية، من المُؤشرات التقليدية التي تُستخدم في قياس كفاية الاحتياطيات الرسمية للواردات نظراً لأهمية الواردات وارتباطها المُباشر بالاستهلاك المحلي والإنتاج، ويتم اللجوء اليها عند الطوارئ بحيث تضمن للدولة تدفق الأساسيات من الواردات السلعية لكي يُجنبها التحديات الاقتصادية. بالتالي لابد من الحفاظ بالاحتياطيات الرسمية عند مُستويات آمنة لتجنُب التحديات الاقتصادية والاجتماعية. حدد صندوق النقد الدولي الحد الادنى للتغطية الواردات في 4 أشهر[17].

استحوذت المملكة العربية السعودية على المركز الأول بحوالي 55.4 شهراً وبقيمة معيارية قُدرت بنحو **(2.510)**. تلتها دولة ليبيا في المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت **(2.376)** وبحوالي 53 شهر. ثم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت **(1.939)**، وحلت الجمهورية اللبنانية في المركز الرابع بمتوسط 21.6 شهراً، جدول رقم (12) وملحق رقم (8).

- مؤشر القطاع الخارجي، تُعتبر المملكة العربية السعودية الأفضل على مُستوى المجموعة ككل فقد جاءت في المركز الأول بقيمة معيارية بلغت حوالي **(3.839)**، تلتها دولة ليبيا في المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.825)**. ثم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت حوالي **(0.767)**، ملحق رقم (8).

جدول (12)
مؤشرات القطاع الخارجي

الدول	الحساب الجاري	الاحتياطيات الرسمية	تغطية الاحتياطيات الرسمية
الأردن	-0.5899	-0.5424	-0.3907
الإمـارات	0.8706	-0.2223	-0.6693
البحريـن	-0.4593	-0.5843	-0.5675
تونـس	-0.1962	-0.5592	-0.5826
الجزائـر	-0.6190	0.7293	1.9397
السعودية	3.2748	3.7526	2.5107
السـودان	-0.6234	-0.6052	-0.6766
العـراق	0.0719	-0.1482	0.1593
عُمـان	-0.3252	-0.5140	-0.4058
قطـر	0.9340	-0.4011	-0.0577
الكويـت	1.3002	-0.4209	-0.0032
لبنـان	-0.6667	-0.3636	0.4612
ليبيـا	-0.2991	0.1956	2.3764
مصـر	-0.7227	-0.4828	-0.5714
المغـرب	-0.7380	-0.4786	-0.4896
موريتانيـا	-0.5452	-0.6155	-0.6768
اليمـن	-0.5479	-0.5792	-0.4343
ماليزيا	0.1344	0.3168	-0.4624
سنغافورة	1.0989	1.2157	-0.5104
جنوب إفريقيا	-0.9378	-0.3075	-0.5828
تايلند	-0.4143	0.6151	-0.3661

المصدر : محسوبة من بيانات الدول في الملاحق الإحصائية

[17] صندوق النقد الدولي، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية، المبادئ التوجيهية في إعداد نموذج قياسي للبيانات.

البيانات الإحصائية والملاحق والأشكال

أولاً. البيانات الإحصائية للدول العربية

المملكة الأردنية الهاشمية	38
دولة الإمارات العربية المتحدة	39
مملكة البحرين	40
الجمهورية التونسية	41
الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية	42
المملكة العربية السعودية	43
الجمهورية السودانية	44
جمهورية العراق	45
سلطنة عُمان	46
دولة قطر	47
دولة الكويت	48
الجمهورية اللبنانية	49
دولة ليبيا	50
جمهورية مصر العربية	51
المملكة المغربية	52
جمهورية موريتانيا الإسلامية	53
الجمهورية اليمنية	54

ثانياً: الملاحق الإحصائية 55

ثالثاً: الأشكال 65

أولاً. البيانات الإحصائية للدول العربية

- **البيانات الإحصائية ـ المملكة الأردنية الهاشمية**

المؤشر	2010	2011	2012	2013
اولا : القطاع الحقيقي				
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	2.3	2.6	2.7	2.9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	4,326	4,618	4,843	5,174
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	16.8	17.0	16.5	17.1
معدل التضخم.	5.0	4.4	4.6	5.6
معدل البطالة.	12.5	12.9	12.2	12.2
ثانيا : قطاع مالية الحكومة				
العجز / الفائض المالي.	-1,485	-1,974	-2,560	-1,868
الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الإيرادات.	64.6	57.0	66.7	63.7
الايرادات العامة (بدون المنح) مليون دولار امريكي.	5,952	5,860	6,627	7,189
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة				
فعالية الحكومة.	0.13	0.10	-0.04	-0.11
سيادة القانون.	0.20	0.26	0.37	0.39
الفساد الاداري.	0.06	0.10	0.07	0.09
رابعا: قطاع بيئة الاعمال				
بدء النشاط التجاري.	57.0	57.4	58.3	58.1
تسجيل الملكية.	63.4	63.4	63.5	63.5
الحصول على الائتمان.	12.5	12.5	12.5	12.5
حماية المستثمرين.	30.0	30.0	30.0	30.0
خامسا: القطاع النقدي والمصرفي				
معدل نمو الاصول الاجنبية.	13.8	-7.6	-31.5	4.8
الكتلة النقدية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).	137.8	129.6	118.4	124.5
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	19,307	21,178	22,581	24,332
كفاية رأس المال (%).	20.3	19.3	19.0	18.4
العائد على الاصول (%).	1.1	1.1	1.1	1.2
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	8.2	8.5	7.7	7.0
سادسا : القطاع الخارجي				
درجة الانفتاح التجاري.	117.3	121.5	120.5	113.8
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-1,336	-2,099	-3,345	-2,385
الميزان الكلي (مليون دولار امريكي).	1,042	-824	-2,690	347
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	11	8	4	8
الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار امريكي).	13,047	11,393	7,593	12,820

المصدر : قاعدة بيانات الاقتصادية-صندوق النقد العربي وقاعدة بيانات الآفاق العالمي-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- **البيانات الإحصائية ـ دولة الإمارات العربية المتحدة**

المؤشر	2010	2011	2012	2013
اولا : القطاع الحقيقي				
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	...	4.9	4.7	5.2
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية).	*34,612*	40,817	42,464	44,552
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	*9.0*	8.6	8.8	8.5
معدل التضخم.	*0.9*	0.9	0.7	1.1
معدل البطالة.	...	4.3	4.2	...
ثانيا : قطاع مالية الحكومة				
العجز / الفائض المالي.	*-13,221*	4,319	5,228	9,291
الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الإيرادات.	*7.3*	5.5	8.8	8.5
الايرادات العامة (بدون المنح) مليون دولار امريكي.	*77,461*	97,889	103,263	110,954
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة				
فعالية الحكومة.	*0.91*	1.06	1.14	1.17
سيادة القانون.	*0.37*	0.53	0.56	0.64
الفساد الاداري.	*0.93*	1.07	1.18	1.29
رابعا: قطاع بيئة الاعمال				
بدء النشاط التجاري.	*71.6*	71.7	72.0	73.3
تسجيل الملكية.	*91.3*	90.7	90.7	90.8
الحصول على الائتمان.	*56.3*	56.3	56.3	56.3
حماية المستثمرين.	*40.0*	40.0	40.0	40.0
خامسا: القطاع النقدي والمصرفي				
معدل نمو الاصول الاجنبية.	*67.7*	17.7	74.0	52.6
الكتلة النقدية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).	*79.1*	74.5	64.5	61.2
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	*214,648*	222,321	219,922	...
كفاية رأس المال (%).	*20.7*	20.0	21.2	19.3
العائد على الاصول (%).	*1.3*	1.5	2.0	1.5
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	*5.6*	7.2	8.4	7.3
سادسا : القطاع الخارجي				
درجة الانفتاح التجاري.	*151.0*	163.1	173.3	176.1
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	*7,241*	50,949	68,961	64,682
الميزان الكلي (مليون دولار امريكي).	*7,333*	4,526	9,886	21,046
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	*18*	17	17	15
الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار امريكي).	*42,812*	47,300	57,080	68,563

المصدر *: قاعدة بيانات الاقتصادية-صندوق النقد العربي وقاعدة بيانات الآفاق العالمي-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.*

- **البيانات الإحصائية – مملكة البحرين**

المؤشر	2010	2011	2012	2013
اولا : القطاع الحقيقي				
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	4.3	2.1	3.4	5.3
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية).	23,233	25,728	26,632	27,926
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	18.2	14.7	15.3	12.1
معدل التضخم.	2.0	-0.4	2.8	3.3
معدل البطالة.	3.6	4.0	3.9	4.3
ثانيا : قطاع مالية الحكومة				
العجز / الفائض المالي.	-1,198	-76	-599	-1,085
الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الإيرادات.	5.2	4.3	4.5	4.5
الايرادات العامة (بدون المنح) مليون دولار امريكي.	5,786	7,498	8,063	7,823
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة				
فعالية الحكومة.	0.48	0.55	0.54	0.58
سيادة القانون.	0.48	0.39	0.28	0.35
الفساد الاداري.	0.25	0.24	0.39	0.45
رابعا: قطاع بيئة الاعمال				
بدء النشاط التجاري.	76.8	75.0	72.7	74.6
تسجيل الملكية.	90.4	86.4	86.4	86.4
الحصول على الائتمان.	37.5	37.5	37.5	37.5
حماية المستثمرين.	46.7	46.7	46.7	46.7
خامسا: القطاع النقدي والمصرفي				
معدل نمو الاصول الاجنبية.	-3.3	-20.4	3.9	-7.0
الكتلة النقدية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).	81.4	74.5	74.1	74.3
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	17,407	20,015	21,538	22,728
كفاية رأس المال (%).	19.9	19.9	19.3	19.2
العائد على الاصول (%).	1.1	1.2	1.2	1.6
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	5.1	4.9	5.8	5.6
سادسا : القطاع الخارجي				
درجة الانفتاح التجاري.	118.0	120.5	126.8	122.2
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	770	3,247	2,222	2,560
الميزان الكلي (مليون دولار امريكي).	1,279	-587	673	174
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	3	4	2	3
الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار امريكي).	5,083	4,545	4,853	5,110

المصدر : قاعدة بيانات الاقتصادية-صندوق النقد العربي وقاعدة بيانات الآفاق العالمي-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- **البيانات الإحصائية – الجمهورية التونسية**

المؤشر	2010	2011	2012	2013
اولا : القطاع الحقيقي				
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	2.6	-1.9	3.7	2.3
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية).	4,177	4,305	4,198	4,317
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	58.5	65.1	72.2	72.8
معدل التضخم.	4.4	3.5	5.6	6.1
معدل البطالة.	13.0	18.9	16.7	15.3
ثانيا : قطاع مالية الحكومة				
العجز / الفائض المالي.	-462	-1,311	-1,125	-2,450
الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الإيرادات.	90.3	87.7	87.6	92.5
الايرادات العامة (بدون المنح) مليون دولار امريكي.	12,823	14,554	14,324	14,834
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة				
فعالية الحكومة.	0.24	0.06	-0.02	0.00
سيادة القانون.	0.12	-0.13	-0.15	-0.20
الفساد الاداري.	-0.15	-0.18	-0.15	-0.15
رابعا: قطاع بيئة الاعمال				
بدء النشاط التجاري.	66.9	68.7	68.8	68.9
تسجيل الملكية.	72.0	72.0	72.0	72.0
الحصول على الائتمان.	43.8	43.8	43.8	43.8
حماية المستثمرين.	60.0	60.0	60.0	60.0
خامسا: القطاع النقدي والمصرفي				
معدل نمو الاصول الاجنبية.	-5.7	-33.6	24.8	-41.7
الكتلة النقدية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).	63.6	68.3	67.4	66.7
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	28,941	33,332	32,615	33,802
كفاية رأس المال (%).	11.6	11.9	11.8	8.9
العائد على الاصول (%).	0.9	0.6	0.6	0.7
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	13.0	13.3	13.5	...
سادسا : القطاع الخارجي				
درجة الانفتاح التجاري.	104.9	105.6	107.5	103.1
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-2,103	-3,385	-3,722	-3,961
الميزان الكلي (مليون دولار امريكي).	-191	-1,698	1,369	-673
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	5	4	4	4
الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار امريكي).	9,462	7,545	8,642	7,559

المصدر : قاعدة بيانات الاقتصادية-صندوق النقد العربي وقاعدة بيانات الآفاق العالمي-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- **البيانات الإحصائية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

المؤشر	2010	2011	2012	2013
اولا : القطاع الحقيقي				
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	3.6	2.8	3.3	2.8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية).	4,481	5,431	5,542	5,606
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	4.2	3.7	3.7	4.0
معدل التضخم.	3.9	4.5	8.9	3.3
معدل البطالة.	10.0	10.0	11.0	9.8
ثانيا : قطاع مالية الحكومة				
العجز / الفائض المالي.	-2,861	-2,645	-10,129	-3,155
الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الإيرادات.	29.5	26.4	30.1	34.0
الايرادات العامة (بدون المنح) مليون دولار امريكي.	59,042	79,476	81,743	75,529
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة				
فعالية الحكومة.	-0.48	-0.58	-0.55	-0.60
سيادة القانون.	-0.75	-0.79	-0.77	-0.68
الفساد الاداري.	-0.49	-0.51	-0.49	-0.48
رابعا: قطاع بيئة الاعمال				
بدء النشاط التجاري.	52.2	51.9	52.1	52.3
تسجيل الملكية.	50.6	50.6	50.6	50.6
الحصول على الائتمان.	18.8	18.8	18.8	18.8
حماية المستثمرين.	10.0	10.0	10.0	10.0
خامسا: القطاع النقدي والمصرفي				
معدل نمو الاصول الاجنبية.	10.3	16.2	7.4	1.9
الكتلة النقدية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).	62.9	61.3	61.0	62.7
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	24,489	27,398	29,287	34,576
كفاية رأس المال (%).	23.6	23.7	...	...
العائد على الاصول (%).	2.1	2.1	...	...
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	18.3	14.4	11.5	10.6
سادسا : القطاع الخارجي				
درجة الانفتاح التجاري.	69.9	67.7	66.9	63.4
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	12,157	19,802	12,290	756
الميزان الكلي (مليون دولار امريكي).	15,320	20,127	12,136	134
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	34	37	35	34
الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار امريكي).	170,461	191,369	200,587	201,437

المصدر : قاعدة بيانات الاقتصادية-صندوق النقد العربي وقاعدة بيانات الآفاق العالمي-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- **البيانات الإحصائية – المملكة العربية السعودية**

المؤشر	2010	2011	2012	2013
اولا : القطاع الحقيقي				
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	7.4	8.6	5.8	4.0
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية).	19,113	23,594	25,139	24,953
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	11.0	10.0	9.8	10.1
معدل التضخم.	3.8	3.7	2.9	3.5
معدل البطالة.	5.5	5.8	5.4	5.5
ثانيا : قطاع المالية العامة				
العجز / الفائض المالي.	23,167	77,550	99,514	58,782
الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الإيرادات.	6.3	4.9	5.2	6.6
الايرادات العامة (بدون المنح) مليون دولار امريكي.	197,537	298,004	332,395	307,342
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة				
فعالية الحكومة.	0.03	-0.32	0.03	0.06
سيادة القانون.	0.26	0.14	0.24	0.26
الفساد الاداري.	0.06	-0.37	-0.06	-0.01
رابعا: قطاع بيئة الاعمال				
بدء النشاط التجاري.	82.6	82.4	82.6	82.7
تسجيل الملكية.	87.8	87.8	87.8	87.8
الحصول على الائتمان.	56.3	68.8	68.8	68.8
حماية المستثمرين.	66.7	66.7	66.7	66.7
خامسا: القطاع النقدي والمصرفي				
معدل نمو الاصول الاجنبية.	-5.4	9.9	21.7	19.6
الكتلة النقدية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).	55.3	49.3	52.4	55.9
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	206,868	228,897	267,447	301,572
كفاية رأس المال (%).	17.6	17.6	18.2	17.9
العائد على الاصول (%).	2.0	2.1	2.1	2.0
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	3.0	2.2	1.7	1.3
سادسا : القطاع الخارجي				
درجة الانفتاح التجاري.	82.8	85.8	83.7	82.4
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	66,751	158,545	164,764	132,640
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية في الدول العربية للواردات السلعية بالأشهر	35,029	95,955	115,787	68,828
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	55	54	56	57
الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار امريكي).	444,703	543,582	656,141	725,292

المصدر : قاعدة بيانات الاقتصادية-صندوق النقد العربي وقاعدة بيانات الآفاق العالمي-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- **البيانات الإحصائية – الجمهورية السودانية**

المؤشر	2010	2011	2012	2013
اولا : القطاع الحقيقي				
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	3.0	-1.2	-2.7	3.3
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية).	1,635	2,061	1,885	1,941
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	8.1	8.7	8.9	8.9
معدل التضخم.	13.0	18.1	35.6	36.5
معدل البطالة.	13.7	12.0	14.8	14.8
ثانيا : قطاع مالية الحكومة				
العجز / الفائض المالي.	-2,738	-3,523	-2,619	-1,819
الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الإيرادات.	48.2	49.0	70.3	70.5
الايرادات العامة (بدون المنح) مليون دولار امريكي.	9,286	8,503	6,212	9,572
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة				
فعالية الحكومة.	-1.37	-1.39	-1.46	-1.53
سيادة القانون.	-1.30	-1.22	-1.21	-1.25
الفساد الاداري.	-1.26	-1.23	-1.51	-1.49
رابعا: قطاع بيئة الاعمال				
بدء النشاط التجاري.	73.5	72.0	72.6	74.6
تسجيل الملكية.	78.1	78.2	78.3	78.7
الحصول على الائتمان.	25.0	25.0	25.0	25.0
حماية المستثمرين.	33.3	33.3	33.3	33.3
خامسا: القطاع النقدي والمصرفي				
معدل نمو الاصول الاجنبية.	-18.1	-13.2	-0.2	-10.1
الكتلة النقدية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).	23.70	23.52	26.04	21.01
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	7,788	7,285	7,547	6,954
كفاية رأس المال (%).	10.0	13.0	12.0	16.6
العائد على الاصول (%).	..	..	..	..
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	14.0	12.6	11.9	8.4
سادسا : القطاع الخارجي				
درجة الانفتاح التجاري.	37.0	33.1	26.7	25.7
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-1,715	-1,341	-6,242	-4,481
الميزان الكلي (مليون دولار امريكي).	-27	-680	-24	-18
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	4	2	3	3
الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار امريكي).	2,920	1,322	2,093	1,931

المصدر : قاعدة بيانات الاقتصادية-صندوق النقد العربي وقاعدة بيانات الآفاق العالمي-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- **البيانات الإحصائية – جمهورية العراق**

المؤشر	2010	2011	2012	2013
اولا : القطاع الحقيقي				
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	5.5	...	...	4.2
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية).	4,374	5,687	6,410	6,594
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	...	...	...	...
معدل التضخم.	2.4	5.6	6.1	1.9
معدل البطالة.	15.4	...	...	11.0
ثانيا : قطاع مالية الحكومة				
العجز / الفائض المالي.	38	25,682	12,583	5,913
الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الإيرادات.	2.1	1.3	1.9	2.5
الايرادات العامة (بدون المنح) مليون دولار امريكي.	59,981	92,996	102,759	97,571
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة				
فعالية الحكومة.	-1.22	-1.15	-1.11	-1.08
سيادة القانون.	-1.62	-1.51	-1.50	-1.47
الفساد الاداري.	-1.31	-1.21	-1.23	-1.25
رابعا: قطاع بيئة الاعمال				
بدء النشاط التجاري.	66.7	62.3	61.6	68.5
تسجيل الملكية.	63.7	66.7	65.6	64.3
الحصول على الائتمان.	18.8	18.8	18.8	18.8
حماية المستثمرين.	43.3	43.3	43.3	43.3
خامسا: القطاع النقدي والمصرفي				
معدل نمو الاصول الاجنبية.	7.0	16.8	29.1	18.2
الكتلة النقدية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).	...	...	...	...
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	7,470	10,007	12,874	14,866
كفاية رأس المال (%).	...	14.1	10.7	13.7
العائد على الاصول (%).	1.8	1.8	...	...
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	...	8.0	6.0	17.0
سادسا : القطاع الخارجي				
درجة الانفتاح التجاري.	74.0	72.2	74.3	66.7
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	6,478	26,129	29,542	19,759
الميزان الكلي (مليون دولار امريكي).	6,266	10,394	9,255	7,416
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	16	18	16	16
الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار امريكي).	50,357	60,738	68,734	76,112

المصدر : قاعدة بيانات الاقتصادية-صندوق النقد العربي وقاعدة بيانات الآفاق العالمي-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

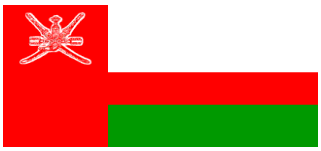

- **البيانات الإحصائية – سلطنة عُمان**

المؤشر	2010	2011	2012	2013
اولا : القطاع الحقيقي				
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	4.8	4.1	5.8	4.8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية).	19,698	22,623	22,923	21,456
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	10.6	11.7	11.0	10.7
معدل التضخم.	3.3	4.0	2.9	1.2
معدل البطالة.	6.7	...	20.0	...
ثانيا : قطاع مالية الحكومة				
العجز / الفائض المالي.	-127	-294	-209	1,043
الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الايرادات.	8.9	6.9	6.8	6.7
الايرادات العامة (بدون المنح) مليون دولار امريكي.	20,589	27,633	35,044	36,624
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة				
فعالية الحكومة.	0.42	0.27	0.26	0.21
سيادة القانون.	0.64	0.54	0.58	0.56
الفساد الاداري.	0.28	0.00	0.08	0.08
رابعا: قطاع بيئة الاعمال				
بدء النشاط التجاري.	66.0	66.0	67.8	68.9
تسجيل الملكية.	88.2	88.2	88.2	88.2
الحصول على الائتمان.	37.5	37.5	50.0	56.3
حماية المستثمرين.	50.0	50.0	50.0	50.0
خامسا: القطاع النقدي والمصرفي				
معدل نمو الاصول الاجنبية.	17.6	17.0	0.0	11.4
الكتلة النقدية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).	38.8	36.6	36.2	38.2
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	24,753	27,788	31,845	33,602
كفاية رأس المال (%).	15.8	15.9	16.0	16.2
العائد على الاصول (%).	1.9	1.8	1.8	1.6
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	2.7	2.2	2.1	2.1
سادسا : القطاع الخارجي				
درجة الانفتاح التجاري.	85.3	89.8	100.8	98.6
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	5,035	8,965	8,143	5,116
الميزان الكلي (مليون دولار امريكي).	1,498	1,493	1,033	12,289
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	9	8	7	6
الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار امريكي).	13,024	14,365	14,338	15,950

المصدر : قاعدة بيانات الاقتصادية-صندوق النقد العربي وقاعدة بيانات الآفاق العالمي-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- **البيانات الإحصائية – دولة قطر**

المؤشر	2010	2011	2012	2013
اولا : القطاع الحقيقي				
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	16.7	13.0	6.1	6.5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية).	76,413	99,431	103,418	98,986
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	9.0	9.4	10.2	9.8
معدل التضخم.	-2.4	1.9	1.9	3.1
معدل البطالة.	0.5	...	0.5	0.3
ثانيا : قطاع مالية الحكومة				
العجز / الفائض المالي.	8,411	-3,237	37,771	41,549
الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الايرادات.	10.6	20.1	17.1	12.6
الايرادات العامة (بدون المنح) مليون دولار امريكي.	47,915	49,003	94,155	84,971
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة				
فعالية الحكومة.	0.89	0.78	0.95	1.07
سيادة القانون.	0.95	0.84	1.03	1.04
الفساد الاداري.	1.57	1.08	1.19	1.24
رابعا: قطاع بيئة الاعمال				
بدء النشاط التجاري.	84.9	79.4	82.1	83.3
تسجيل الملكية.	80.9	80.9	80.9	80.9
الحصول على الائتمان.	18.8	18.8	31.3	43.8
حماية المستثمرين.	43.3	43.3	43.3	43.3
خامسا: القطاع النقدي والمصرفي				
معدل نمو الاصول الاجنبية.	35.7	-72.5	31.8	...
الكتلة النقدية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).	58.1	50.1	55.1	61.8
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	55,926	66,688	69,486	79,793
كفاية رأس المال (%).	16.1	20.6	18.9	16.0
العائد على الاصول (%).	2.6	2.7	2.4	2.1
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	2.0	1.7	1.7	1.9
سادسا : القطاع الخارجي				
درجة الانفتاح التجاري.	85.9	97.5	...	...
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	23,952	51,978	62,031	62,587
الميزان الكلي (مليون دولار امريكي).	12,196	-14,344	16,079	9,064
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	17	7	12	16
الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار امريكي).	30,154	15,679	32,001	41,065

المصدر : قاعدة بيانات الاقتصادية-صندوق النقد العربي وقاعدة بيانات الآفاق العالمي-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- **البيانات الإحصائية – دولة الكويت**

المؤشر	2010	2011	2012	2013
اولا : القطاع الحقيقي				
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	-2.4	10.2	8.3	-0.4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية).	32,223	41,853	45,997	45,189
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	6.0	5.6	6.0	6.8
معدل التضخم.	4.5	4.9	3.2	2.7
معدل البطالة.	2.1	2.1	2.1	2.1
ثانيا : قطاع مالية الحكومة				
العجز / الفائض المالي.	22,388	18,564	47,965	45,196
الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الايرادات.	1.7	1.5	1.1	1.1
الايرادات العامة (بدون المنح) مليون دولار امريكي.	61,518	75,584	109,632	113,902
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة				
فعالية الحكومة.	0.18	0.02	-0.08	-0.07
سيادة القانون.	0.60	0.55	0.38	0.39
الفساد الاداري.	0.40	0.13	-0.16	-0.15
رابعا: قطاع بيئة الاعمال				
بدء النشاط التجاري.	69.9	68.4	71.3	72.2
تسجيل الملكية.	70.8	70.8	72.1	72.1
الحصول على الائتمان.	43.8	43.8	43.8	43.8
حماية المستثمرين.	50.0	50.0	50.0	50.0
خامسا: القطاع النقدي والمصرفي				
معدل نمو الاصول الاجنبية.	0.2	20.6	21.2	11.2
الكتلة النقدية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).	74.6	62.6	57.6	...
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	82,921	89,833	92,162	...
كفاية رأس المال (%).	18.9	18.5	18.0	18.9
العائد على الاصول (%).	1.2	1.1	1.2	1.0
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	8.9	7.3	5.2	3.6
سادسا : القطاع الخارجي				
درجة الانفتاح التجاري.	97.0	99.1	101.0	98.1
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	36,701	65,747	78,716	69,786
الميزان الكلي (مليون دولار امريكي).	556	4,460	3,317	3,375
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	13	14	14	15
الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار امريكي).	21,248	25,903	28,867	32,133

المصدر : قاعدة بيانات الاقتصادية-صندوق النقد العربي وقاعدة بيانات الآفاق العالمي-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- **البيانات الإحصائية – الجمهورية اللبنانية**

المؤشر	2010	2011	2012	2013
اولا : القطاع الحقيقي				
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	8.0	2.0	2.5	1.5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية).	8,756	9,145	9,709	10,077
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	7.4	7.6	7.5	7.5
معدل التضخم.	5.1	7.2	5.9	3.2
معدل البطالة.	6.4	...	10.0	...
ثانيا : قطاع مالية الحكومة				
العجز / الفائض المالي.	-3,323	-2,379	-3,998	-4,207
الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الايرادات.	83.0	70.2	71.9	71.2
الايرادات العامة (بدون المنح) مليون دولار امريكي.	7,972	9,337	9,396	9,420
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة				
فعالية الحكومة.	-0.28	-0.26	-0.34	-0.39
سيادة القانون.	-0.69	-0.66	-0.75	-0.78
الفساد الاداري.	-0.86	-0.89	-0.87	-0.92
رابعا: قطاع بيئة الاعمال				
بدء النشاط التجاري.	79.0	80.1	81.4	81.4
تسجيل الملكية.	63.8	63.8	63.8	63.8
الحصول على الائتمان.	50.0	50.0	50.0	50.0
حماية المستثمرين.	50.0	50.0	50.0	50.0
خامسا: القطاع النقدي والمصرفي				
معدل نمو الاصول الاجنبية.	18.4	-1.7	-1.1	-12.0
الكتلة النقدية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).	242.1	242.1	240.2	250.1
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	30,316	34,225	37,846	41,503
كفاية رأس المال (%).	13.4	11.6	13.0	...
العائد على الاصول (%).	1.2	1.1	1.0	1.0
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	4.3	3.8	3.8	4.0
سادسا : القطاع الخارجي				
درجة الانفتاح التجاري.	98.1	100.4	133.5	138.7
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-6,969	-4,372	-3,402	-4,996
الميزان الكلي (مليون دولار امريكي).	3,325	-1,996	-1,537	-742
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	22	21	22	22
الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار امريكي).	31,514	33,741	37,186	36,748

المصدر : قاعدة بيانات الاقتصادية-صندوق النقد العربي وقاعدة بيانات الآفاق العالمي-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- **البيانات الإحصائية – دولة ليبيا**

المؤشر	2010	2011	2012	2013
اولا : القطاع الحقيقي				
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	5.0	-62.1	...	-13.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية).	12,358	5,840	13,581	10,702
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	6.2	2.2	3.6	2.9
معدل التضخم.	2.5	15.9	6.1	2.6
معدل البطالة.	18.2	...	19.5	...
ثانيا : قطاع مالية الحكومة				
العجز / الفائض المالي.	5,559	-5,371	20,133	-1,224
الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الايرادات.	5.9	5.8	3.9	4.5
الايرادات العامة (بدون المنح) مليون دولار امريكي.	48,812	13,781	63,062	43,625
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة				
فعالية الحكومة.	-1.10	-1.35	-1.49	-1.50
سيادة القانون.	-0.94	-1.18	-1.15	-1.36
الفساد الاداري.	-1.26	-1.29	-1.40	-1.52
رابعا: قطاع بيئة الاعمال				
بدء النشاط التجاري.	...	...	...	...
تسجيل الملكية.	...	...	...	...
الحصول على الائتمان.	...	...	...	...
حماية المستثمرين.	...	...	...	...
خامسا: القطاع النقدي والمصرفي				
معدل نمو الاصول الاجنبية.	4.2	4.4	13.1	-2.7
الكتلة النقدية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).	47.6	131.6	61.0	70.9
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	6,955	6,805	8,615	10,317
كفاية رأس المال (%).	17.3	16.6	15.7	...
العائد على الاصول (%).	1.2	0.6	0.7	0.6
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	17.2	20.6	21.0	...
سادسا : القطاع الخارجي				
درجة الانفتاح التجاري.	94.8	...	...	...
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	16,802	3,173	24,875	-13,997
الميزان الكلي (مليون دولار امريكي).	4,501	3,455	13,054	-13,997
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	101,612	104,031	117,891	118,678
الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار امريكي).	50	111	54	56

المصدر : قاعدة بيانات الاقتصادية-صندوق النقد العربي وقاعدة بيانات الآفاق العالمي-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- **البيانات الإحصائية – جمهورية مصر العربية**

المؤشر	2010	2011	2012	2013
اولا : القطاع الحقيقي				
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	5.1	1.8	2.2	2.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية).	2,812	2,960	3,222	3,243
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	16.9	16.5	15.8	15.6
معدل التضخم.	11.7	11.1	8.7	6.9
معدل البطالة.	9.2	10.4	12.4	13.0
ثانيا : قطاع مالية الحكومة				
العجز / الفائض المالي.	-17,745	-23,091	-27,745	-37,114
الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الايرادات.	63.6	72.4	68.3	71.6
الايرادات العامة (بدون المنح) مليون دولار امريكي.	48,527	45,558	50,532	54,238
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة				
فعالية الحكومة.	-0.38	-0.54	-0.77	-0.89
سيادة القانون.	-0.12	-0.40	-0.46	-0.60
الفساد الاداري.	-0.55	-0.66	-0.59	-0.60
رابعا: قطاع بيئة الاعمال				
بدء النشاط التجاري.	56.1	57.0	58.0	58.4
تسجيل الملكية.	67.2	67.3	67.3	67.4
الحصول على الائتمان.	56.3	56.3	56.3	56.3
حماية المستثمرين.	36.7	36.7	36.7	36.7
خامسا: القطاع النقدي والمصرفي				
معدل نمو الاصول الاجنبية.	19.3	-37.7	-30.2	-11.5
الكتلة النقدية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).	80.7	75.8	74.1	79.1
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	72,391	73,526	76,516	75,674
كفاية رأس المال (%).	16.1	15.6	15.9	13.0
العائد على الاصول (%).	0.8	1.0	0.8	1.0
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	13.6	10.9	9.8	9.3
سادسا : القطاع الخارجي				
درجة الانفتاح التجاري.	47.5	45.3	43.3	42.3
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-5,596	-7,901	-10,660	-3,294
الميزان الكلي (مليون دولار امريكي).	1,276	-18,331	-3,824	2,788
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	9	4	3	3
الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار امريكي).	33,858	15,398	11,734	13,612

المصدر : قاعدة بيانات الاقتصادية-صندوق النقد العربي وقاعدة بيانات الآفاق العالمي-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- **البيانات الإحصائية – المملكة المغربية**

المؤشر	2010	2011	2012	2013
اولا : القطاع الحقيقي				
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	3.6	5.0	2.7	4.4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية).	2,850	3,082	2,949	3,160
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	14.1	14.5	14.8	14.3
معدل التضخم.	1.0	0.9	1.3	1.9
معدل البطالة.	9.1	8.9	9.0	9.2
ثانيا : قطاع مالية الحكومة				
العجز / الفائض المالي.	-3,563	-4,443	-7,009	-6,649
الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الايرادات.	90.1	85.6	87.8	85.4
الايرادات العامة (بدون المنح) مليون دولار امريكي.	22,865	26,741	26,256	27,216
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة				
فعالية الحكومة.	-0.09	-0.13	-0.05	-0.07
سيادة القانون.	-0.16	-0.22	-0.21	-0.25
الفساد الاداري.	-0.18	-0.40	-0.44	-0.36
رابعا: قطاع بيئة الاعمال				
بدء النشاط التجاري.	60.9	60.3	63.6	63.1
تسجيل الملكية.	57.9	57.9	57.9	55.7
الحصول على الائتمان.	50.0	50.0	50.0	50.0
حماية المستثمرين.	26.7	30.0	46.7	46.7
خامسا: القطاع النقدي والمصرفي				
معدل نمو الاصول الاجنبية.	-0.1	-12.5	-16.7	0.9
الكتلة النقدية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).	110.3	112.7	114.0	112.3
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	62,216	71,290	70,305	72,757
كفاية رأس المال (%).	12.3	11.7	12.3	...
العائد على الاصول (%).	1.2	1.1	1.0	...
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	4.8	4.8	5.0	5.9
سادسا : القطاع الخارجي				
درجة الانفتاح التجاري.	76.3	84.3	86.2	80.5
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-4,075	-7,991	-9,576	-7,910
الميزان الكلي (مليون دولار امريكي).	-1,205	2,634	3,474	-1,397
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	8	6	5	5
الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار امريكي).	22,613	19,526	16,356	18,404

المصدر : قاعدة بيانات الاقتصادية-صندوق النقد العربي وقاعدة بيانات الآفاق العالمي-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- **البيانات الإحصائية – جمهورية موريتانيا الاسلامية**

المؤشر	2010	2011	2012	2013
اولا : القطاع الحقيقي				
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	4.3	4.0	...	...
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية).	1,017	1,170	1,092	1,128
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	3.4	3.2	3.6	3.8
معدل التضخم.	6.3	5.7	4.9	4.1
معدل البطالة.	31.2	...	30.0	30.0
ثانيا : قطاع مالية الحكومة				
العجز / الفائض المالي.	-70	21	111	-48
الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الايرادات.	55.2	55.6	53.6	63.7
الايرادات العامة (بدون المنح) مليون دولار امريكي.	960	1,146	1,544	1,408
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة				
فعالية الحكومة.	-0.96	-0.94	-0.92	-0.90
سيادة القانون.	-0.87	-0.85	-0.88	-0.95
الفساد الاداري.	-0.67	-0.45	-0.60	-0.68
رابعا: قطاع بيئة الاعمال				
بدء النشاط التجاري.	51.2	51.6	56.6	57.1
تسجيل الملكية.	72.5	72.5	73.6	73.6
الحصول على الائتمان.	18.8	18.8	18.8	18.8
حماية المستثمرين.	36.7	36.7	36.7	36.7
خامسا: القطاع النقدي والمصرفي				
معدل نمو الاصول الاجنبية.	-364.0	...	171.1	-100.0
الكتلة النقدية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).	31.7	32.3	35.4	...
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	976	1,070	1,156	...
كفاية رأس المال (%).	10.0	10.0	...	...
العائد على الاصول (%).	0.4	1.2	1.4	2.0
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	28.5	30.0	...	...
سادسا : القطاع الخارجي				
درجة الانفتاح التجاري.	114.7	126.8	146.8	133.7
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-350	-268	-1,178	-1,224
الميزان الكلي (مليون دولار امريكي).	26	247	486	15
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	2	2	4	4
الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار امريكي).	273	484	943	982

المصدر : قاعدة بيانات الاقتصادية-صندوق النقد العربي وقاعدة بيانات الآفاق العالمي-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- **البيانات الإحصائية – الجمهورية اليمنية**

المؤشر	2010	2011	2012	2013
اولا : القطاع الحقيقي				
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	7.7	-12.7	2.4	4.8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية).	1,267	1,302	1,368	1,516
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	8.4	7.7	8.5	7.8
معدل التضخم.	11.2	19.5	9.9	11.0
معدل البطالة.	...	...	30.0	40.0
ثانيا : قطاع مالية الحكومة				
العجز / الفائض المالي.	-2,050	-1,972	-1,731	-2,994
الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الايرادات.	25.1	23.3	22.7	29.5
الايرادات العامة (بدون المنح) مليون دولار امريكي.	8,239	7,653	11,215	9,661
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة				
فعالية الحكومة.	-1.02	-1.13	-1.28	-1.20
سيادة القانون.	-1.07	-1.27	-1.27	-1.16
الفساد الاداري.	-1.16	-1.19	-1.23	-1.20
رابعا: قطاع بيئة الاعمال				
بدء النشاط التجاري.	79.4	79.5	79.3	73.7
تسجيل الملكية.	74.7	74.7	79.2	79.2
الحصول على الائتمان.	12.5	12.5	12.5	12.5
حماية المستثمرين.	40.0	40.0	40.0	40.0
خامسا: القطاع النقدي والمصرفي				
معدل نمو الاصول الاجنبية.	-6.6	-19.4	13.1	-12.0
الكتلة النقدية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).	31.9	32.7	38.6	39.1
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	1,996	1,559	1,640	2,278
كفاية رأس المال (%).	...	...	...	...
العائد على الاصول (%).	1.3	1.5	1.2	1.5
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	17.7	21.2	25.5	21.7
سادسا : القطاع الخارجي				
درجة الانفتاح التجاري.	...	...	...	...
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-1,054	-527	-335	-1,474
الميزان الكلي (مليون دولار امريكي).	-905	-1,398	1,603	-828
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	9	6	6	6
الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار امريكي).	6,229	4,574	6,054	5,491

المصدر : قاعدة بيانات الاقتصادية-صندوق النقد العربي وقاعدة بيانات الآفاق العالمي-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ثانياً. الملاحق الإحصائية

ملحق رقم (1)

النجوم البازغة والآفلة للصادرات السلعية في الاسواق العالمية خلال الفترة 2007 و 2013

الدول العربية	عدد السلع	النجوم البازغة (السلع المصدرة لسوق التي زاد الطلب عليها)	عدد السلع	نجوم الافله (السلع المصدرة لسوق التي قل الطلب عليها)
الاردن	31	'01 '02 '03 '04 '05 '08 '09 '10 '11 '12 '13 '16 '17 '19 '20 '21 '26 '30 '31 '33 '34 '38 '39 '40 '42 '43 '63 '64 '80 '91 '96	23	'14 '25 '28 '32 '37 '44 '45 '47 '48 '49 '50 '53 '55 '57 '59 '68 '69 '70 '72 '73 '74 '75 '83
الامارات	29	'01 '02 '03 '04 '07 '09 '11 '13 '15 '16 '18 '19 '20 '22 '23 '26 '27 '30 '31 '34 '35 '36 '38 '39 '71 '80 '86 '88 '89	17	'06 '25 '28 '29 '32 '41 '47 '48 '49 '57 '72 '73 '74 '75 '76 '78 '97
البحرين	34	'01 '03 '04 '05 '10 '15 '17 '18 '19 '20 '21 '22 '23 '24 '26 '30 '33 '34 '36 '38 '39 '40 '42 '43 '60 '63 '64 '71 '86 '88 '89 '90 '91 '96	36	'06 '25 '28 '29 '32 '41 '44 '45 '46 '47 '48 '49 '51 '54 '55 '58 '59 '61 '62 '65 '66 '68 '69 '70 '72 '73 '74 '76 '78 '79 '81 '82 '84 '85 '87 '97 '99
لبنان	32	'01 '02 '05 '07 '08 '09 '11 '13 '15 '16 '17 '18 '19 '20 '21 '22 '23 '27 '30 '33 '34 '35 '36 '38 '42 '43 '52 '71 '80 '86 '88 '96	17	'29 '32 '45 '46 '47 '49 '50 '51 '56 '58 '61 '65 '74 '79 '95
ليبيا	7	'03 '26 '27 '38 '40 '63 '64	15	'25 '28 '41 '47 '51 '72 '74 '76 '78 '81 '82 '83 '84 '85 '87
قطر	24	'02 '07 '08 '09 '10 '11 '22 '23 '24 '26 '30 '33 '34 '35 '36 '38 '39 '40 '42 '64 '67 '80 '89 '93	25	'14 '25 '41 '44 '46 '49 '50 '56 '58 '59 '65 '68 '69 '70 '72 '73 '75 '76 '78 '81 '82 '84 '92 '95 '97
المغرب	28	'01 '02 '04 '07 '08 '09 '10 '11 '15 '17 '18 '19 '23 '24 '27 '30 '31 '35 '36 '38 '40 '43 '63 '67 '71 '86 '88 '96	15	'25 '29 '32 '41 '48 '51 '54 '56 '75 '76 '83 '84 '85 '87 '97
الجزائر	20	'01 '04 '07 '08 '09 '10 '16 '17 '18 '19 '20 '21 '22 '23 '30 '31 '38 '88 '91 '96	13	'25 '28 '32 '41 '47 '51 '68 '70 '81 '82 '83 '87 '94
مصر	39	'01 '02 '03 '04 '05 '07 '08 '09 '11 '12 '13 '15 '16 '17 '18 '19 '20 '21 '22 '23 '24 '26 '30 '31 '33 '34 '35 '38 '39 '40 '43 '52 '63 '64 '71 '86 '90 '93 '96	40	'06 '14 '25 '28 '29 '32 '41 '44 '45 '46 '48 '49 '50 '51 '54 '55 '56 '57 '58 '59 '61 '62 '65 '68 '69 '70 '73 '74 '75 '76 '79 '81 '82 '83 '84 '85 '87 '92 '94 '97
العراق	20	'05 '09 '11 '13 '15 '17 '19 '20 '21 '27 '30 '34 '38 '39 '42 '63 '64 '71 '88 '96	17	'14 '28 '41 '44 '47 '49 '54 '59 '61 '65 '68 '69 '82 '83 '95 '97
عمان	27	'02 '07 '08 '10 '11 '12 '13 '16 '17 '19 '20 '21 '23 '24 '26 '30 '31 '39 '60 '63 '71 '80 '86 '89 '90 '91 '96	21	'06 '29 '41 '44 '45 '46 '47 '49 '50 '53 '56 '57 '58 '59 '68 '70 '72 '73 '75 '76 '92
الكويت	13	'04 '05 '11 '19 '21 '23 '26 '30 '38 '43 '60 '71 '88	12	'06 '25 '28 '29 '47 '49 '72 '74 '75 '78 '97 '99
السعودية	22	'04 '08 '09 '13 '15 '16 '19 '20 '23 '26 '30 '33 '34 '38 '39 '52 '71 '80 '89 '90 '91 '96	16	'14 '28 '29 '54 '58 '69 '74 '75 '76 '78 '82 '83 '92 '95 '97 '99
موريتانيا	6	'08 '15 '22 '23 '26 '71	2	'41 '72
السودان	15	'03 '07 '08 '10 '13 '15 '21 '22 '23 '27 '30 '39 '40 '88 '89	14	'25 '44 '47 '48 '70 '74 '75 '76 '78 '83 '85 '94 '95 '99
تونس	27	'01 '02 '04 '05 '07 '08 '09 '13 '16 '17 '18 '19 '20 '21 '26 '30 '33 '34 '35 '38 '39 '42 '43 '80 '88 '90 '96	19	'14 '41 '49 '50 '51 '53 '54 '66 '70 '73 '74 '76 '78 '81 '84 '85 '92 '95 '97
اليمن	17	'03 '04 '05 '07 '08 '09 '10 '11 '16 '17 '18 '19 '30 '34 '60 '88 '96	12	'06 '28 '41 '47 '53 '59 '61 '69 '72 '82 '85 '97

المصدر: محسوبة من الموقع الخاص بمنظمة التجارة العالمية، والانكتاد www.trademap.com ، يشير ملحق (9) إلى أسماء السلع حسب التصنيف المنسق.

ملحق رقم (2)

تفويت الفرصة والانسحاب من الاسواق العالمية للسلع
خلال الفترة 2007 و 2013

الدول العربية	عدد السلع	تفويت الفرصة (لتصدير السلع التي زاد الطلب عليها)	عدد السلع	الانسحاب (من الاسواق لسلع التي قل الطلب عليها)	اجمالي السلع
الاردن	17	'07 '15 '18 '22 '23 '24 '27 '35 '36 '52 '60 '67 '71 '86 '88 '89 '90	25	'06 '29 '41 '46 '51 '54 '56 '58 '61 '62 '65 '66 '76 '78 '79 '81 '82 '84 '85 '87 '92 '94 '95 '97 '99	96
الامارات	20	'05 '08 '10 '12 '17 '21 '24 '33 '40 '42 '43 '52 '60 '63 '64 '67 '90 '91 '93 '96	31	'14 '37 '44 '45 '46 '50 '51 '53 '54 '55 '56 '58 '59 '61 '62 '65 '66 '68 '69 '70 '79 '81 '82 '83 '84 '85 '87 '92 '94 '95 '99	97
البحرين	15	'02 '07 '08 '09 '11 '12 '13 '16 '27 '31 '35 '52 '67 '80 '93	12	'14 '37 '50 '53 '56 '57 '75 '83 '87 '92 '94 '95	96
لبنان	15	'03 '04 '10 '12 '24 '26 '31 '39 '40 '60 '63 '64 '67 '89 '90 '91 '93	33	'06 '14 '25 '28 '37 '41 '44 '48 '53 '54 '55 '57 '59 '62 '66 '68 '69 '70 '72 '73 '75 '76 '78 '81 '82 '83 '84 '85 '87 '92 '94 '97 '99	97
ليبيا	7	'15 '16 '24 '31 '39 '80 '86	2	'29 '73	31
قطر	25	'01 '03 '04 '05 '12 '13 '15 '16 '17 '18 '19 '20 '21 '27 '31 '43 '52 '60 '63 '71 '86 '88 '90 '91 '96	23	'06 '28 '29 '32 '37 '45 '47 '48 '51 '53 '54 '55 '57 '61 '62 '66 '74 '79 '83 '85 '87 '94	97
المغرب	21	'03 '05 '12 '13 '16 '20 '21 '22 '26 '33 '34 '39 '42 '52 '60 '64 '80 '89 '90 '91 '93	33	'06 '14 '28 '37 '44 '45 '46 '47 '49 '50 '53 '55 '57 '58 '59 '61 '62 '65 '66 '68 '69 '70 '72 '73 '74 '78 '79 '81 '82 '92 '94 '95	97
الجزائر	28	'02 '03 '05 '11 '12 '13 '15 '24 '26 '27 '33 '34 '35 '36 '39 '40 '42 '43 '52 '60 '63 '64 '67 '71 '80 '86 '89 '90	35	'06 '14 '29 '37 '44 '45 '46 '48 '49 '50 '53 '54 '55 '56 '57 '58 '59 '61 '62 '65 '66 '69 '72 '73 '74 '75 '76 '78 '79 '84 '85 '92 '95 '97	95
مصر	10	'10 '27 '36 '42 '60 '67 '80 '88 '89 '91	8	'37 '47 '53 '66 '72 '78 '95 '99	96
العراق	15	'04 '07 '08 '10 '12 '18 '22 '23 '31 '33 '40 '80 '86 '90 '91	24	'06 '25 '29 '32 '37 '48 '51 '57 '62 '70 '72 '73 '74 '75 '76 '78 '79 '84 '85 '87 '92 '94 '99	76
عمان	22	'01 '03 '04 '05 '09 '15 '18 '22 '27 '33 '34 '35 '36 '38 '40 '42 '43 '52 '64 '67 '88 '93	27	'14 '25 '28 '32 '37 '48 '51 '54 '55 '61 '62 '65 '66 '69 '74 '78 '79 '81 '82 '83 '84 '85 '87 '94 '95 '97 '99	
الكويت	36	'01 '02 '03 '07 '08 '09 '10 '12 '13 '15 '16 '17 '18 '20 '22 '24 '27 '31 '33 '34 '35 '36 '39 '40 '42 '52 '63 '64 '67 '80 '86 '89 '90 '91 '93 '96	36	'14 '32 '37 '41 '44 '45 '46 '48 '50 '51 '53 '54 '55 '56 '57 '58 '59 '61 '62 '65 '66 '68 '69 '70 '73 '76 '79 '81 '82 '83 '84 '85 '87 '92 '94 '95	97
السعودية	27	'01 '02 '03 '05 '07 '10 '11 '12 '17 '18 '21 '22 '24 '27 '31 '35 '36 '40 '42 '43 '60 '63 '64 '67 '86 '88 '93	32	'06 '25 '32 '37 '41 '44 '45 '46 '47 '48 '49 '50 '51 '53 '55 '56 '57 '59 '61 '62 '65 '66 '68 '70 '72 '73 '79 '81 '84 '85 '87 '94	97
موريتانيا	4	'03 '16 '17 '27	1	'14	13
السودان	21	'01 '02 '04 '05 '09 '11 '12 '16 '18 '19 '20 '24 '26 '31 '38 '42 '43 '52 '71 '86 '90	10	'14 '28 '29 '41 '51 '72 '73 '82 '84 '87	60
تونس	21	'03 '10 '11 '12 '15 '22 '23 '24 '27 '31 '36 '40 '52 '60 '63 '64 '67 '71 '86 '89 '91	29	'06 '25 '28 '29 '32 '37 '44 '45 '46 '47 '48 '55 '56 '57 '58 '59 '61 '62 '65 '68 '69 '72 '75 '79 '82 '83 '87 '92 '94	96
اليمن	29	'01 '02 '12 '13 '15 '20 '21 '22 '23 '24 '26 '27 '31 '33 '35 '36 '38 '39 '40 '42 '52 '63 '64 '71 '86 '89 '90 '91 '93	28	'14 '25 '29 '32 '37 '44 '46 '48 '49 '54 '55 '56 '57 '58 '62 '68 '70 '73 '74 '76 '78 '83 '84 '87 '92 '94 '95	86

المصدر: محسوبة من الموقع الخاص بمنظمة التجارة العالمية، والانكتاد www.trademap.com، يشير ملحق (9) إلى أسماء السلع حسب التصنيف المنسق.

ملحق رقم (3)

مؤشر القطاع الحقيقي

	مؤشر معدل النمو الحقيقي (50%)*			مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (12.5%)			مؤشر معدل التضخم (25%)			مؤشر معدل البطالة (12.5%)			المتوسط العام لمؤشر القطاع الحقيقي	
	متوسط الفترة 2010-2013	قيمة المؤشر الموزون	الترتيب	متوسط الفترة 2010-2013	قيمة المؤشر الموزون	الترتيب	متوسط الفترة 2010-2013	قيمة المؤشر الموزون	الترتيب	متوسط الفترة 2010-2013	قيمة المؤشر الموزون	الترتيب	المؤشر	الترتيب
الاردن	2.6	-0.01	17	4,740	-0.07	15	5	0.02	13	12	-0.01	13	-0.019	14
الامارات	4.9	0.17	5	40,611	0.12	4	1	0.21	1	4	0.09	7	0.148	3
البحرين	3.8	0.08	12	25,880	0.04	5	2	0.16	4	4	0.10	6	0.095	7
تونس	1.7	-0.09	18	4,249	-0.07	16	5	0.02	12	16	-0.06	17	-0.049	15
الجزائر	3.1	0.03	14	5,265	-0.07	13	5	0.01	14	10	0.02	11	-0.003	13
السعودية	6.4	0.28	3	23,200	0.03	6	3	0.09	8	6	0.08	8	0.120	4
السودان	0.6	-0.17	19	1,881	-0.09	19	26	-0.93	21	14	-0.03	16	-0.306	20
العراق	4.9	0.16	6	5,766	-0.06	12	4	0.07	11	13	-0.02	14	0.035	11
عمان	4.9	0.16	7	21,675	0.02	7	3	0.12	6	13	-0.03	15	0.069	9
قطر	10.6	0.61	1	94,562	0.42	1	1	0.20	2	0	0.14	1	0.341	1
الكويت	3.9	0.09	10	41,315	0.13	3	4	0.07	10	2	0.12	4	0.103	6
لبنان	3.5	0.06	13	9,422	-0.05	10	5	0.00	17	8	0.04	9	0.014	12
ليبيا	-23.5	-2.05	21	10,620	-0.04	8	7	-0.06	18	19	-0.10	18	-0.561	21
مصر	2.8	0.00	15	3,059	-0.08	17	10	-0.19	19	11	0.00	12	-0.067	18
المغرب	3.9	0.09	11	3,010	-0.08	18	1	0.19	3	9	0.03	10	0.057	10
موريتانيا	4.2	0.11	9	1,102	-0.09	21	5	0.01	16	30	-0.25	20	-0.056	17
اليمن	0.6	-0.17	20	1,363	-0.09	20	13	-0.34	20	35	-0.31	21	-0.229	19
ماليزيا	5.8	0.23	4	9,851	-0.04	9	2	0.15	5	3	0.11	5	0.111	5
سنغافورة	6.9	0.32	2	52,158	0.19	2	4	0.08	9	2	0.12	3	0.177	2
جنوب افريقيا	2.8	0.00	16	7,237	-0.06	11	5	0.01	15	25	-0.18	19	-0.055	16
تايلند	4.3	0.12	8	5,230	-0.07	14	3	0.11	7	1	0.14	2	0.075	8

*تشير القيمة بين القوسين الى وزن المؤشر في المؤشر العام النهائي

ملحق رقم (4)

مؤشر قطاع مالية الحكومة

	مؤشر الفائض/العجز المالي (55%)*			مؤشر الايرادات العامة (30%)			مؤشر الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الايرادات (15%)			المتوسط العام لمؤشر لقطاع مالية الحكومة	
	متوسط الفترة 2010-2013	قيمة المؤشر الموزون	الترتيب	متوسط الفترة 2010-2013	قيمة المؤشر الموزون	الترتيب	متوسط الفترة 2010-2013	قيمة المؤشر الموزون	الترتيب	المؤشر	الترتيب
الأردن	-1,972	-0.160	12	7,318	-0.246	19	63.0	0.100	7	-0.102	14
الإمارات	1,404	-0.063	7	97,392	0.188	3	7.5	-0.156	15	-0.011	7
البحرين	-739	-0.124	10	7,292	-0.246	20	4.6	-0.170	19	-0.180	20
تونس	-1,337	-0.142	11	14,134	-0.213	15	89.5	0.223	1	-0.044	9
الجزائر	-4,698	-0.237	16	73,948	0.075	7	30.0	-0.053	12	-0.072	12
السعودية	64,753	1.740	1	283,819	1.086	1	5.8	-0.165	17	0.887	1
السودان	-2,675	-0.180	14	8,393	-0.241	18	59.5	0.084	8	-0.112	16
العراق	11,054	0.211	5	88,327	0.144	5	2.0	-0.182	20	0.058	5
عُمان	103	-0.101	8	29,973	-0.137	13	7.3	-0.157	16	-0.132	18
قطر	21,123	0.498	4	69,011	0.051	9	15.1	-0.121	14	0.143	4
الكويت	33,528	0.851	2	90,159	0.153	4	1.3	-0.185	21	0.273	2
لبنان	-3,476	-0.202	15	9,031	-0.238	17	74.1	0.151	4	-0.096	13
ليبيا	4,774	0.032	6	42,320	-0.078	12	5.0	-0.168	18	-0.071	11
مصر	-26,424	-0.856	21	49,714	-0.042	11	69.0	0.128	5	-0.257	21
المغرب	-5,416	-0.258	18	25,769	-0.157	14	87.2	0.212	3	-0.068	10
موريتانيا	4	-0.103	9	1,264	-0.275	21	57.0	0.072	9	-0.102	15
اليمن	-2,187	-0.166	13	9,192	-0.237	16	25.2	-0.075	13	-0.159	19
ماليزيا	-13,713	-0.494	19	70,837	0.060	8	55.9	0.067	10	-0.122	17
سنغافورة	23,737	0.572	3	61,281	0.014	10	54.4	0.060	11	0.215	3
جنوب افريقيا	-16,511	-0.574	20	105,525	0.227	2	88.8	0.220	2	-0.042	8
تايلند	-5,039	-0.247	17	81,877	0.113	6	66.2	0.115	6	-0.006	6

*تشير القيمة بين القوسين الى وزن المؤشر في المؤشر العام النهائي

ملحق رقم (5)

مؤشر قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة

الدول	مؤشر فعالية الحكومة			مؤشر سيادة القانون			مؤشرمكافحة الفساد			متوسط المؤشر العام لقطاع المؤسسات والحوكمة	الترتيب
	متوسط الفترات 2010-2013	مؤشر فعالية الحكومة	الترتيب	متوسط الفترات 2010-2013	مؤشر سيادة القانون	الترتيب	متوسط الفترات 2010-2013	مؤشر محافحة الفساد	الترتيب		
الاردن	0.02	0.0702	10	0.31	0.5139	8	0.08	0.2697	7	0.2846	7
الامارات	1.07	1.2212	2	0.52	0.7781	4	1.12	1.4378	3	1.1457	3
البحرين	0.54	0.6402	5	0.37	0.5975	7	0.33	0.5552	4	0.5977	4
تونس	0.07	0.1256	9	-0.09	0.0387	11	-0.16	0.0051	11	0.0565	11
الجزائر	-0.55	-0.5580	15	-0.75	-0.7565	16	-0.49	-0.3708	14	-0.5618	14
السعودية	-0.05	-0.0072	12	0.23	0.4173	9	-0.10	0.0717	10	0.1606	10
السودان	-1.44	-1.5288	21	-1.24	-1.3558	20	-1.37	-1.3599	21	-1.4148	21
العراق	-1.14	-1.2039	18	-1.52	-1.6934	21	-1.25	-1.2228	19	-1.3733	19
عمان	0.29	0.3670	7	0.58	0.8454	3	0.11	0.3048	6	0.5058	6
قطر	0.92	1.0599	4	0.97	1.3103	2	1.27	1.6081	2	1.3261	2
الكويت	0.01	0.0624	11	0.48	0.7246	6	0.05	0.2413	8	0.3428	8
لبنان	-0.32	-0.2987	14	-0.72	-0.7238	15	-0.88	-0.8138	17	-0.6121	17
ليبيا	-1.36	-1.4453	20	-1.16	-1.2496	18	-1.37	-1.3561	20	-1.3503	20
مصر	-0.64	-0.6582	16	-0.39	-0.3294	14	-0.60	-0.4921	15	-0.4932	15
المغرب	-0.08	-0.0438	13	-0.21	-0.1035	13	-0.34	-0.2030	13	-0.1168	13
موريتانيا	-0.93	-0.9741	17	-0.89	-0.9242	17	-0.60	-0.4936	16	-0.7973	16
اليمن	-1.16	-1.2229	19	-1.19	-1.2891	19	-1.20	-1.1632	18	-1.2251	18
ماليزيا	1.07	1.2201	3	0.51	0.7569	5	0.22	0.4313	5	0.8028	5
سنغافورة	2.16	2.4225	1	1.73	2.2332	1	2.14	2.5902	1	2.4153	1
جنوب افريقيا	0.39	0.4780	6	0.11	0.2787	10	-0.04	0.1382	9	0.2983	9
تايلند	0.20	0.2736	8	-0.18	-0.0694	12	-0.32	-0.1783	12	0.0086	12

ملحق رقم (6)

مؤشر بيئة الاعمال

	مؤشر بدء النشاط التجاري			مؤشر تسجيل الملكية			مؤشر الحصول على الائتمان			مؤشر حماية المستثمرين			متوسط المؤشرات	الترتيب
	متوسط الفترة 2010-2013	مؤشر بدء النشاط التجاري	الترتيب	متوسط الفترة 2010-2013	مؤشر تسجيل الملكية	الترتيب	متوسط الفترة 2010-2013	مؤشر الحصول على الائتمان	الترتيب	متوسط الفترة 2010-2013	مؤشر حماية المستثمرين	الترتيب		
الاردن	57.7	-1.213	17	63.4	-0.866	17	12.5	-1.320	19	30.0	-0.983	19	-1.095	19
الامارات	72.2	-0.044	11	90.9	1.490	1	56.3	0.423	6	40.0	-0.505	13	0.341	6
البحرين	74.8	0.167	9	87.4	1.195	4	37.5	-0.324	13	46.7	-0.185	10	0.213	7
تونس	68.3	-0.355	13	72.0	-0.129	11	43.8	-0.075	11	60.0	0.453	6	-0.027	11
الجزائر	52.1	-1.665	20	50.6	-1.968	20	18.8	-1.071	16	10.0	-1.940	20	-1.661	20
السعودية	82.6	0.799	5	87.8	1.224	3	65.6	0.797	4	66.7	0.772	5	0.898	4
السودان	73.2	0.038	10	78.3	0.411	8	25.0	-0.822	15	33.3	-0.824	18	-0.299	14
العراق	64.8	-0.642	15	65.1	-0.726	14	18.8	-1.071	16	43.3	-0.345	11	-0.696	17
عمان	67.2	-0.448	14	88.2	1.258	2	45.3	-0.012	10	50.0	-0.026	7	0.193	8
قطر	82.4	0.786	6	80.9	0.631	7	28.1	-0.697	14	43.3	-0.345	11	0.094	9
الكويت	70.4	-0.183	12	71.4	-0.180	12	43.8	-0.075	11	50.0	-0.026	7	-0.116	12
لبنان	80.5	0.629	7	63.8	-0.836	15	50.0	0.174	8	50.0	-0.026	7	-0.015	10
مصر	57.4	-1.239	18	67.3	-0.536	13	56.3	0.423	6	36.7	-0.664	16	-0.504	15
المغرب	62.0	-0.870	16	57.3	-1.392	19	50.0	0.174	8	37.5	-0.624	15	-0.678	16
موريتانيا	54.1	-1.501	19	73.0	-0.043	10	18.8	-1.071	16	36.7	-0.664	16	-0.820	18
اليمن	78.0	0.426	8	76.9	0.293	9	12.5	-1.320	19	40.0	-0.505	13	-0.276	13
ماليزيا	87.5	1.197	3	62.9	-0.911	18	100.0	2.167	1	86.7	1.729	2	1.045	2
سنغافورة	96.5	1.922	1	82.5	0.775	6	85.9	1.606	2	93.3	2.048	1	1.588	1
جنوب افريقيا	88.0	1.235	2	63.6	-0.849	16	81.3	1.420	3	80.0	1.410	3	0.804	5
تايلند	84.6	0.962	4	87.0	1.159	5	62.5	0.672	5	76.7	1.250	4	1.011	3

ملحق رقم (7)

مؤشر القطاع النقدي والمصرفي

	نمو الاصول الاجنبية			حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص			القروض المتعثرة			كفاية راس المال			العائد على الاصول			مؤشر قطاع النقدي والمصرفي	الترتيب
	متوسط الفترة 2010-2013	مؤشر نمو الاصول الاجنبية	الترتيب	متوسط الفترة 2010-2013	مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	الترتيب	متوسط الفترة 2010-2013	مؤشر القروض المتعثرة	الترتيب	متوسط الفترة 2010-2013	مؤشر كفاية راس المال	الترتيب	متوسط الفترة 2010-2013	مؤشر العائد على الاصول	الترتيب		
الاردن	-5.1	-0.14	14	21,850	-0.68	15	7.9	0.12	13	19.3	0.88	4	1.1	-0.56	11	-0.0770	12
الامارات	53.0	1.36	2	218,963	0.87	6	7.1	0.21	12	20.3	1.16	2	1.6	0.35	6	0.7894	6
البحرين	-6.7	-0.18	16	20,422	-0.69	16	5.4	0.45	10	19.6	0.97	3	1.3	-0.26	10	0.0584	11
تونس	-14.1	-0.37	18	32,172	-0.59	12	13.3	-0.61	17	11.1	-1.32	16	0.7	-1.43	17	-0.8651	19
الجزائر	9.0	0.22	8	28,937	-0.62	14	13.7	-0.67	18	23.7	2.07	1	2.1	1.45	2	0.4894	7
السعودية	15.4	0.39	5	251,196	1.12	5	2.0	0.90	3	17.8	0.49	7	2.1	1.32	3	0.8421	5
السودان	-84.3	-2.18	20	7,394	-0.79	19	11.7	-0.40	16	12.9	-0.82	12	..	..	..	-1.0497	20
العراق	17.8	0.45	4	11,304	-0.76	17	10.3	-0.22	14	12.8	-0.84	13	1.8	0.81	4	-0.1123	13
عمان	11.5	0.29	7	29,497	-0.62	13	2.3	0.87	4	16.0	0.00	9	1.8	0.76	5	0.2591	9
قطر	93.5	2.40	1	67,973	-0.32	10	1.8	0.93	2	17.9	0.52	6	2.5	2.13	1	1.1312	1
الكويت	13.3	0.33	6	88,306	-0.16	7	6.3	0.33	11	18.6	0.70	5	1.1	-0.56	11	0.1287	10
لبنان	0.9	0.01	12	35,973	-0.57	11	4.0	0.64	7	12.7	-0.88	14	1.1	-0.66	14	-0.2911	14
ليبيا	4.8	0.11	9	8,173	-0.78	18	19.6	-1.46	19	16.5	0.15	8	0.8	-1.27	16	-0.6515	17
مصر	-15.0	-0.40	19	74,527	-0.26	8	10.9	-0.29	15	15.2	-0.22	11	0.9	-1.02	15	-0.4389	16
المغرب	-7.1	-0.19	17	69,142	-0.31	9	5.1	0.48	9	12.1	-1.04	15	1.1	-0.61	13	-0.3336	15
موريتانيا	-97.6	-2.53	21	1,067	-0.84	21	29.3	-2.76	21	10.0	-1.60	17	1.3	-0.24	9	-1.5933	21
اليمن	-6.2	-0.17	15	1,868	-0.83	20	21.5	-1.72	20	..	..	..	1.4	-0.05	7	-0.6937	18
جنوب افريقيا	19.5	0.49	3	266,036	1.23	4	4.5	0.56	8	15.2	-0.21	10	1.3	-0.14	8	0.3879	8
ماليزيا	3.9	0.09	10	335,752	1.78	2	2.5	0.84	5	..	..	..	..	..	..	0.9030	3
سنغافورة	-0.7	-0.03	13	309,382	1.57	3	1.1	1.03	1	..	..	..	..	..	..	0.8566	4
تايلند	2.6	0.06	11	394,272	2.24	1	2.9	0.79	6	..	..	..	..	..	..	1.0261	2

ملحق رقم (8)

مؤشرات القطاع الخارجي

	مؤشر الحساب الجاري			مؤشر الاحتياطيات الرسمية			مؤشر تغطية الاحتياطيات الرسمية			متوسط المؤشرات	مؤشر القطاع الخارجي	الترتيب العام
	متوسط الفترة 2010-2013	الحساب الجاري	الترتيب	متوسط الفترة 2010-2013	الاحتياطيات الرسمية	الترتيب	متوسط الفترة 2010-2013	تغطية الاحتياطيات الرسمية	الترتيب			
الأ ر د ن	-2,291	-0.5899	15	10,574	-0.5424	16	7.6	-0.3907	9	-0.5077	-0.5927	14
الإمـــارات	47,958	0.8706	5	53,939	-0.2223	8	3.0	-0.6693	19	-0.0070	-0.0082	9
البحريـــن	2,200	-0.4593	12	4,898	-0.5843	19	4.7	-0.5675	15	-0.5370	-0.6270	16
تونـــس	11,251	-0.1962	8	8,302	-0.5592	17	4.5	-0.5826	17	-0.4460	-0.5207	13
الجزائـــر	-3,293	-0.6190	16	182,862	0.7293	3	46.0	1.9397	3	0.6834	0.7978	3
الســعودية	130,675	3.2748	1	592,430	3.7526	1	55.4	2.5107	1	3.1793	3.7118	1
الســودان	-3,445	-0.6234	17	2,067	-0.6052	20	2.9	-0.6766	20	-0.6351	-0.7414	21
العـــراق	20,477	0.0719	7	63,985	-0.1482	7	16.7	0.1593	5	0.0277	0.0323	7
عُمـــان	6,815	-0.3252	10	14,419	-0.5140	15	7.4	-0.4058	10	-0.4150	-0.4845	12
قطـــر	50,137	0.9340	4	29,725	-0.4011	11	13.1	-0.0577	7	0.1584	0.1849	6
الكويـــت	62,738	1.3002	2	27,038	-0.4209	12	14.0	-0.0032	6	0.2920	0.3409	5
لبنـــان	-4,935	-0.6667	18	34,797	-0.3636	10	21.6	0.4612	4	-0.1897	-0.2215	11
ليبيـــا	7,713	-0.2991	9	110,553	0.1956	6	53.2	2.3764	2	0.7576	0.8845	2
مصـــر	-6,863	-0.7227	19	18,651	-0.4828	14	4.6	-0.5714	16	-0.5923	-0.6915	18
المغـــرب	-7,388	-0.7380	20	19,225	-0.4786	13	6.0	-0.4896	13	-0.5687	-0.6640	17
موريتانـيا	-755	-0.5452	13	670	-0.6155	21	2.9	-0.6768	21	-0.6125	-0.7151	20
اليمـــن	-848	-0.5479	14	5,587	-0.5792	18	6.9	-0.4343	11	-0.5205	-0.6076	15
ماليزيا	22,627	0.1344	6	126,973	0.3168	5	6.4	-0.4624	12	-0.0038	-0.0044	8
سنغافورة	55,811	1.0989	3	248,747	1.2157	2	5.7	-0.5104	14	0.6014	0.7021	4
جنوب افريقيا	-14,262	-0.9378	21	42,407	-0.3075	9	4.5	-0.5828	18	-0.6094	-0.7114	19
تايلند	3,747	-0.4143	11	167,394	0.6151	4	8.0	-0.3661	8	-0.0551	-0.0644	10

ملحق رقم (9) : التصنيف السلعي المُنسق لعام 2007

رمز	السلع
'01	الحيوانات الحية.
'02	اللحوم وبقايا اللحوم الصالحة للأكل.
'03	الأسماك والقشريات، الرخويات والحيوانات اللافقارية المائية الأخرى.
'04	منتجات الألبان، بيض الطيور، العسل الطبيعي،
'05	المنتجات ذات المنشأ الحيواني غير المصنفة في مكان آخر
'06	الأشجار الحية والنباتات الأخرى، لب الأشجار، الجذور،
'07	النباتات الصالحة للأكل وبعض الجذور والأدران.
'08	الفواكه الصالحة للأكل والمكسرات، الحمضيات والبطيخ.
'09	القهوة والشاي وألمته والبهارات.
'10	الحبوب
'11	منتجات صناعة المطاحن، النشا، الشعير، الأنسولين، غراء القمح.
'12	البذور الزيتية، والفواكه الزيتية، الحبوب المتنوعة، البذور
'13	الصمغ، العلك، الراتينجات والمستخلصات والمصول النباتية الأخرى.
'14	المواد النباتية المجدولة، والمنتجات النباتية غير المصنفة في مكان آخر.
'15	الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومشتقاتها والدهون المعدة للأكل
'16	تحضير اللحوم والأسماك والقشريات والرخويات المائية الأخرى.
'17	السكر والحلويات.
'18	الكاكاو والمستحضرات منه.
'19	مستحضرات الحبوب، الأزهار، النشاء والحليب ومنتجات
'20	مستحضرات الخضروات والفواكه والمكسرات
'21	المستحضرات الصالحة للأكل الأخرى.
'22	المشروبات والكحوليات والخل.
'23	المخلفات والعوادم من الصناعات الغذائية، العلف الحيواني المحضر.
'24	التبغ وبدائل التبغ المصنعة
'25	الملح، السلفور، التربة والأحجار، مواد الجص، الكلس والإسمنت.
'26	المعادن النفيسة، صهارة المعادن، الرماد البركاني.
'27	الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها وتصفيتها والشمع المعدني
'28	المواد الكيميائية غير العضوية، الأحجار الكريمة
'29	الكيمياويات العضوية.
'30	المنتجات الصيدلانية.
'31	المخصبات.
'32	الدباغة ومستخلصات الصباغة ومشتقاتها والأصباغ والملونات الأخرى
'33	الزيوت العطرية، الراتينجيات، العطور، مستحضرات التجميل والزينة.
'34	الصابون ومستحضرات التنظيف العضوية، مستحضرات الغسيل،
'35	المستحضرات البروتينية، النشا المعدل، الصمغ، الأنزيمات.
'36	الألعاب النارية، الكبريت والفتيل، الأحجار والمعادن الخليطة
'37	سلع التصوير والسينما.
'38	سلع كيميائية متنوعة.
'39	البلاستيك والمواد المصنوعة منه.
'40	المطاط والمواد المطاطية.
'41	الجلود الخام (عدا الفراء) والجلود.
'42	المواد الجلدية، السروج وأجهزة الخيل، سلع السفر، حقائب اليد وحقائب السفر
'43	الفراء والفرو الاصطناعي، والمصنوعات المصنوعة منه
'44	الخشب والمواد الخشبية والفحم الخشبي.
'45	الفلين والمواد المصنوعة منه.
'46	الصناعات من القش ومن الحلف والنجيلة والمواد المجدولة الأخرى،
'47	لباب الخشب والمواد السيلولوزية الليفية الأخرى
'48	الورق والكرتون والمواد المصنوعة من اللباب أو الورق أو الكرتون.
'49	الكتب المطبوعة، ورق الصحف، الصور
'50	الحرير.
'51	الصوف، الشعر الناعم والخشن للحيوانات،
'52	القطن .
'53	الألياف النسيجية النباتية الأخرى، غزول الورق
'54	الخيوط المصنوعة باليد.

(تابع ...) ملحق رقم (9) : التصنيف السلعي المُنسق لعام 2007

رمز	السلع
'55	ألياف الأسلاك المصنوعة باليد.
'56	مواد الحشو، اللباد والمواد غير المحكية، غزول خاصة، الحبال
'57	السجاد وغيرها من نسيج تغطية الأرضيات.
'58	ألياف محكية خاصة، الألياف النسيجية المجدولة، الأربطة والمشدات
'59	ألياف نسيجية مشمعة أو مطلية أو مصفحة،
'60	الألياف المحبوكة أو الكر وشيه.
'61	مواد اكسسوارات الزينة والملابس المحبوكة والكر وشيه.
'62	مواد اكسسوارات الزينة والملابس غير المحبوكة والكروشيه.
'63	مواد نسيجية أخرى، ملابس دافئة ومواد نسيجية للتدفئة، الخرق والستائر
'64	الأحذية، واقيات الساق وما شابه، أجزاء تلك المواد.
'65	أغطية الرأس والأجزاء المصنوعة منها
'66	المظلات والمظلات الشمسية، عصي المشي
'67	الريش المحضر والمواد المصنوعة منها، الزهور الصناعية،
'68	مواد الأحجار والجص والاسمنت والابستوس والميكا والمواد المشابهة.
'69	منتجات السيراميك
'70	الزجاج والآنية الزجاجية
'71	اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة
'72	الحديد والصلب.
'73	المواد المصنوعة من الحديد والصلب.
'74	النحاس والمواد المصنوعة منه.
'75	النيكل والمواد المصنوعة منه.
'76	الألمنيوم والمواد المصنوعة منه.
'78	الرصاص والمواد المصنوعة منه.
'79	الزنك والمواد المصنوعة منه.
'80	القصدير.
'81	معادن أساسية أخرى، والمواد المصنوعة منه.
'82	الأدوات، والآلات، سكاكين، معالق، وشوك
'83	المواد المتنوعة من المعادن الأساسية
'84	المفاعلات النووية، والمراجل، الآلات والتطبيقات الآلية
'85	الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها،
'86	عربات الترام والقاطرات، والمعدات الدارجة
'87	العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة)
'88	الطائرات، مركبات الفضاء والأجزاء المصنوعة لها.
'89	البواخر والمراكب والهياكل الطافية
'90	أدوات التصوير البصري والسينمائي والقياس
'91	الساعات والبندولات والأجزاء الخاصة بها.
'92	الأدوات الموسيقية والأجزاء العائدة لهذه المواد والاكسسوارات
'93	السلاح والذخيرة والأجزاء والاكسسوارات العائدة لها
'94	الأثاث، الأسرة، المفارش ، حاملات المفارش، الوسائد
'95	الدمى والألعاب وأدوات الألعاب الرياضية
'96	مواد مصنعة مختلفة
'97	أعمال الفن، وقطع المجموعات والانتيكات
99	السلع غير محددة في مكان آخر

ثالثاً. الأشكال

مؤشرات القطاع الحقيقي

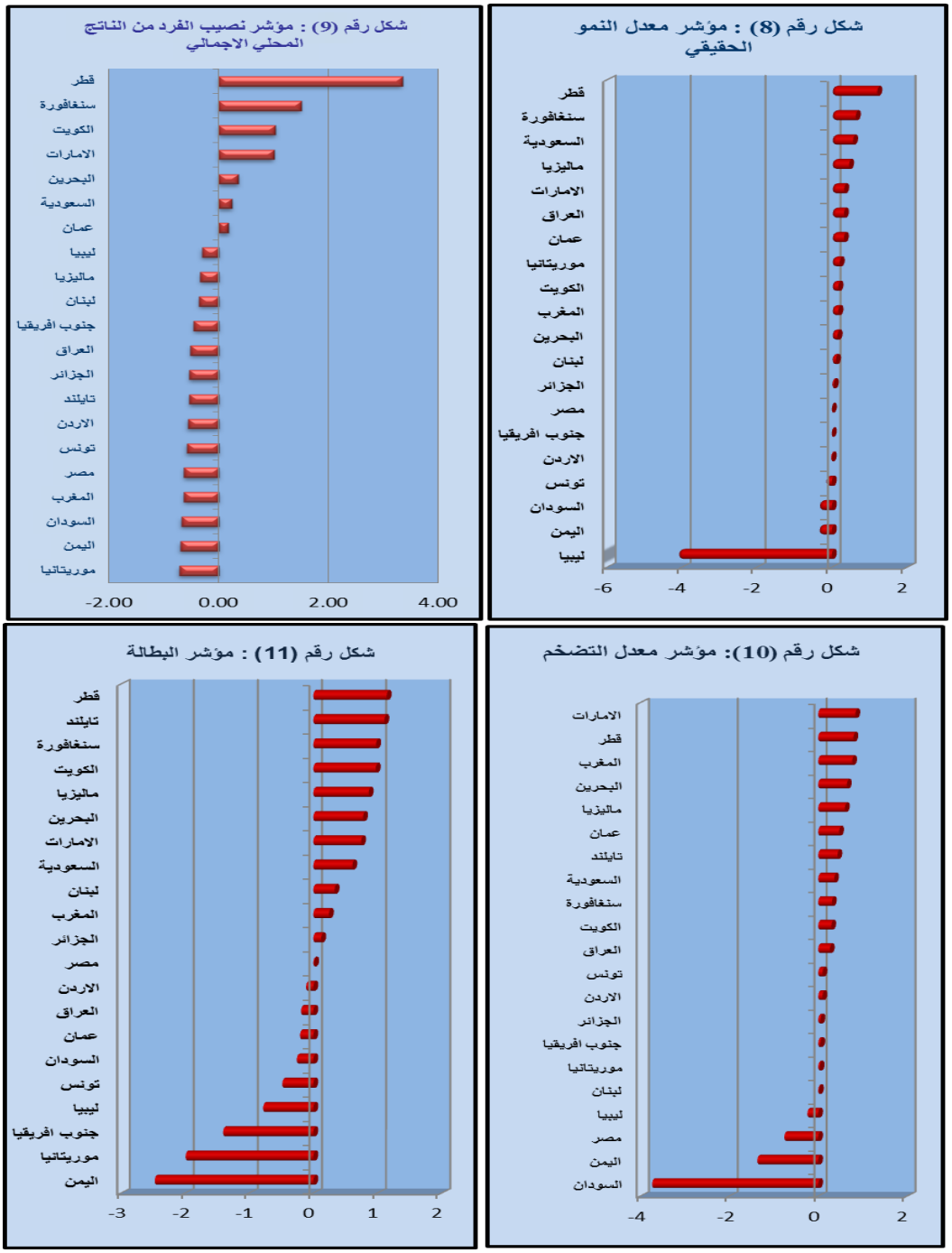

مؤشرات مالية الحكومة

شكل رقم (12) : مؤشر الايرادات العامة

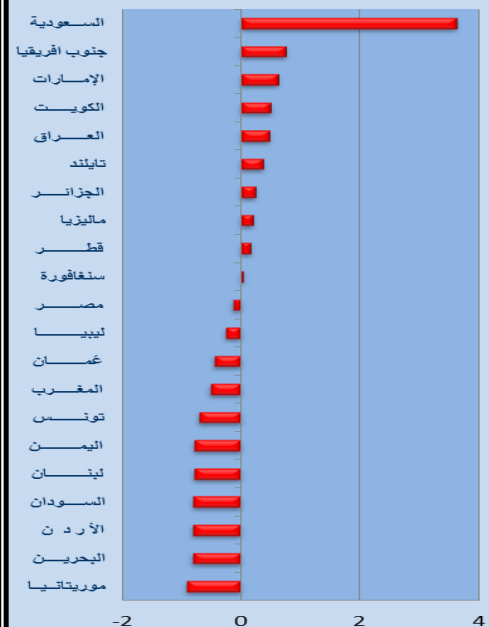

شكل رقم (13) : مؤشر الفائض/العجز المالي

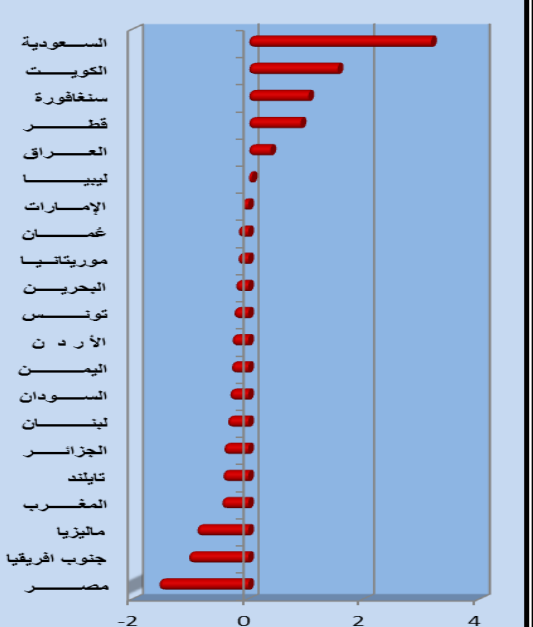

شكل رقم (14) : مؤشر الضرائب كنسبة من إجمالي الايرادات

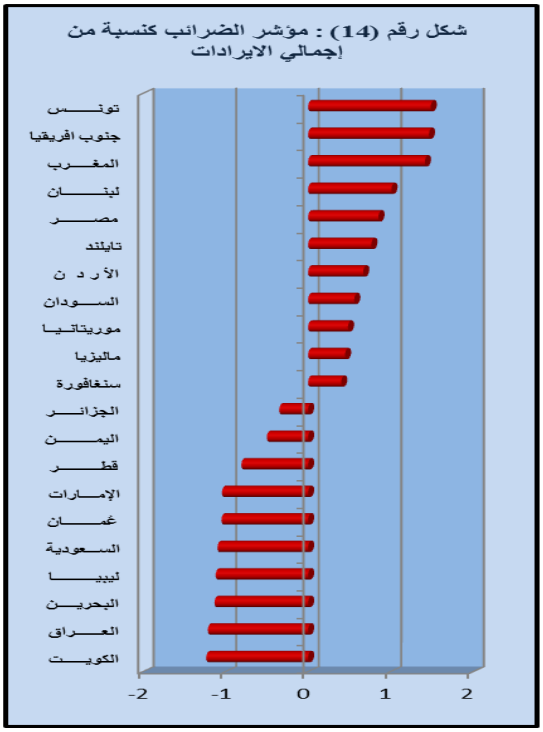

مؤشرات المؤسسات والحوكمة الرشيدة

شكل رقم (15): مؤشر فعالية الحكومة

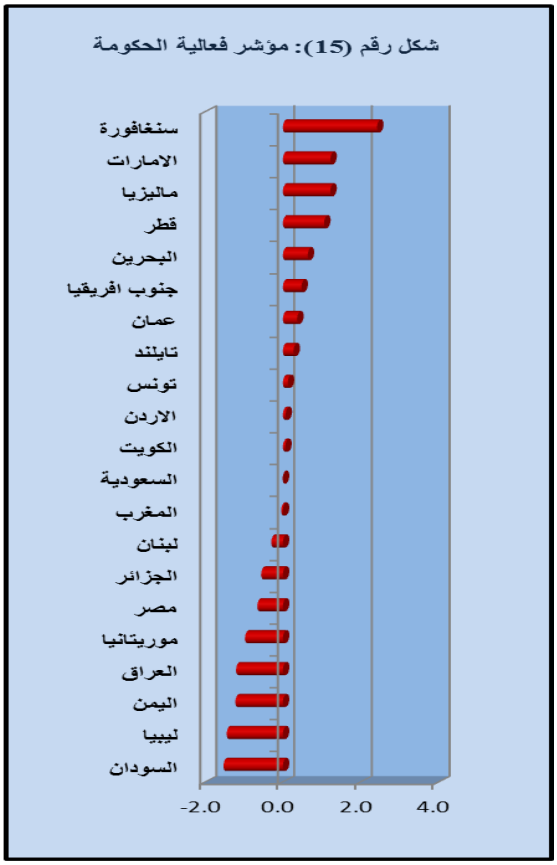

شكل رقم (16) : مؤشر سيادة القانون

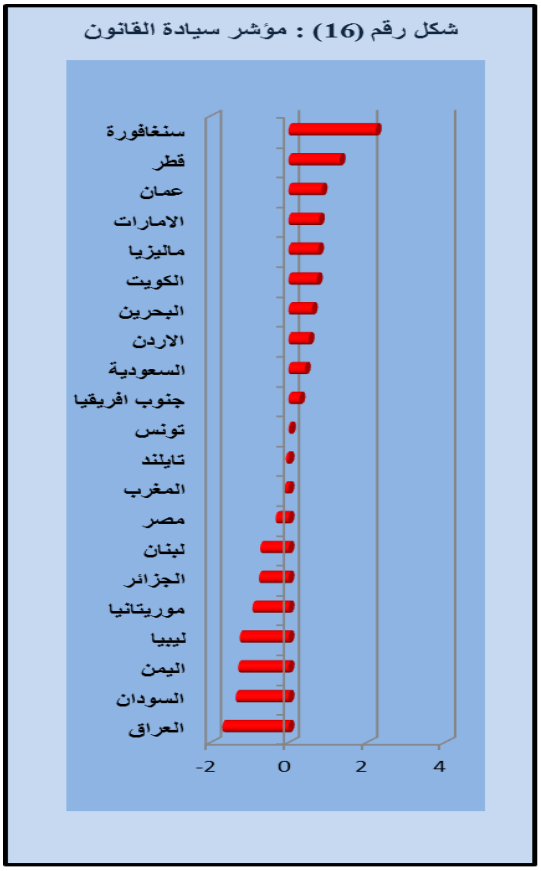

شكل رقم (17): مؤشر مكافحة الفساد الاداري

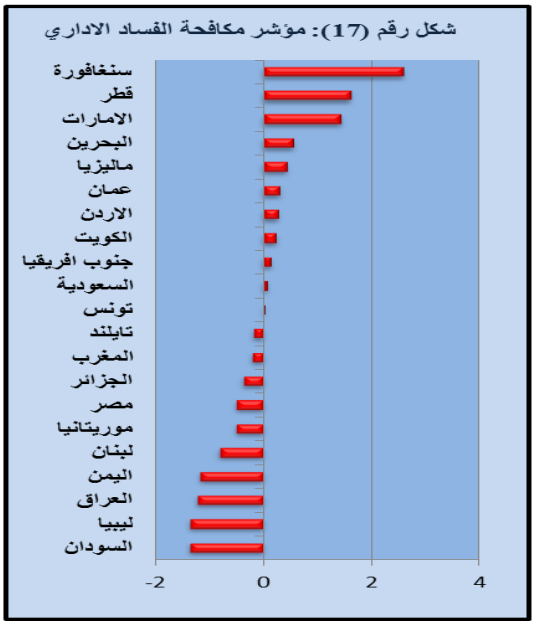

مؤشرات بيئة الأعمال

شكل رقم (18): مؤشر بدء النشاط التجاري

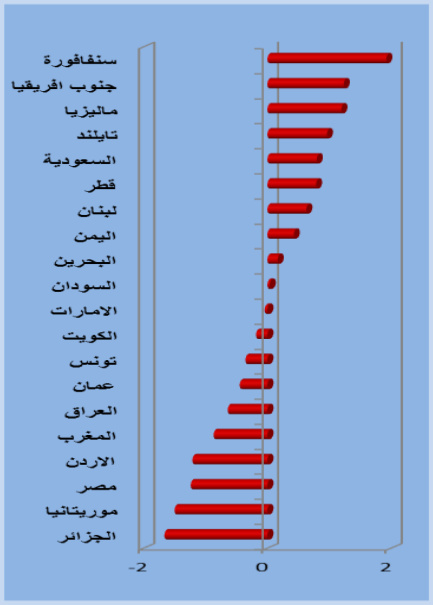

شكل رقم (19): مؤشر تسجيل الملكية

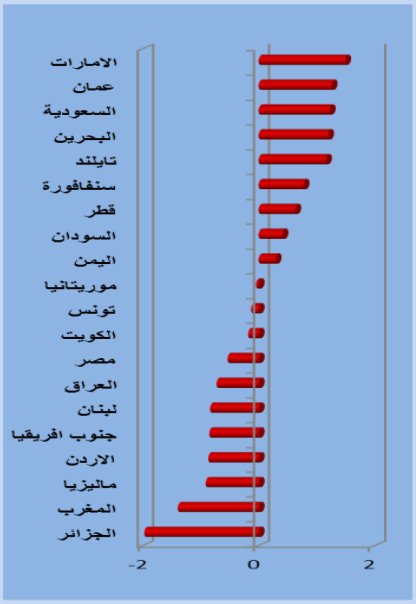

شكل رقم (20) : مؤشر حماية المستثمرين

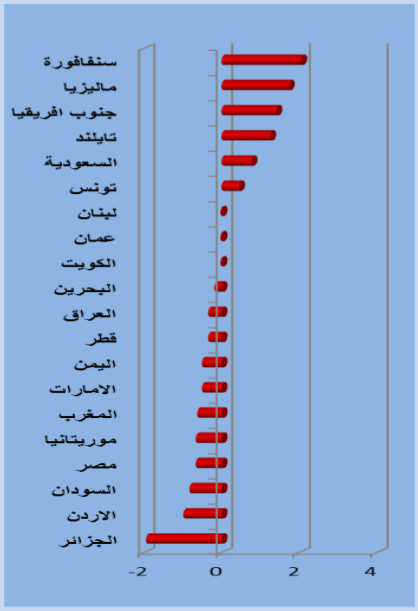

شكل رقم (21): مؤشر الحصول على الائتمان

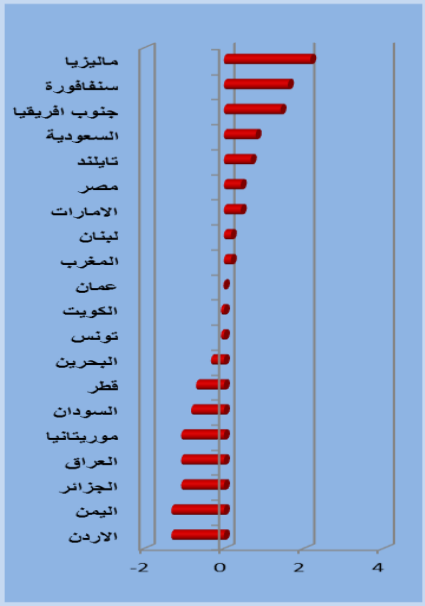

مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي

شكل رقم (22) : مؤشر كفاية راس المال

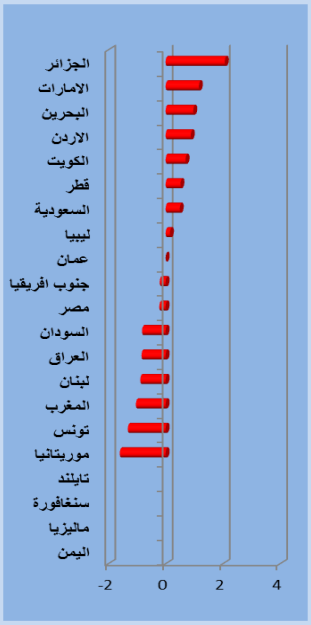

شكل رقم (23) : معدل نمو الاصول الاجنبية

شكل رقم (24) مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

شكل رقم (25): مؤشر القروض المتعثرة

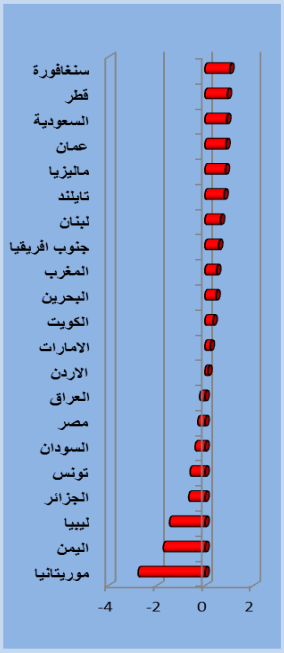

شكل رقم (26) : مؤشر العائد على الاصول

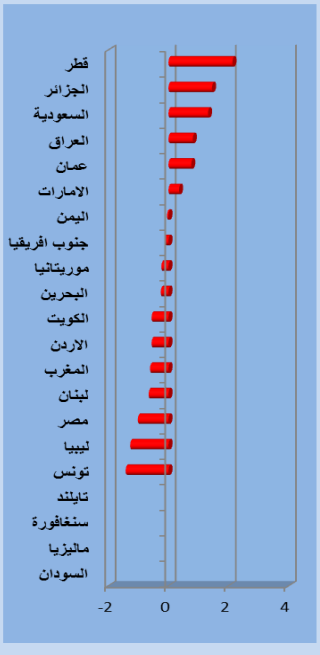

مؤشرات القطاع الخارجي

شكل رقم (27) : مؤشر الحساب الجاري

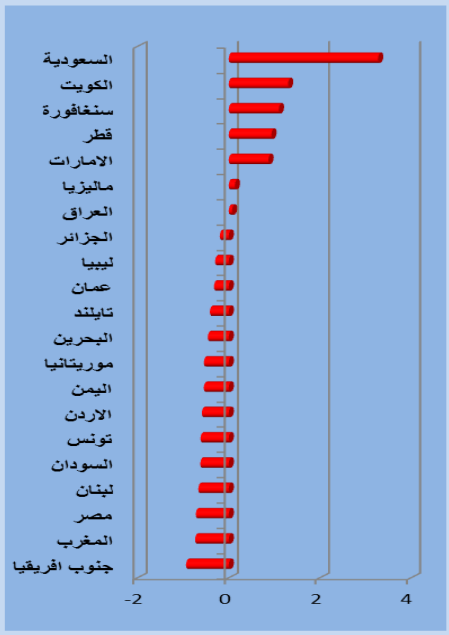

شكل رقم (28) : مؤشر الاحتياطيات الرسمية

شكل رقم (29): مؤشر تغطية الاحتياطيات الرسمية

المصادر

1. صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي المُوحد، 2014.

2. صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية.

3. المعهد العربي للتخطيط، تقارير التنافسية العربية، أعداد مُختلفة.

4. صندوق النقد الدولي، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية، المبادئ التوجيهية في إعداد نموذج قياسي للبيانات.

5. طارق نوير،"دور الحكومة الداعم للتنافسية"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة 2003.

6. منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك"، قاعدة البيانات الإحصائية.

7. EU Commission, EU Budget 2009: gearing up for economic recovery, Brussels, December 2008.

8. IMD, World Competitiveness Yearbook, Appendix I Methodology and Principles of Analysis, World Competitiveness Center, 2015.

9. Innovation Agenda: "A Policy Statement on American Competitiveness", 2008.

10. International Monetary Fund, World Economic Outlook Database October,2014.

11. Paul R. Krugman, "Making Sense of the Competitiveness Debate", Oxford review of Economic Policy, Massachusetts Institute of Technology, 1996.

12. OECD, Territorial Reviews: Competitive Cities in the Global Economy, 2006.

13. OECD, Handbook on Constructing Composite Indicators, methodology and user guide, 2008.

14. The World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2014–2015, www.weforum.org.

15. United Nation, ESCWA, Survey of Economic and Social Developments in Arab Region, 2013-2014.

16. United Nation, Comtrade Database, unstats.un.org.

17. World Bank, Database, www.worldbank.org .

18. World Bank, Doing Business Reports 2014, www.doingbusiness.org .

19. World Trade Organization/UNCTAD, Trade Database, www.trademap.org.